

RAR-83

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



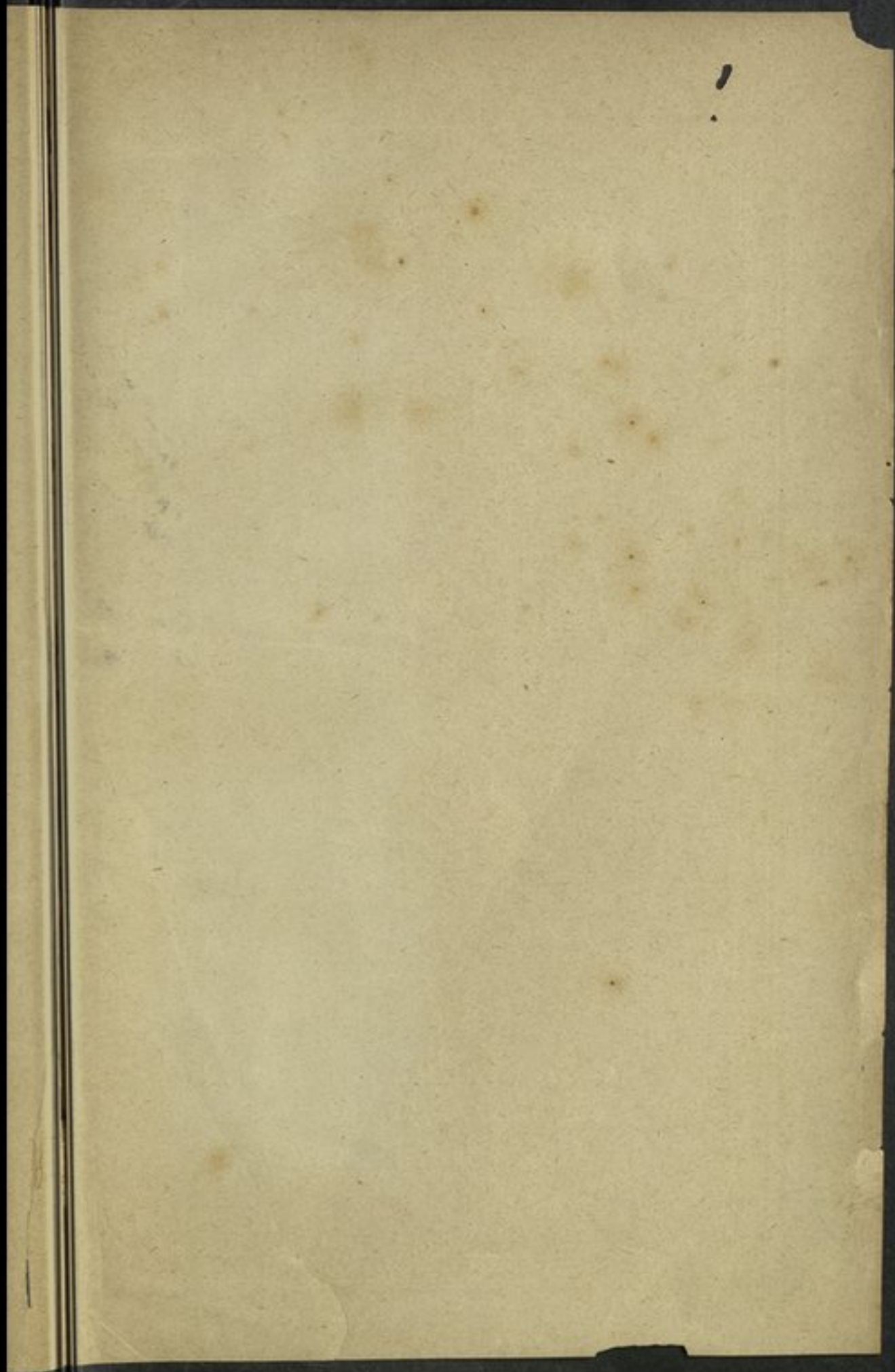
A.U.B Library



كتاب  
نار القرى  
في  
شرح جوف الفرا

مختصر

طُبِعَ ثَلَاثَةَ فِي بَيْرُوتَ فِي المَطْبَعَةِ الادبِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٤  
\* برعصة نظارة المعارف الجبلية في الاسنانه العلية \*  
بنفقة الفقير اليه تعالى ميخائيل ابراهيم رحمة



## فهرس السكتاب

صفحة		صفحة	
٨٤	المفعول المطلق	٤	الكلمة وما يتالف منها
٨٧	المفعول به	٥	الاسم
٨٨	المفعول فيه	٦	الاعراب والبناء
٩١	المفعول له	٨	الاعراب والمعربات
٩٢	المفعول معه	٩	الاعراب بالحركة
٩٤	المستثنى	١٠	الاعراب بالحروف
٩٨	الحال	١٣	ملحقات التثنية والجمع
١٠٦	التمييز	١٥	تقدير الاعراب ومحلّه
١١٠	الاضافة	١٧	امتناع صرف الاسم
١٢٢	الفعل	١٩	موانع الصرف
١٢٥	كان واخواتها	٣١	بناء الاسم
١٣١	كاد واخواتها	٣٤	النكرة والمعرفة
١٣٤	ظن واخواتها	٣٥	الضمير
١٣٩	ما ينصب ثلاثة مفاعيل	٤٠	العلم
١٤٠	جمود الفعل	٤٤	اسم الاشارة
١٤١	افعال المدح والذم	٤٥	الموصول
١٤٥	افعال التعجب	٥٣	العوامل والمعمولات
١٤٨	اعراب الفعل وبنآ وه	٦٤	الحذف والتقدير
١٥١	شبه الفعل	٦٧	المبتدأ والخبر
١٦٢	الحرف	٧٧	الفاعل
١٦٤	احرف الجر	٨١	نائب الفاعل
١٧٢	إن واخواتها	٨٣	تعلق الفعل بمنصوباته

صفحة		صفحة	
٢٧٦	القسم	١٧٩	نواصب الفعل
٢٧٨	ضمير الشأن	١٨٤	الجوازم
٢٨٠	ضمير الفصل وكاف الخطاب	١٩٣	الاحرف المشبهة بليس
٢٨٢	قيود الضمائر	١٩٦	لا النافية للجنس
٢٨٥	احكام الضمائر	٢٠١	النعث
٢٨٧	الموصلات الحرفية	٢٠٧	عطف البيان
٢٨٩	حرف التعريف	٢٠٩	التاكيد
٢٩١	التنوين	٢١٥	البدل
٢٩٣	نون التثنية والجمع	٢٢٠	عطف النسق
٢٩٤	نون الوقاية	٢٢٤	الوقف
٢٩٥	نون التوكيد	٢٢٨	النداء
٢٩٨	لام التوكيد	٢٣٨	توابع المنادى
٣٠٠	ادوات النفي	٢٤٠	الاستغاثة
٣٠١	حروف العطف	٢٤١	التدبئة
٣٠٥	قد والسين وسوف	٢٤٤	الاختصاص
٣٠٦	عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية	٢٤٥	التخدير والاعتراف
٣٠٧	أما ولولا ولو ما لولا الحينية	٢٤٦	الاشتغال
	احرف الجواب والتفسير والتنبيه	٢٥٣	التنازع
٣١١	والاستفتاح	٢٥٤	العدد
٣١٣	تحريك الساكن	٢٥٩	الكنايات
٣١٤	الاستئناف	٢٦٢	اسماء الافعال والاصوات
٣١٥	الحكاية	٤٦٧	تقسيم الكلام
٣١٨	احرف الزيادة	٢٦٨	الطلب
٣٢٢	احكام الظرف والمجرور	٢٦٩	ادوات الطلب
٣٢٤	الجملة واحكامها	٢٧٤	احرف النداء



CA

492.75

Y35nA

1904

كتاب  
نار القراء  
في

شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

رحمه الله وتفعنا به

مختصر

بقلم ولده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني

عفي عنه

حق طبعه محفوظ \*

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله \* وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي المسمى بنار القري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من ابعاد الثقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النحاة او ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما خلفاء مرجوحيته او لشهرته بين اهل هذا العلم اثبت القولين جميعا مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق \* وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريبا للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصا على تحريك كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ \* ذلك كله مع المحافظة على اسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطععه في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالصيرة النقاد \* ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة باطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئا مما اقتضته الخطة التي اتخاها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب باهالها من هذا المختصر وحيثما دعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض اسبابه وحمل الخاطر الكليل على اعادة نظمه او استبدال ما وقع منه

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي ينتفع من دونها عواري  
والشوط الذي تجر اذبال العجز فيه تلي آثاره ولا سيما والمقام مما لتوازن فيه المقادير  
وتتلجج في ساحتهم رسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد  
بلغت اعذاره \* واني لأستغفر الله مما اجترأت به عليه في ذلك كله وانما بفضل علمه  
فعلت وبجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل الآرجاء ان اعمم ما قصد من فائدة  
هذا الكتاب واقرب مسافة مناله على الطلاب فان أصبت فالفضل لقساني برده  
وناظم وشاحه وعقدوه والآفاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن  
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتعمده بذيل  
حمله ويسدد ما انا أدتلي من وجوه الصواب بواسع علمه  
وما توفيقي الا بالله انه بالهداية كفيلا

وهو حسي ونعم  
الوكيل



### بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله العَلَمُ المفرد . الذي يُسندُ اليه ولا يُسندُ . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمَّيتهُ نارَ القِرَى . على الأرجوزة التي سمَّيتها جوف الفِرا . يتكفلُ بإيضاح معانيها على غير اسمها . وتوسيع مبانيها في أكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عمَّا يرون فيهما من الزكَل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

### فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلَا اسْمَهُ يُسَبَّحُ  
قَدْ جَمَعْتُ فِي النُّحُومِ اسْوَفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفِرَا  
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل صيدٍ عند العرب وعلى ذلك قولم في المثل كل الصيد في جوف الفِرا كناية عن الاكتفاء به حتى كأن من يصطاده قد اصطاد كل صيدٍ . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الارجوزة لانها متضمنة أكثر المسائل المتفرقة في كتب النخاة فكان الواقف عليها قد وقف على كل كتاب في هذا الفن

### مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ النُّخَاةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِاسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ  
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النخاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدلُّ على معنى مفردٍ كرجل . وهي تُحصَرُ في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له يُحصَرُ في الذات وهي الاسم

والحدّث وهو الفعل والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلف منها فتى افاد الافادة  
 المعتبرة وهي التامة التي يحسن الكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر  
 عند النحاة \* واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل  
 والمهمل كجسق والقول يختص باستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص  
 من التركيب لان التركيب فم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف فم بعضها  
 الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدنا اليه \* ولا بد للكلام من طرفين وهما  
 المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم  
 باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمى كلاماً وكلمة ما لم يقع  
 فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكليم \* وعلى  
 هذا يكون الكلام اخص من الكليم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد . الكليم  
 يُطلق على المفيد وغيره . واعم منه باعتبار اللفظ لانه يُطلق على اقل من ثلاث كلمات  
 والكليم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يُطلق على اقل من ثلاثة آحاد

## كتاب الاسماء

### فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلاً

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب  
 وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد  
 الزمان لا على معنى مقترن به كاسم واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا  
 بحسب الوضع كضارب وهيئات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل  
 والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماها . وبهذا  
 القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعيم وبشس فان ذلك قد عرض  
 عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر او نحو انت مضمرة

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينمقد  
 يدونه . وهو اما مظهر كجعفر واما مضمرة كانت \* واعلم ان الكلام لا يتألف الا من  
 اسمين كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل  
 الحرف في تركيبه مطلقاً وانما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك  
 لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحادث فيكون مسنداً اليه باعتبار الاول  
 ومسنداً باعتبار الثاني . والفعل يدل على الحادث دون الذات فيكون مسنداً ولا  
 يكون مسنداً اليه . والحرف لا يدل على شيء منها فلا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه  
 وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يُسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعلها مبتدأ او  
 فاعلاً كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبر الاسناد الى ما هو  
 بمعناه كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها \*  
 وقد ذكروا للاسم علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين  
 والاضافة والتداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد  
 المعنوي وعود الضمير اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع  
 العلامات لانها مطردة فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

## فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بَوَهِمٍ لِعَمَلٍ  
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ  
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا اقْتَضَاهُ حُكْمٌ  
 اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا  
 ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاء لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ  
 فلا بد ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى . وهو  
 يجري على الاسم بطريق الاصالة لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل

على الاسم كما ستعرف . وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب واخفض والجزم وكل واحد منها يكون حكماً له في الموضع الذي يقتضيه كما ستري \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانه اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره \* والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها

نزلت منزلتها فخرى الاعراب عليها

تَقْيِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ اِعْرَابًا فَقَدْ

وَحَكْمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ اَوْ بِغَرَضٍ

اي ان البناء تقبض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيع لانه لا يقع في الحروف البتة \* وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كاللقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضاً في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت \* واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانه لزوم آخر الكلمة حركة او سكوناً لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانه ما حي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضْمٌ وَاَفْتَحٌ فِيهِ وَاَكْسَرٌ وَخَذِ مِنْهُ لِاِعْرَابِ سِمَاتٍ تَحْتَذِي

وَفِيهِمَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ اِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَمَلٌ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه

كالضمّة للرفع والفتحة للنصب وهلمّ جرّاً \* وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب  
 والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعرب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون  
 وقام الرجلان ورأيت القمرين . ويبني عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا قمرين في  
 السماء . وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها  
 فيُعرب به نحو لم يضربا . ويبنى عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل  
 ذلك بالتفصيل \* واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكم .  
 وفي الفعل نحو قام وقم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر  
 فيقع في الاسم كثيراً نحو حيث وامس . وفي الحرف نادراً نحو منذ وجير . ولا يقع  
 في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

## فصل

## في احكام الاعراب والمعرّبات

بالحركات مفرداً أعرب وما  
 يجمع دون ذي ذكور سلماً  
 ومعرّب الفعل الذي يجرد  
 عن مضمير باد إليه يسند  
 وما سواها أعربته الأحرف  
 وذلك في الأعراب فرغ يخلف

اي ان الذي يُعرب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من  
 الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او مونث كسنيق . وجمع المونث السالم  
 كموثقات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يسند اليه نحو يضرب \*  
 وما سوى هذه المذكورات يُعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب  
 فرغ عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر \*  
 واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعرب به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو  
 لم يضرب فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم .  
 وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري \* واطلاق المفرد لا ينقض بالاسماء  
 الخمسة التي تُعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها  
 مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها الامر كما سيبي . فلا يلتفت اليها



وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخَفِضَ إِسْمٌ فَقَطُّ وَالْجُزْمُ لِلْفِعْلِ فَرِضٌ

اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع العربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائماً واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجُزْمَ فِي اسْمٍ لَا يَرُدُّ إِذْ فِيهِ غَمَضٌ وَجِهَ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَاكَ أَمْتَعَا لِمَجْمَعِهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو الحدت والزمان والفاعل والخفض ثقيل فكرهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمَّةِ أَرْفَعُ مَعْرَبًا بِالْحَرَكَةِ طَرًّا فَتَلِكَ بَيْنَهُ مُشْتَرِكَةٌ  
وَأَنْصِبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعِينَ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصْبُهُ أَتَّخِذُ  
وَأَخْفِضُ بِكَسْرِ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ  
وَبِالسُّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتَمَ بِذِي أَعْتِلَالٍ فَيَحْذِفُهُ جِزْمٌ

اي ان العربات بالحركة ترفع بالضمة كلها . وتُنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء كما سيأتي لاشتراكهما في السلامة . ويخفض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويجزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كدم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم

يحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوقاً بالجازم وعلى الثاني محذوقاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة \* واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لما المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما ترى \* والمعتل الاخر منه قد ثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً

وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَبَسِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي اسْبِرًا يَمَانِيَا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو بقرا بابدال الهزة الفاء فان قدر الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وان قدر قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه

باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ      صَاحِبِيهِ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون . وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

### فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْمَجْمُوعِ ذِي السَّلَامَةِ      مُذَكَّرًا لِرَفْعِهِ عِلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وانما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقدّمنا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصيل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر \* واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً وموثقاً هو مجرد الصيغة الموضوعه لكل واحد منهما بالنظر الى حصول الجمعية

فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر  
لمؤنث كأرضون . ومن المؤنث المذكور كطلحات . وما لم يسلم بناءً واحده فيهما  
كبنون وبنات مما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُو وَفَمٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقْحَمُ  
وَشَرْطُهَا الْأَفْرَادُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعَ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشترط في النّم منها ان تكون  
ميمه محذوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون  
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرا . فان  
لم تتوفر هذه الشروط اعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء \* والاصل منها  
الخمسة الاولى ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما المن فقد يزج بينها فتحسب ستة  
ومعناه في الاصل الشيء مطلقاً غير انهم يكونون به غالباً عمماً يستقيم التصريح بذكوره  
والاشهر فيه ان يعرب بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الانصب \* واعلم ان النّم يجوز  
فيه اثبات الميم مع الاضافة فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء بلهمه يصبح ظمان وفي البحر فمة  
وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لخولف ثم الصائم اطيب عند الله من ربح  
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَيَفِي الْمَثْنَى الْاَلِفُ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثنى نحو جاء الرجلان لانها ضميره المرفوع في  
نحو يضر بان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميره المرفوع في نحو يضر بون فجعلوا  
كل واحد منهما علامة للمرفوع للموافقة بين الصاحب والمصحوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَارِدِفٌ فَعَا بَوَاوِ نَصْبُهُ بِالْاَلِفِ  
وَجَرٌّ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجزؤون بالياء ما استحقق الرفع بالواو من الاسماء الخمسة  
وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك

واخيك وهلم جرا \* وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدا والتسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدِي ضَمِيرٍ لَانَ بِالنُّونِ حَصَلَ  
وَحُذِفَتْ فِي الْجُزْمِ وَالنَّصْبِ أَقْتَنَى كَمَا أَقْتَنَى الْجُرَّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان . وواو الجمع نحو يضربون وتضربون . وياء المخاطبة نحو تضربين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة \* وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر . ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة له ايضا كما حمل على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضا . وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكَلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أُصُولٍ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحُرُكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائبا عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه \* واعلم ان الاعراب بالحركة يحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يعرب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع باسم الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة . فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما كان جمع المذكور السالم هو الاصل في

الجمع وبقية الجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب  
الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين المعرب  
واعرابه \* واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان  
كل واحد منها يستلزم آخر كلاب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمتنى الذي يستلزم  
الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب \* واما الافعال الخمسة فلما كان كل  
واحد منها يتصل بما يتصل به المتنى والجمع من الحروف شبهوا فعلهما منها كيف ضربان  
ويضربون بالمرفوع منهما كالضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضرب بين بالجمع  
المنصوب كالضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره \* ومن ثم اعربوا المضارع المجرد  
من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

## فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَأَثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا ثَنِي مُلْحَقَيْنِ

اي انهم يجعلون اثنين واثنين ملحقين بالمتنى لا مثنيين حقيقة لان من شرط المتنى  
ان يكون صالحاً للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما  
لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهم للمتنى في اللفظ والمعنى يعطونهما حكمه  
في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياء \* واعلم انهم اختلفوا  
في نحو الأبوين المراد بهما الاب والام فقيل ملحق بالمتنى لاختلاف لفظ المفردين  
فيه وقيل مثني بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز  
فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامًا مَعْمُومًا كَلِمًا فَإِنْ تَضَيَّفَ إِلَى الظَّاهِرِ فَالْقَصْرُ قَمِينٌ  
اي وكذلك يلحقون بالمتنى كلاً وكِثْمًا مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان  
كلاهما والمرأتان كِثْمًا ورأيت الرجلين كِثْمًا ومررت بالمرأتين كِثْمًا . فان  
أضيفا الى الظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة  
فيقال جاء كلا الرجلين ورأيت كِلْتَا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب \* وانما  
كان ذلك كذلك لان معناها مثني ولفظهما مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمتنى

مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ . ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب  
بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة  
للمناسبة بين الطرفين \* واعلم انه يجوز ان يراعى لفظ كلا وكنتا او معناهما في الاخبار  
عنهما ايضاً فيقال كلاهما قائم او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلما وكلا أنتيهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم أكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه أقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ الْجُمُعِينَ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حَكْمِ لِهَمَا

نَحْوَ الْعُقُودِ وَأَلِي الْأَتِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما  
في شروطه واحكامه كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست  
بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تطلق اقل ما  
يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على ثلثين \* وكذلك الو بمعنى اصحاب  
ومؤنثه الات اذ لا مفرد لها اوها جمع ذي وذات من غير لفظهما وعلى كلا الوجهين  
لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التننية والجمع سماعي لا يقاس عليه .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّنْيَةِ وَالْجُمُعِ يُعْطَى حَكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ  
وَجَاءَ كَالْمَفْرَدِ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرَفُ

اي ان ما سمي بصيغة التننية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزبدان  
وحمدون وعرفات بلحقونه بالثنى والجمع فيعربونه اعرابهما فيقال جاء زيدان  
ورأت حمدين وهلم جرا . واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير  
المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ونخوضه بالفتحة .  
وحينئذ تلزم الالف مسمى التننية والواو مسمى جمع المذكور لانهما علامة الرفع الذي  
هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات  
مجرى أرطاة علماً ويكون كل واحد ممتنعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف  
والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في

نحو عرفات ان يُنصَبَ ويَجْرَى بالكسرة كما كان قبل العليّة وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذ ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبهه بتنوين الصرف في الصورة

## فصل

في تقدير الاعراب ومعالجه

الضَمُّ وَالْكَسْرُ اُنُوِي فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ اي ان الضمة والكسرة تُقَدَّرَانِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ اَحْرِفِ الْمَدِّ وَهِيَ اَحْرِفِ الْعِلَّةِ الْمَسْبُوقَةِ بِحَرْكَةٍ تَجَانِسُهَا . فَيُنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ الْمَسْبُوقَةِ بِالضَّمِّ وَالْيَاءِ الْمَسْبُوقَةِ بِالْكَسْرِ كَمَا سَتَرَى بِخِلَافِ الْمَسْبُوقَتَيْنِ بِالسُّكُونِ كَدَلُو وَظَبِي فَانِ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا تَظْهَرُ عَلَيْهِمَا كَالصَّحِيحِ \* وَاَمَّا الْاَلِفُ فَتُقَدَّرُ عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ بِاسْرَافِهَا لِانْهَا لَا تُقْبَلُ الْحَرْكَةُ اَصْلًا بِخِلَافِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَانْهُمَا يُقْبَلَانِ كُلَّ الْحَرَكَاتِ وَلَكِنْ تُسْتَقْبَلُ عَلَيْهِمَا الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَتُقَدَّرَانِ وَيُسْتَحْفُفُ الْفَتْحُ فَيُظْهِرُ . فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى الْاَلِفِ لِلتَّعْذُرِ وَعَلَيْهِمَا لِلْاِسْتِثْقَالِ \* وَاَعْلَمُ اَنْ الْوَاوَ لَا تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ اِلَّا فِي الْفِعْلِ كَيَدْعُو لِانِ الْاِسْمَ الْمَعْرُوبَ بِالْحَرْكَةِ لَا يَكُونُ آخِرُهُ وَاَوْا مَسْبُوقَةً بِالضَّمِّ . وَاَمَّا الْاَلِفُ وَالْيَاءُ فَتَقَعَانِ فِي الْاِسْمِ كَالْعَصَا وَالْقَاضِي . وَفِي الْفِعْلِ كَيَخْشَى وَيُرْمِي \* وَالْحَرْكَةُ تُقَدَّرُ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْهُنَّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي نَحْوِ سَدَعُ الزَّبَانِيَةِ وَاوَلْتِكْ عَلَى هُدًى وَفِي كُلِّ وَاوَرٍ يَهْبِجُونَ كَمَا تُقَدَّرُ عَلَى الثَّابِتِ فِي نَحْوِ وَاللَّهُ يَدْعُو اِلَى دَارِ السَّلَامِ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدًى وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ لِانِ الْمَحْذُوفَ لَعَلَّةً مُقَدَّرَ الثَّبُوتِ كَمَا سَيَأْتِي \* وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقْدَرُ الْفَتْحَةَ اَيْضًا عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَمَا سَوَّدَنِي عَامِرٌ عَنْ كَلَالَةٍ اَبِي اللَّهِ اِنْ اُسْمُوْا بِاَمْرٍ وَلَا اَبِ

وقول الآخر

هَمَلَعَاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ

وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم أعطى القوس باربها غير انه في الشعر سائغ مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه  
 « كَذَاكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السُّكُونُ التَّرْتِمًا »

اي كذلك نُقدِّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد  
التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور \*  
ونقدِّر ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي  
يُبدل تنوينه الفاء لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابهِ

”وَمَا أُقْتَضَى الْمُحْكَمِيُّ مِنْ حُكْمٍ فُرِضَ“ يُنَوَى وَمَا الْجَزْمُ أُقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ  
اي انه يُقدَّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة  
كان او حرفاً كما ستراه في موضعه \* وكذلك يقدر ما يقتضيه الجزم من السكون  
وما ينوب عنه اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كاللقاء الساكنين في نحو  
لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير . او ضرورة  
الشعر في نحو قوله كان لم تری قبلي اسيراً يمانيا كما مر \* واعلم ان حركة المناسبة  
ونحوها من هذه الحركات لا تعد من حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من  
حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي حركات اخرى تجتلب للاغراض المذكورة  
ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فنقدِّر عليه  
وَوَاوُ جَمَعَ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تَصِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حُذِفَ

اي ونقدِّر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم لمقابلة مدغمة في الياء  
المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضار بوي ثم قلبت الواو ياء لعلته صرفية  
وأدغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً \* وكذلك يقدر  
كل ما حذف من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة  
التي يعرب بها المثني والمجموع والاسماء الخمسة \* اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل  
نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانين ثم حذفت النون الاولى . وقبل  
نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرمونتي كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها  
تحذف للقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي  
الحسين غير انها تحذف لفظاً وتثبت خطأ كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَلِكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك



العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديراً . وذلك يشمل  
 الاسم والفعل المبنيين والجملة نحو قال سيوبه والنساء يذهبن . فان سيوبه في محل  
 الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه  
 سائر احكام الاعراب \* وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طرق لانه يكون لفظاً او  
 تقديراً او محلاً . غير ان اللفظي والتقديري يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجمعيها  
 لانها تكون برمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمِلَ مَعَ حَكْمٍ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حَكْمُ الْمَحَلِّ  
 اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم  
 فان السهم في محل النصب بالمنعولية لانه منقول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً  
 بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامٍ لَا فَتَى هُنَا  
 كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَيَذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدر ايضاً كما تُقدر الحركات الاعرابية . وذلك يكون في  
 باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى  
 وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب والمحققين بالالف نحو يا زيدا  
 لعمر ووازيده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدر في كل  
 ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها \* وكذلك السكون يُقدر عند عروض  
 الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المنثورة

## فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا  
 فَكَانَ فِرْعَانٍ بِهِ لَفْظِيٌّ بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتق من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان

احداها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقفه عليه في الافادة \*  
واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصر بين وعليه  
الاكثر لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل  
للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي  
التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بنى عليها منع  
الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالْإِسْمُ إِنْ كَانَ لِقَرَعَيْنِ أَلِفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ  
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يَنْوُنْ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وجد فيه فرعتان احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة  
المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يكسر ولم ينون كالنعل . غير ان التنوين  
المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكّن الاسم في  
الاسمية بخلاف غيره فانه لا يمتنع فيه كما ستري \* واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار  
التمكّن في الاسمية الى متمكّن امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . ومتمكّن غير امكن  
وهو المعرب الغير المنصرف كاحمد . وغير متمكّن ولا امكن وهو المبني كسيبوسه \*  
والغير المنصرف يختص بما يعرب بالحركات مفرداً او جمع تكسير . ولا يشكل بها سمي  
به غير منصرف من المثنيات والجمع السالمة لانها تصير مفردة بالسمية معربة  
بالحركات جميعاً \* واختلّف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد به التنوين فقط وقيل  
التنوين والكسر جميعاً وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره . والاول هو المختار  
عند المحققين

وَالثَّقَلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخِفَةُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان  
الاسم لما ثقل بمشابهته للفعل خففوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه  
من الكسر لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفاً كهند نقص شي من اثر المشابهة المانعة  
من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

## فصل

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ      اِذَا كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ  
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيزُ الْعِلْمِ      عَدْلٌ وَتَرْكِيْبٌ وَالْفَاظُ الْعَجْمُ  
جَمْعٌ وَتَأْنِيْثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ      وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْاَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العال لانه يمتنع من الصرف بسببها . وهذه العال تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . واكمل منها احكاماً ستذكر بالتفصيل

وَالْاَوَّلَانِ الرَّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ      مَعْنَى بِالْفِظِ بَعْضُهَا يَجْمَعُ  
وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَاخَرَ      "جَمْعًا لِاُخْرَى عِنْدَ نَكْرٍ" وَزُفْرٌ  
وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا      اَحْمَدُ يَقْضَانُ اُرِيدَا لِهَمَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العال . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف \* وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحو آخر جمع اخرى عند استعماله منكراً فانه معدول عن آخر كما سيبي \* ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر \* واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقضان وهما يجعلان العطفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علماً بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعَجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ      خَصَّ كَجُورٍ حَضْرَمُوتَ فَاثَرْدُ  
كَذَلِكَ التَّأْنِيْثُ بِالْتَاءِ اَصْطَفِي      اِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَنْتَفِي

اي ان العلمية تخلص بمصاحبة العجمة بجور اسم مدينة . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفيّة لانها لا تصاحبهما \* وكذلك تخلص بمصاحبة التانيث بالناء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط الناء منها فيفقد التانيث \* واعلم ان التانيث بالناء يشتمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كخلعة اسم رجل . وما كانت الناء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَالْفُ الْأَثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمَعَ شَبَهَ الْفُرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل معسوب لها من الصرف . وذلك يشتمل المقصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحلي وعذراء او غير ذلك كذكري وكبرياء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كرفعي وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كلها من اصوله بخلاف الناء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والناذر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة معسوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الاثبات له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بنوع الصرف \* وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ايم جمع متحرراً كان متصلان كدراهم او منصلان بساكني كذنانير فانه يستقل ايضاً بنوع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجها عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة . فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرَعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَالْوَصْفِ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمُ وَقِسْ

اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر . وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع البساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الأفراد . والتانيث فرع التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العال واحكامها مع معصوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لَوْصَفٍ فَأَمْنَعُ كَادِمٌ أَسْمًا لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعٌ

اي يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَسْلِ الْوَضْعِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْاسْتِعْمَالُ الْعَارِضُ .  
وَلِذَلِكَ يَمْنَعُ مَا وَضِعَ لِلْوَصْفِيَّةِ ثُمَّ طُرَاتٍ عَلَيْهِ الْإِسْمِيَّةُ كَادِمٌ أَسْمًا لِلتَّقْيِيدِ . وَيُصْرَفُ مَا  
وَضِعَ الْإِسْمِيَّةُ ثُمَّ طُرَاتٍ عَلَيْهِ الْوَصْفِيَّةُ كَارْبَعٌ مَوْصُوفًا بِهَا فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِجِوَارٍ أَرْبَعٌ .  
وَفَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكِنَّ قَدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ  
بالسمع فلا يقاس عليه . غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا لتفصيل امتناع  
الوارد منها عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر تدله عن  
اصل مفروض كما مر في عدل زفر عن زافر ليتوصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى  
العلمية \* ولذلك لم يُعَكِّم بِالْعَدْلِ فِي أَدَدٍ لَانَهُ وَجِدَ عِنْدَهُمْ مَنْصَرَفًا . وَلَا فِي طَوِيٍّ  
عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُهُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ لِأَنَّ فِيهِ النَّائِثَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ \* وَقَدْ أَحْصَيْتُ النِّجْمَةَ مَا مَنَعَهُ

من الاعلام المعدولة فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

أَنْ رُمْتَ الضَّبَطَ مَا تَقَلُّو      ذُ إِلَى فَعَلٍ عُمَرُ زَحَلُ  
زَفَرٌ جَسْمٌ فَنَّمْ جُجِعْ      فُزِحٌ ذَلْفٌ عَصَمٌ نَعَلُ  
وَجِحَى بَلَعٌ مَضْرٌ هَبَلُ      وَمَتَمَمٌ مَا ذَكَرُوا هَدَلُ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً لتحقيق الاصل الذي يقتضيه المقام كما خر في نحو  
فعدة من ابام آخر فانها جمع اخرى مؤنث آخر وهو افعال تفضيل لا يؤنث ولا  
يثنى ولا يجمع الأ مع ال او الاضافة وليس شي منها \* وكذلك جمع في نحو  
جاءت الهندات كلهن جمع فانها جمع جمعاء مؤنث اجمع وهي انما يجمع على  
جمعوات لانها اسم كصحراء . وكذا نوابعها من الفاظ التوكيد \* وهكذا سحر في نحو  
خرجت يوم الجمعة سحر فان المراد به سحر ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يعرف بأل \*

فما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها . فتكون  
 آخر معدولة عن آخر بلفظ الافراد والتذكير . وجمع وتوابعها عن جماعات  
 وكتباوات وهلم جرا . وسخر عن السخر بالالف واللام . ومن ثم تكون قد امتنعت  
 بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فِعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ

وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرٍ حَكِي لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فَعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاء القوم اُحَادًا  
 او مَوْحَدًا اي جاءوا واحدًا واحدًا وهو الاصل فعُدِلَ به عن التكرار الى الافراد .  
 وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو اُلي اجنحة  
 مثنى وثلاث ورباع . والخبر نحو صلوة الليل مثنى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية  
 والعدل \* غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى  
 العشرة على خلاف . وقال الأكثرون لم يُسْمَعْ شيءٌ منهما الا الى الاربعة ولكن النحاة  
 نظروا الى العشرة قياساً على ما سَمِعَ من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرَبٌ

اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كعدي كَرَبٌ  
 على ما ستعرفه فيما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي ككتابتُ شراً . والاضافي  
 كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرْطُ ذِي الْعُجْمَةِ وَضَعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْكَلِمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وُضِعَ عَلَماً في لغة  
 الاعجم ليبقى نلى غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن عَلَماً تصرفت فيه العرب  
 بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا  
 سمي بدباج انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور  
 وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثِقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكُ الْوَسَطِ

اي وُشْتَرَطَ ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل

فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط  
كشتر اسم حمن يستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعترض به عمماً فانه من الزيادة \*  
فان كان ساكن الوسط كدوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما  
تُبني عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْتُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي  
مرء الكلام عليه . فان كان مختوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء  
على مثال الآحاد كعلائية ففقدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة  
الآحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عَرِي فَمَا كَهِنْدَ بِالصَّرْفِ أذِنُ  
فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفَعَا بِعِجْمَةٍ كَبَلِغَ حَتْمًا مَنِعَا

اي ان العلم المؤنث بالتاء يمنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاظمة وحمزة ودعة  
وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة  
لفظه تقاوم احدى العلتين فلا يبقى الا واحدة منهما . وجاز منعه عملاً بالعتين  
القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهينة او كان اعجمياً كبلخ اسم بلدة وجب  
منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاظمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية  
والتانيث والعجمة فتعادل احدها خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع \* واما ما كان  
زائداً على ثلاثة احرف كزينب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من  
منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بنزلة تاء التانيث وحركة الوسط بنزلة الحرف  
الرابع \* وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى عن لحاق التاء به كعقرب تصغير  
عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخرج مصحوبها عن اعدل  
الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في الثقل ومن ثم تكون قد  
قامت مقام الحرف الرابع \* واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا  
بحسب الاصل فلو سميت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين \* وما لا تظهر  
التاء في تصغيره كحرب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على حكم التخيير الذي كان

قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار ر باعياً بها .  
ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه \* وانما اعتبروا التانيث في نحو هند  
تغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه  
لفظي ولو تقديراً وهي وهمية محضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ أَسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَتْمًا لِدَفْعِ الْأَبْسِ أَوْ ثِقَلٍ حَصَلَ  
وَهَكَذَا أَصْرَفُ مَا كَهْنَدَ أَسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ آتَى  
اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لا راقاً  
وجب منعه ولم يتغير فيه كهنند لثلاً يلبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل  
له ثقل بنقله الى المؤنث لانه اثقل من المذكور باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى  
الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفة اللفظ فتوفرت العلتان \* واما نحو هند من اعلام  
الإناث المعنوية اذا جعل علماً لرجل فانه يُصرف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع  
التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب  
منعه مع تسمية المذكور به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء  
التانيث كما مر \* فان كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً  
على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه  
حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعرفات يُجرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن  
هذا الباب لانه يُجرُّ بما ينصب به . والأعراف حينئذ بقاة تنوينه وعليه الآية فاذا  
افضم من عرفات فاذكروا الله \* وفي تقييد هذا الجرِّ بالغالب اشارة الى انه قد يُجرُّ  
بالتخمة كما مر في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة . وقد

رُوي قول الشاعر

تنورتها من اذرعاتي واهلها يثرب ادنى دارها نظراً عال  
بكسر تاء اذرعاتي وفتحها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مر هناك . فتذكر  
وَالْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ



اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلاثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من المفردات كسلي وصحراء وحبازي وقاصعاء وبادؤلى وعاشوراء . او الجموع كاسرى وعلماء وسكاري واصدقاء ونظائرهن \* فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ من اصول الكلمة لا للتانيث \* واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالياء في كونه لفظاً ومعنى كما في سلى وصحراء . او لفظاً فقط كما في اسرى وعلماء . غير ان الالف لا تكون مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا أُخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقٌّ لَهُ كَيَذُبُلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئيل بضم فكسر اسم رجل . او كان يحق للفعل دون الاسم لافتناح معجوبه بزائد من زوائد الافعال كيدبُل اسم جبل . فان الاول يختص به في الثلاثي المجبول ولا يوجد في الاسماء . والثاني وان كان يوجد في الاسماء فان الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبية والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل \* فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً \* واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام كدئيل وثمر ونحوهما . والاولى به يقع في الاعلام كيدبُل وتغلب واحمد . وفي الصفات كاحمر واکرم ونحوهما \* وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دئيل واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فعل والثاني على وزن أفعال . ولا عبرة بموافقة لفظ الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع واکرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كَيْجِي يُعْتَزَلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجَمَلِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل \* فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه قد صار جملة فيجوز على لفظه كما في قول الشاعر  
نَمِيْتُ اخوالي بني يزيدُ ظلماً عايناً لمُ فديدُ

وحيثئذ يكون قد خرج عن هذا الباب \* ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار

الاختصاص او الأولوية كما علمت . فان خلا منهما كضرب ودرج اذا سمي بهما  
انصرف عند الجمهور

وَقِفْ عَلَى فَعْلَانَ وَالْفَاءُ فَتُحْ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُوا سَبِيحًا

اي ان الهمزة المزيدي في الالف والنون اذا كان صفة يقتصر فيه على وزن فعلان  
بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فعلان  
مفتوح الفاء كمروان . او مضمومها كعثمان . او مكسورها كعمران . وقد يكون متحرك  
العين كرمضان . وقد يكون على وزن غيره كرحرحان وغير ذلك . وكله يمتنع بمجرد  
استصحاب هذه الزيادة مع العمية غير مقيدة بشي \* والسر في كل ذلك انهم شبهوا  
الالف والنون الزائدين بالفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظاً والالف  
المقلوبة همزة بعدها لعلية صرفية . ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما  
مخصص بيناء معين احدهما بالمدكر والآخر بالموث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا  
يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراء . ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفة  
لانه مع فتحها لا يوث بالتاء الا شدوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان  
ذلك مطرد فيه . فكل ما كان يوث بالتاء من مضموم الفاء وغيره اثلثت مشابهته  
فصرف كما سياتي \* ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني  
به عن التانيث بالتاء اقتصررت الصفة عليها دون العلم لانه لا يوث مطلقاً فتصلح  
له كل صيغة

وَكَلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَثْنَى لَا تَلِي فَأَصْرَفَ كَعُرْيَانَ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث  
بها كما في سكران واهمر . فان كانت تقبلها انصرفت كعريان وندمان فان مؤنثها  
عريانة وندمانة . وكأرملة ويعمل فان مؤنثها ارملة ويعملة . وذلك اما في الأولين  
فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم  
يعتد بها . واما في الاخيرين فلان احدي العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق  
الفعل فيضعف شبههما به

وَكَكُلٌّ مَنقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرٌّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبَعٌ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها  
يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائه منوناً حال الرفع والجر . غير  
ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضٍ لانه للتمكين . ولذلك لم يمتنع فيه  
كما لم يمتنع تنوين نحو عَرَافٍ لانه للمقابلة \* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً  
كجوارٍ او علماً كغازٍ اسم امرأة . او صفة كأعيمٍ تصغير اعمى \* واما في حال  
النصب فيفتح غير منونٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يُقال جاءني  
جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارياً وفس البواقي

وَالْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطِقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مختوماً بالالف المقصورة كدعاوي  
وعذاري . فان الاصل فيهما دعاوي وعذاري بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت  
الكسرة فتحة والياء الفاً . ومن ثم أُجري مجرى امثاله مما ختم بالفاء التانيث فلم ينون  
في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين \*  
واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان  
كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

## فصل

في أشباه هذه العلل

يُعَدُّ شِبْهُ عِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ  
مِنْ ذَلِكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نُكِرَ

اي ان شبه العلة يُعدُّ علةً كما نصَّ عليه سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك  
العلة . فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سُمِّيَ به ثم  
نُكِرَ كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر . فانه يُعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي  
له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف \* وبيان ذلك ان الوصفية قد  
خَلَعَتْ عَنْهُ اَوَّلًا بِالْعَمَلِيَّةِ ثُمَّ خَلَعَتْ الْعَمَلِيَّةَ بِالنُّكْبِ فَصَارَ كَالصِّفَةِ لِأَنَّ حَالَتَهُ حَيْثُ نَزَلَتْ  
قَدْ أَشْبَهَتْ حَالَةَ الْوَصْفِيَّةِ السَّابِقَةِ فَكَانَتْ بَاقِيَةً فِيهِ \* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة

قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل . وهو مذهب سيبويه وعليه  
الاكثر

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرْكِ مَعْرِفِ لَهٗ نُحْوُ جُمَعٌ

اي ان ما كان معرفة بقريته لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقى اثرها في  
المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب \*  
وذلك نحو جمع في التوكيد وسحر المراد به سحر يوم معين . فان الاول معرفة بنية  
الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي . والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر . ومن  
ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العملية . وقس عليهما ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبِ كَمِثْلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسمى بصيغة جمع  
المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع  
في المفردات العربية . وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشِبْهُ جُمَعٌ كَحَضَّاجِرٍ نُقِلَ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَّاحِيلَ أَرْتَجِلُ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع  
العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعلمية \*  
وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضعف فانه في الاصل  
جمع حَضَّاجِرٍ وهو العظيم البطن . او مُرْتَجِلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له  
استعمال في الجمع . وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن  
ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شِبْهُ مُؤَنَّثِ الْأَلِفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عَالِمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالالف اللاحق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا  
جعل علماً لرجل . وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالالف التانيث المقصورة في الزيادة  
وصيغة المثال الواقعة فيه كما رايت . فاذا صار مفعولها علماً تمت المشابهة بعدم قبول  
التاء ونقوت بمعاودة العلمية لها لانها ضعيفة خلوها من معنى التانيث فلا تقوى على

المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبهه الالف \* وحمل قوم عليها ألف  
التكثير في نحو قَبَعْتَرَى فجعلها في حكم واحد . واما الف الالحاق الممدودة في نحو  
علباء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق  
منقلبة عن الياء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف  
المؤثرة فيه . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غَنِيًّا  
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .  
فكل ما كان يُمنَعُ في حال التنكير يتقونه على منعه اذا سمي به ثم نُكِرَ لانه  
حينئذ قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية \* وذلك يجري في المسمى بالصفة مع  
وزن النعل نحو احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث وربع . فيمتنع  
كل واحد منها بشبه الوصف مع العلل المذكورة \* واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً  
في الاصل كضاجر استمر في المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع .  
والأصرف في اصح الافعال لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه  
كما علمت \* واما ما لا يمتنع نكرة كاردن فاذا نُكِرَ وجب صرفه بالاجماع

## فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يُصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ انْفِرَاداً أَوْ تَلْمٌ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقِلَّةً  
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةَ إِذْ نُكِرَ وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف الممنوع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبيتها او انثلام  
احدى علتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يُصْرَفُ نحو طلحة اذا نُكِرَ لسقوط العلمية  
عنه كقولك مررت بطلحة النياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر  
لانثلام احدى علتيه لانه يقال فيه سرحانين وحينئذ تنظم زيادته بقلب الالف ياء  
فتبقى النون فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف \* واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء

في نحو جوار فلا يخلُ يمنع الصرف لقيام التنوين الموعوض به عنها مقامها \* واعلم ان  
التصغير يكون تارة سبباً لتختم المنع كما في هنيئة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً  
لابطاله كما في مرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها مَرِيحِين وعُمَيْر وشُمَيْر  
فتنصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج  
عن وزن الفعل في الثالث \* وتارة سبباً لحدوثه كما في ترتب بضمين وهو الشيء  
المقيم الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العمية فيه . فاذا صغر  
صار ترتب على وزن تبيطير فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العمية \* وقد لا يؤثر  
شبهاً كما في طليحة وأحمد وسكيران وحمبراء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى  
التصغير ولا ينتقض به . فتامل ولا تغفل

وَجَرُّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لِيُضَعَّفَ شَبَهُ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا اضيف او افترن بأل يجز بالكسرة نحو صليت في افضل  
المساجد . بناء على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهه بالنعل لما دخله من خصائص  
الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف المنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر  
أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسم معرب وانما عرض  
عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا اريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى  
سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكون بان فيه تنويهاً مقدراً وبراؤونه  
في بعض المواضع كما ستعرف \* وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان  
ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركن ينضم اليه اكثر  
العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشيب غائلة النفوس غدور

وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروج عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء ببنى كالحرف فاقد ما كان له من التمكن في الاسم لان شبه الحرف قد اخرجته عن وضعه وقربه من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبنى حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجته عن الامكانية فقط لان للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالْإِسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْإِفْتِقَارُ وَالْإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف الواحد يبعد الاسم عن الاسم لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان بينه وبين الاسم مناسبة كما مر . ولذلك لا يبعده الشبه الواحد به عن الاسم . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تنصليها على حسب ترتيبها

في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضِعًا عَلَى دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا

أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مَقْدَرًا كَأَيْنَ وَهَنَا

أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِإِلَّا تَأَثَّرَ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنْ أَحْذَرَ

أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقَرَ

أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يُبْنَى كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع \* الاول ما كان موضعاً على اقل من ثلاثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا التانية ونحوها من الحروف التناثية . وهذا الوضع انما هو للتعريف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف \* والثاني

ما تضمّن معنى الحرف ولو مقدراً فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمّن معنى حرف موجود كأيّ فأنها قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمّن معنى حرف غير موجود كهنا فأنها قد تضمّنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للإشارة لأنها من المعاني التي حقها ان تؤدّى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب \* والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كخذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل ليت النائبة عن اتمنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً زبداً فانه نائب عن اضرب المحذوف ولكنه منصوب به \* والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً الى ما يتم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدأ الى الخبر ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به \* والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها من اسماء الاصوات فأنها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا بِمَزَجٍ رُكِبًا كَالْكَلِمَةِ      ثَانِيهِمَا عَدَّ كِتَاءَ الْمُسْلِمَةِ  
فَبِنِي الصَّدْرِ كَحَشْوٍ قَبْلَهُ      وَالْعَجْزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان اليمين المركبين تركيب مزجها كالكلية الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزوم حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقها اليها . فيبني الجزء الاول كما يبني ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونه قد تضمّن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم صوت كما في نحو سيدو به بني ايضاً والاعراب غير منصرف كحضر موت ونحوه \* واعلم ان صدر هذا المركب يبني على الفتح كما يبني عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي كريب فيبني على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي يبني فان كان اسم صوت يبني على الكسر والافعل الفتح مطلقاً \* فتدبر

وَرُبَّمَا يُبْنَى شَبِيهَ الْمُشْبِهِ      نَحْوَ حَذَامٍ كَخَذَارٍ فَأَفْقَهُ



اي ان البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبه ما يشبه الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامرأة معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما سيأتي في موضعه .

وَرُبَّمَا اُنْسَقَ الْبِنَاءُ مِنْ بِنَا اِضَافَةٌ كَسَرَتْنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبنى . وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجمل كما في المثال طلباً للمشاكلة بين المتضامين على ما سيجي في موضعه .

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِالْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيماً فيه لفظ ما نقل عنه ككتاباً بطاً شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يُحكي فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكَلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمٌ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يُقَمَّ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونَيْنِ اُقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَأَيْنَ وَأَمْسٍ \* وما كان بناؤه عارضاً كالمنادى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضية الحركة \* وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض \* وسكنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء فان حرّك شيئا منها كما ستري فذلك نادر او عارض لا يُعتمد به .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعُ      يَحْتَاجُ مَحْضَ شَبْهِهِ لَا يَنْصَدِعُ  
فَأَعْرَبُوا مَا شَبَّهَ الْحَرْفَ أَعْرَضُوا      بِمَا يَخْصُ الْأِسْمَ فِيهِ فَنَقِضُ

اي ان المبنى يحتاج شبيها محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يحتاج المنوع من  
الصرف مع الفعل . ولذلك يعرب ما عارض فيه شبهة الحرف شيء من خصائص  
الاسماء كزوم اتي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبهة الفعل المانع من  
الصرف \* واعلم ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد  
كإضافة اتي المذكورة . واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد به لان الاضافة  
في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون  
الاضافة كلا اضافة

## فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْإِسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْتَنِفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير  
مقيد باحد الافراد كرجل . ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد \* والنكرة  
هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض  
تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثَّرُ      عُرْفًا وَمَا عَاقَبَهُ إِذْ تُنْكَرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل ال مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل . احترازاً  
عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرف فانها لا توثر فيه لانه معرفة بدونها وانما  
جيء بها لغرض آخر كما ستعلم \* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال  
ما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل ال ولكنها تقع موقع  
صاحب وهو يقبلها . وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنَّ نَوْفَلَ      ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَا رَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف  
 بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة \* وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها  
 لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل .  
 وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت \* واعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم  
 المخاطب ثم الغائب . ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان . ثم اسم الاشارة  
 للقريب ثم للوسط ثم للبعيد . ثم الموصول المختص ثم المشترك . ثم المعرف بال العهدية  
 ثم الاستغرافية ثم الجنسية \* واما المضاف فقليل هو دون المضاف اليه لانه يكتسب  
 التعريف منه . وقيل في رتبته \* واما المنادى المذكور فالمنادى انه في تبة اسم الاشارة  
 لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه \* وقد يعرض للادنى من هذه  
 المعارف ما يجعله مساوياً لما فوقه نحو سبحان من سبح الرعد بحمده . او اعلى منه كما  
 اذا قيل للطارق من هذا فقال فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان  
 المراد به اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتخصيصه المسمى كما ترى

## فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ  
 وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجُرْ أَيْضاً إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية .  
 وهو يكون للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم  
 ذكره نحو زيد ضربته \* وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط .  
 وقد يكون متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سياتي

وَمَا لِفَصْلِ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا      إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مُفْرَعَا  
 وَالتَّاءُ صِلَ وَالنُّونَ وَالْوَاوُ الْأَيْنِ      وَيَاءَ أَنتِي وَعَلَى الرَّفْعِ تَقِفْ  
 وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءَ النَّفْسِ لَا      رَفَعَ لَهَا وَنَا بِكُلِّ شَمَلَا

التي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .  
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه  
كسكنن وانت وهما وايانا واياها وهلم جرا \* واما المتصل فهو تاء التكلم والخطاب ونون  
الانثى وواو الجماعة والفاء الاثني وياء المخاطبة . وكلها تخص بالرفع لانها لا تقع  
الا فاعلا او نائب فاعل \* ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع  
في موضع النصب والجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها \* ومن ذلك نا وهي  
تحيط بالمواضع الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا \* واعلم ان مذهب الاكثرين ان  
ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وضع للمتكلم والغيبة برؤيته نحو انا وهو . واما انت  
وفروعها وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية ايا  
يكسرها وما يليهما حروف تدل على المعاني المتصورة بهما كالخطاب والتثنية والجمع  
وغير ذلك \* واجازوا تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء نحو وهو الغفور الودود  
وقهوا على هدى من ربه وهو كثير شائع . وبعد اللام نحو ان هذا لهو الحق وهو قليل \*  
واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفا على حديتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في  
نحو ضربتا ورايتكم ومررت بهن حروف كما مر في المنفصل \* واختلف في ضمير الغائبة  
والحققون على انه هو الهاء وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر  
كسائر علامات الفروع \* واذا لم تكن الهاء مع الالف تضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة  
او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه وبه واعطيه . وتُشبع حركتها بعد متحرك  
نحو له وبه . ويجوز اشباعها واختلاصها بعد ساكن نحو منه ويدعوه . ولها مع المثني  
والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد \* واما التاء والكاف فتفتحان للمخاطب  
وتكسران للمخاطبة وتضممان لكل ما سواهما بالاجمال \* والنون مفتوحة على  
الاطلاق . والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء النقاء الساكنين غير  
مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم . وتكسر بآء المخاطبة  
في نحو لا ترضي العار . وتفتح بآء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى ابنتي . ويجوز  
فحيا دون ذلك قليلا

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُدْكَرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَبْرُ

وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدرًا في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا \* واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم . وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحدار . والوصف حقيقة كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التميمي والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً زيداً . فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يُعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيه المقام \* وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي \* غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً وذلك في ما عامله لا يرفع الا الضمير نحو قم . ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عامله يرفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد . فان الاول لا يخلو من الضمير ابداً . والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رابت . وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وجوازه \* واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وفعل التعجب والتفضيل فانه يجب فيه على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنَ وَصَلَّ أَنْ يَقَعَ  
وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ  
وَحَيْثُ لَا أَخْصَّ فَالْفَصْلُ التَّرِيمُ  
إِلَّا كَسَلْنِيهِ وَكُنْتَهُ أَمْتَعُ  
تَفْصِلُ فَبِالْخِيَارِ إِنْ أَبْسُ أَمِنُ  
فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَاحْتَكِمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخصر منه كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران \* والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن . والعاقل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سانيه وزيد ظننتكمه والصديق كنته . او اسماً نحو الدرهم

انا معطية وعجبت من ظنك كريماً واعجبني كونك \* غير ان الفصل مع الاسم

ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

بيذل وحلم ساد في قومه الفتي وكونك اياه عليك يسير

واما مع الفعل فلا كثرون على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر

الابتدا في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال \* ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد

من تقديم الاخص كما رايت . وما اذا فصلت فانت باختيار في الترتيب نحو الدرهم

اعطيتك اياه واعطيته اياك ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيته

اياك لاحتمال ان يكون كل واحد منهما آخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد \* واما اذا

لم يكن احد الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيته اياه . الا اذا اختلف

لفظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهما اياه واعطيتهما اياه \* واعلم ان انفصال

الضمير وجوباً يكون في ما وقع محصوراً نحو امر ان لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً

بعامل في مضمرة قبله غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بصدر

مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك . او مفصلاً بمتبوع نحو يخرجون

الرسول واياكم . او منعولاً معه نحو مرت واياك . او كان عاملاً مضمراً نحو لو انتم تملكون .

فان الضمير فاعل لفعل مقدر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخرأ

نحو اياك نعبد . او معنوياً نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمجزيين . ومن هذا

القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلبس مرجعه كما سيأتي \* واما في

غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مر الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي

بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار

وكقول الآخر

وما اصاحب من قوم فاذا كرمهم الا يزيدهم حباً اليهم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير

فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حباً الي . وضمنتهم الارض .

ولكن عليل منه ضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدَهُ يَشْتَبِهُهُ فَفَصَّلُوا كَأَبْنِي الْفَتَى رَامِيَهُ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعه فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتى راميه بناءً على ان الابن راми الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الأرجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فافتضى ان يكون مرجعه وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً \* واما اذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا  
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِّي أَصْلَهُ  
وَكَأَقْنَعُوا فَهِيَ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ  
وَدُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل \* وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيد لان زيدا في نية التقديم باعتبار رتبته \* او معنى نحو اقنعوا فهي الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالتعاقب هي الغنى \* او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله \* ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجالاً زيد . ورُبَّه رجالاً زان . وان هي الأحياتنا الدنيا \* وجاز نحو ضربته زيدا لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له \* أما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما

ارتكب فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او  
 تكرار الفاعل الظاهر وهو نخل بالفصاحة \* واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى  
 اقرب مذکور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر  
 عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة  
 المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير  
 المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره \* وقد  
 يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن  
 نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي  
 حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

## فصل

## في الاسم العلم

الْعَلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا      بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِقًا  
 وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيُحْيَى يَنْقَلُ      وَبَعْضُهُ كَقَفْقَسٍ يُرْتَجَلُ  
 وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبًا      وَشَابِ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي علق عليها لتعيينها وذلك بحسب  
 الوضع . يخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقه بقية المعارف  
 فان اختصاصها بما هي له مقيد بجالته دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا \* ودخل  
 بقيد الوضع الاعلام المشتركة كريد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد  
 وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع \* والعلم يكون في الغالب منقولاً من  
 صفة كعباس . او مصدر كفضل . او اسم جنس كاسد \* او من فعل . إما ماض  
 كأبان . او مضارع كيجي . او امر كصميت علماً لمكان \* او من صوت كعاق علماً  
 للغراب . او من جملة كما سيجي \* وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في  
 غيرها . وهو إما معدول كعمر وحذام . او غير معدول . وهو إما ان تكون مادته  
 مستعملة في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملة كقفقس علماً لرجل \* والعلم إما



مفرد كما رابت او مركب . وهو إما اضافي كعبد شمس . او اسنادي وهو المنقول عن جملة ككتاب قرناها علماً لامراً قد سُميت به تفادياً لها بطول الحيوية حتى تشيب ذواتها . او مزجي كعدي كرب علماً لرجل \* واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية . وفاعلها قد يكون ظاهراً كما رابت وقد يكون مضمراً . وهو إما بارز كاطر فاعلاً لمفارقة . او مستتر ككتاباً بطراً علماً لرجل . وإما الاسمية فلم تُسمع التسمية بها \* وهذا المركب مبني يُحكى على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر \* واما المزجي فهو معرب ما لم يكن مخنوماً بوجه كما علمت . فان كان مبنياً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص ييص فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه \* واما المركب الاضافي فيجري مجرى سائر المتضامات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأَمٍّ أَوْ أَبٍ      نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جُنْدَبٍ  
وَكَا لِرَشِيدٍ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ      يَأْتِي وَمِثْلُ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ  
وَهُوَ كَنَعَتْ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ      عَمَّا لَهُ وَفِي الْكِنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأب او أم كابي بكر وأم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضعته كالشنفري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب \* وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم من لقب به كهرون الرشيد لانه كالتعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر

بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا      بِيَطْنَ شَرِيَانًا يَعْوِي حَوْلَهُ الذَّبِيبُ  
وهو نادراً \* واما الكنية فلا ترتيب لها معهما لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر

اقسم بالله ابو حنص عمر      ما مسها من لقب ولا دبر  
وتاخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك      سمعنا به الا لسعد ابني عمرو

وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقدمها عليهما جميعاً فيقال ابو حنص عمر

الفاروق ونحو ذلك

« وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا      اتَّبَعَ ثَابٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا »  
« وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا      إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلاً »

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيان . ويجوز قطعه عن التبعية مرفوعاً على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو او منصوباً على انه مفعول لفعل محذوف تقديره اعني \* ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقروناً بأل كالحرث او مركباً كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب وصفاً معرفاً بأل كالرشيد لان الوصف من شأنه الشيوع فيلبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالاوجه الثلاثة . فتدبر

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ فِي الْأَعْيَانِ      جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي  
فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدِ      جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبِرِّ وَرَدَ  
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهَ النُّكْرَةِ      لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْحَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يعلق على الجنس برُمته . وهو يكون في الاعيان كأسماء الجنس الاسد . وقد يكون في المعاني كبرة جنس البر . وكل واحد منهما يعم افراد جنسه لانه قد وضع للجنس بجملمته لا لبعض الافراد بخصوصه . ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفة في اللفظ \* وهو يكون اسماً كما مر . وكنية كابي جعدة للذئب وام عامر للضبع . ولقباً كالاختل للهرة وذئب الكلب وما اشبه ذلك \* واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به وتُنصب النكرة بعده على الحال ويمتنع من الصرف اذا وجد فيه مع العمية علة

اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فِجَارِ

ولا يُضَاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنَعَت بالانكارة كما في الاعلام الشخصية  
 وَمَا لِدِي عُرْفٍ يُصَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ أَنْ يَغْلِبَ دَخَلَ  
 اي ان ما يُضَاف الى معرفة او يقترن بأل العهدية اذا غلب على بعض الشركاء فيه  
 يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد  
 الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق  
 الغلبة عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيخصص بالاضافة  
 كأعشى تغلب وأعشى همدان \* واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضِيفَ  
 اليه علماً كما مرَّ او غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ لَفْظِ الْكَلِمِ  
 وَكَلْبًا تَحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسماء لفظ الكلم تُعدُّ من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي  
 تحكى على اصلها ما عدا اسماء لفظ الاسماء المعربة فانها تُعطى حقها من الاعراب .  
 فيقال مثلاً قام فعل ماضٍ . وقم فعل امر . وامس اسم زمان . ونعم حرف جواب .  
 وهلم جراً باجراً كل واحد على ما له في اصله من الحركة والسكون \* ويقال اي  
 اسم موصول بالتنوين منصرفاً على تأويله باللفظ كريد وبالوجهين على تأويله بالكلمة  
 كهند \* وربما أعرب المبني من هذه الاسماء كقول الراجز  
 لَيْتَ وَهْلَ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوِعَ فَاشْتَرَيْتَ

وقول الآخر

تَحَبُّ بِاللَّهِ مِنْ يَخْصُكَ بِالِ وَدِّ فَمَا قَالَ لَا وَلَا نَعْمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانها كم عن قيل وقال . فرؤي بالفتح على  
 الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب \* وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا  
 الله الا الله كثر من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب \* وعلى ذلك تقع جميع هذه  
 المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة  
 كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

## فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشْرُ      وَذَيْنِ تَيْنٍ لِمُثْنِي مَا ذُكِرَ  
 وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ      جَائِزَ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِه تِه  
 وَالْجُمُعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأَوْلَى      وَالْكُلُّهَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلًا

اي انه يشار الى المفرد المذكور القريب بذاء . والى اثنا عشر بتاء . والى مثناه بدين . والى  
 مثناها بتين \* ويشار الى المؤنثة ايضا بذي وذو بسكون الهاء . وذو بكسرها اختلاسا  
 واشباعا . وكذلك تِي وَتِه وَتِه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة \*  
 ويشار الى الجمع مذكرا ومؤنثا بأولاء ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي  
 لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر \* وتدخلها التنبيه على هذه الاسماء جوارزا وهو  
 الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتان وهذان وهاتان وهلم جرا

وَالْكَافِ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقُّ ذَا وَتَا      ذِي تِي وَمَا لغيرِ مُفْرَدٍ أَتَى  
 وَاللَّامَ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا      وَالْجُمُعَ مَقْصُورًا وَنُونٌ شَدِيدًا  
 وَمَا لِتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَنِعْ      وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعْ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب  
 والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثني والجمع فيقال  
 ذانك وتانك وأولئك وأولاك . ولا تلحق ذهوته واخنيهما فلا يشار بهن الى المتوسط \*  
 وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع  
 المقصور فيقال ذلك وتالك وتلك واولالك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه  
 يشعر بالقرب وهي تدبر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع  
 بينهما لان فيها طرفا من القرب لدلالتهما على المتوسط . ومن ذلك قوله

رايتُ بنيَ غبراءَ لا ينكرونني      ولا اهلُ هذاكَ الطرفِ الممددِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل

الأبـ \* واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولئك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ ذناتك برهانان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب \* واعلم ان صيغة التثنية من أسماء الاشارة تخص بذاتهما الاصل فيها .

واولئك تستعمل غالباً لمن يعقل ويقبل استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

وكالمثنى مثله مع البنا غير كما تجعل ابياتي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يغير كما يغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضائر المنفصلة التي لتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا ابياتي وانت اباك وهلم جراً . وهو مذهب الجمهور

وللمكان مثل ذا جاءت هنا طبقاً وثم للبعيد عينا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام فيقال هنا وهناك عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال ههناك ايضاً \* وتم بفتح التاء والهم المشددة يشار بها الى المكان البعيد فقط \* وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجر بالحرف فيقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

### فصل

في الاسم الموصول

ويوصل الذي التي من ما وأي وأل وذا كذلك ذو في آل طي

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للمرد المذكور . والتي لمؤنثه . وما يليهما للجمع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها مختصة بلغة بني طي \* وكلاهما اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلفت في اسميتها . والجمهور على انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المثنى ربه والضمير لا يعود

الألى الامماء . وإعمال الصفة بعدها مأولةً بالفعل وهي لا تأول مع الحرف لانه  
يبيدها عن شبه الفعل \* وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة  
الحرف استهجن تعليق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العارضة \* قال  
الشيخ الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب  
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى بَعْدَ الَّتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا  
كَذَا اللّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي أُسْتَزِدُّ وَكَالْأَلَى الْأَلَاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُ

اي كما ان اللذين والذين والألى تنتزع من الذي ثنيةً وجمعاً تنتزع من التي اللتان  
واللاتي واللواتي واللاءي . غير ان الألى قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر  
نعا حبها حب الألى كمن قبلها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل  
وكذلك اللاءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر  
هم اللاءي اصابوا يوم فلج بداهية تميد لها الجبال  
وفي هذه الامماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لِمَا تُنِي كَذِينَ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للثني من هذه الامماء وهو اللذان واللتان مثل ما وضع له من اسماء  
الاشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب  
في الصحيح كما علمت هناك \* واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً .  
وهي تختص بن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقلاء

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرُبَّمَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عُمَمَا

اي ان من تختص بن يعقل عكس ما فانها تختص بها لا يعقل . فيقال رأيت من  
حدثك وسمعت ما يقول \* وقد تستعمل من لغبر العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر  
أسيرب القطا هل من يعير جناحه أعلني إلى من قد هويت اطير  
او لاختلاطه بالعقلاء نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض \* وتستعمل ما  
للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض . ولصفة العاقل المبهمة

نحو اني نذرت ما في بطني محرراً . فتم كل واحد منهما العاقل وغيره كما رأيت  
غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيْفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطُّ

اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى اضيفت وحذف الضمير الواقع صدر  
صلتها . وذلك انما يكون في ما اخبر فيه عن الضمير المذكور بفرد نحو يسرني ايهم  
قادم اي ايهم هو قادم . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه  
منزلة الضمير المحذوف لتعحيح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية .  
أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف . وأما نية فلان المضاف  
اليه لا يتوى الأ عند فقد من اللفظ وهذا موجود . وبهذا الاعتبار تشبه الغايات  
التي سُدَّ كَرُّ فِي انْهَا قَدْ حُذِفَ عَنْهَا مَا تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ لِيَبَانَ مَعْنَاهَا فَيُبْنَى مِثْلَهَا عَلَى الضَّمِّ  
وعلى ذلك قول الشاعر

اِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايهم هو قادم . وأيهم بقدم او في الدار .  
وأي هو قادم . وأي قادم . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد  
لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً \* واعلم ان أي تستعمل  
بلفظ واحد في المشهور . ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغلبها في الابهام احتاجت  
الى ما يفيدها تعريفاً . ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت . أما استقباله  
فلانها موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع  
التنافي بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا  
يكون الا متأخراً \* وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة  
لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامٍ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تَشِيرُ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيْبٍ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يستخدم مكان الجملة  
الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي . والأفهي حرف تعريف بالاجماع \*

واما اذا حكمتها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رايت اي ما الذي فعلته ومن الذي رايت . وعلى

ذلك قول الشاعر

ماذا تظنُّ بسلي ان الم بها مُرَجَّل الشعر صافي اللون مزاح

وقول الآخر

من ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فعمى خيال احبتي يلقاني

فان اريد بها الاشارة نحو ماذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتدُّ بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً

واحد ايراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفقدن الى الديرين تخنانا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في

نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً \* واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة

هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة . لانه لا يصلح للصلة .

وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة \* واية الخلاف

بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا

صنعت اخيراً ام شريراً . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيهما على ابدال

الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني

عن مبتدأ مضمري اي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعته ومن

الذي ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنخب فيقفى ام ضلال و باطل

ويقال على جعلها ملغاة ماذا صنعت اخيراً ام شريراً . واذا قيل من ذا ضربت يقال

زيداً . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمنفعية .

وتقدير النعل في الثاني اي ضربت زيدا . فتأمل

”وَدُوْ بِالْفِظِّ وَاحِدٍ تُسْتَصْبَبُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك

قول الشاعر



فان الماء مآه ابي وجدّي وبثري ذو حفرت وذو طويت  
 اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر  
 وإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم نحسي من ذو عندهم ما كنانيا  
 بالواو في اشهر الروايات \* وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مختصة ببني طي كما مر  
 ولذلك يقال لها ذو الطائبة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَلَةً مَعْبُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ  
 فَاسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرَتْ مِنَ الْجُمْلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَا دُونَ أَلْ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة ليمّ معناه بها . وحكم  
 الصلة ان تكون معبودة عند المخاطب ليتبين بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير  
 يعود اليه مطابقاً له لترتبط به \* ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامرٍ معبودٍ  
 اتخذوها من الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور  
 لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَلْ من الموصولات لان صلتها  
 مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلقاً او انطلق غلامه . والتي عند الامير  
 او في داره ونحو ذلك \* ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا  
 يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص  
 في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي ليته كريم لان الانشاء لا يكون  
 معبوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة \* وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة  
 التمجية فلا يقال جاء الذي ما احسنه . واختلفوا في علمه لاختلافهم في حقيقتها .  
 فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها  
 من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر  
 الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في  
 الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين \* واعلم ان الصلة مع الموصول كلمة  
 واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزه الكلمة مع صاحبه . وبناءً على ذلك  
 لا يتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر  
 عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين

كلهم زبداً . ولا الذي زيداً كرمي . ولا جاء الذين إلا زبداً عرفهم . ولا يقال هذا

الذي يا رجل احبه إلا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فان عاهدتني لا تخونني نكُنْ مثل مَنْ يا ذئبُ بصطحبانِ

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذاك الذي وايبك يعرف مالكاً والحق يدفعُ تَرَهَاتِ الباطلِ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عتبَ في المقدور رُمْتَ أما يحطيك بالنجح ام شرٌّ وتضليلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم

الابهام نحو الذي يا تيني فله درهم \* وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك

اذا تضمنت معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير

الذباب هي الصلة وقد خلت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من

الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبَ أَقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقِ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه

لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين

آمنوا \* وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبراً عن ضمير قبله المتكلم

او مخاطب حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبتم الفرس

وعليه قول الشاعر

وانا الذي قتلتُ بكراً بالقنا وتركت تغلب غير ذاتِ سنّامِ

وقول الآخر

وانت الذي اخلفتني ما وعدتني واشتمت بي من كان فيك يلومُ

وربما ارتكب العدو عنه في غير ذلك كقول الآخر

لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني

وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال \* واعلم ان عائد الموصول المشترك

يختار فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضد فتختار

مراعاته نحو رايت من النساء من لا تعجبي وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او

يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك \* فتأمل  
 وحذف ذي النصب ولو معنى يقع والصدر عن فرد مع الطول ارتفع  
 أي أنه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى وذلك يشمل المنعول به نحو لا أعبد  
 ما تعبدون أي ما تعبدونه والمضاف إليه إضافة لفظية نحو فاقض ما أنت قاض أي  
 ما أنت قاضيه والمجور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون أي  
 مما تشربون منه ويشترط فيه أن يكون قد جرّ بها جرّ به الموصول كما رأيت \*  
 وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في أول الصلة مبتدأً مخبراً عنه بمفرد وذلك  
 بشرط طول الصلة فتخفف بحذفه كقولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءاً أي بالذي هو  
 قائل \* فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الألف ولا في نحو الذي هو أمام الجيش -  
 لأن الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لأن ما بعده يصلح أن يكون  
 صلة بخلاف المفرد كما مرّ فيفوت المقصود \* فإن كان ما بعده منرداً ولم تكن الصلة  
 طويلة نحو الذي هو فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة إلى التخفيف \* وإنما جاز ذلك  
 مع أي لقيام الضمير المضافة إليه مقام الصدر المحذوف كما مرّ \* واعلم أنه لا يجوز حذف  
 العائد المنصوب في نحو الذي أياه ضربت أو أنه فاضل ولا في نحو جاء الضاربه  
 زيد لما هنالك من الإخلال المانع من الحذف . أما في الأول فلأن الحذف يوم أن  
 الأصل ضربته فيفوت الحصر المقصود من تقديمه لأن المعنى ما ضربت الأياه . وأما  
 في الثاني فالعدم استقلاله أن بدون اسمها . وأما في الثالث فلأن اسمية ال خفية فيحذف  
 عود الضمير المحذوف إليها . وندر حذفه معها كقوله

ما المستفزة الهوى محمود عاقبة ولو اتيج له صفو بلا كدر

أي ما المستفزة الهوى \* وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول

الآخر

نحن الألى فاجع جو عك ثم وجههم الينا

أو التعظيم كقولهم بعد التثنية والتي . فإن الصلة قد حذفت فيهما شعاعاً بان مضمونها

قد بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

ووصل ال وصف بفعل أو لا إذ كان بالجملة معنى عدلاً

يجب ان آل الموصولة تكون صلتهما مما يؤل بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم  
 المفعول . وذلك لانها جاءت على صورة آل التعريف المخصصة بالاسماء فكرهوا ان  
 يدخلوها على الافعال صريحا فادخلوها على ما يؤل بها من الاسماء كالضارب  
 والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى \* واختلف في الصفة المشبهة كالحسن  
 فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به  
 فتكون آل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة \* وصح آخرون الوصل بها لانها  
 تحمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقا . والاول هو المختار عند الاكثرين \* واما  
 فصل التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرد  
 في المعمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون آل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع \*  
 ونظم ان امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لآل . ويشترط  
 في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس  
 ونحوه مما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْجِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ آلِ نَظِيرِ بَاقِي الْأَبَابِ  
 لَكِنَّهَا قَدْ مَزِجَتْ كَالْجُزْءِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَعٌ  
 أي ان حق آل ان يعلق الاعراب عليها كباقى الموصولات التي بعضها يعرب لفظا  
 وبعضها محلا . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق  
 الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها \*  
 وقيل ان الاعراب انقل منها الى الصفة على طريق العارضة كما مر . وقيل غير ذلك  
 مما لا فائدة في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامِ مُشَخَّصَاتِ  
 وَالْغَيْرِ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَمَقْصَدِهِ مَفَارِقَةٍ

يجب انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام  
 المشخصة \* واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت .  
 لكن الضمير الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم

الاشارة بالحضور . والموصول بالصلة . وممتحوب ال بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة .  
 والمنادى بالقصد والاقبال عليه . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه  
 كالصلة . وما هو مفارق كالقصد في النداء \* واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف  
 بأل والمضاف والمنادى لان لكل واحد باباً نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما  
 نحن فيه هناك

## فصل

في احكام العوامل والممولات

الِاسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعْرَبٌ اِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقْلِبٌ  
 وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبِنِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوما عليه وتارة محكوما  
 به فيكون مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه  
 المعاني . بخلاف الفعل والحرف فان لما مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن  
 الاعراب \* ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شارداً عن  
 وطنه المألوف

وَمُقْتَضِي الْاِعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ اِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلٍ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي  
 للاعراب من نحو الفاعلية والمفعولية وغيرها \* واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد  
 منه في الكلام . فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معني كالاتداء في  
 نحو زيد قائم \* وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ اَنْعَقَدَ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٍ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو  
 قام زيد . وغيره يحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام  
 كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه  
 في اتمام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرُضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَفِضَ

أي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام \* والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمفعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي . وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام \* واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد . ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرتي قدوم زيد . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد \* وقد ألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليه الجور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون الجور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَهُ كَالْآلَةِ  
وَالِاسْمُ فِي ذَلِكَ دَخِيلٌ يُحْمَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

أي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه يتوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله \* واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجْرُدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحَكْمًا يُوجَدُ

أي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بها حقيقة او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدرة . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح \* ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مر . او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي . فيكون معموله في حكم المجرد

وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَتَالِ اسْمًا جَمَدٌ

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعْتَمَدُ في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه \* وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلِكَلِمِ فِيهِ وَاللِّغَيْرِ بِإِهْمَالِ حَكِيمٍ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقبيل يكون متمكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام \* واما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منه وجهٌ سيدٌ كره في مكانه ان شاء الله

وَرُبَّةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلَ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يُؤْتَرُ فيها والمؤثر قبل المؤثر \* ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينمقر اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغنى عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما نفع او غرض كما سترى فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفَا

وَعَبْرَةُ التَّرْتِيبِ مَعَهُ وَجِبَا مُبَاشِرَ الْمَعْمُولِ وَالْحَذْفِ أَبِي

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معمله من غير المتصرف كالفعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه \* وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما سترى

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَمَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يُقَدَّرُ

وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبِ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عملاً قليل ساذقاً لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقل الاعتماد به \* وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدها لانه لا يكون اجنبياً عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائماً زيد وجاء الذي زيدا ضرباً . بخلاف الاجنبي عنهما جميعاً نحو كان اخاك زيد ضارباً فلا يجوز اعراضه بينهما ما لم يكن ظرفاً نحو كان عندك زيد جالساً فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبياً عن المسند والمسند اليه لانه لمعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع \* واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيداً لمضمون الكلام فيكون زائداً فيه ولا يكون اجنبياً عنه . وهو مع ذلك يقترن بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما ستري بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثَّرًا فَاَلَا تُرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احدٍ وهل رايت من رجلٍ . فان كل واحدٍ منهما مجرورٌ بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ اقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذِ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى بعمل يقتضي اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائداً كما مرّ ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية ولنظفه يقتضي الجر بالاضافه فيجوز ان يجر بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا الجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى اِنْ لَمْ يُصَادَفْ مَا نَعَا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مرّ . او غيره نحو سرني قيام زيد وزيد ضارب عمر . فيقال ما رايت من رجلٍ ولا



امراً وزيد ضارب عمرو وبكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبهما مراعاة لمحلها باعتبار معنى المنعولية \* هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لثلا تلزم زيادة من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيهاً على انه هو المقصود بالنداء كما سيأتي في بابيه .

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجِحَ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يُنَوِّسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرتجح جانب اللفظ فيختارون اتباعه على اتباع المعنى لان المعنى امر وهمي يضعف الاعتماد عليه \* واعلم ان اللفظ الذي يتبع هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما سيجي . نحو يا زيد الفاضل \* والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رابت . والمقدرة نحو ضارب الفتى الجميل . ويا هذا الرجل \* ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه فيه بحق الاصل . ووجود الحُرُز اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والحُرُز موجود وهو الفاعلية \* ومن ثم لا يجوز مررت بزيدا وعمراً لانه لا يقال في الفصح مررت زيدا . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمنعول به لا على المنعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول الناصخ . فتدبر .

وَلَمْ يُفَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلٌ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول مانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملاً في ذلك المعمول نحو زيد ما رأيت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سلط عليه

بان يُقال زيدا ضربت . بخلاف الاوّل فانه لا يقال زيدا ما رايت \* فتأمل

وَ كُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسّر شيئا يجب تأخيره عنه لان المفسّر لا يكون قبل المفسّر . وهو يشمل المفسّر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك فلعارض كما سيبي \* وما اتى معنى في الكلام كالشروط والاستفهام يجب ان يعطى صدر ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحقّ الدليل ان يتقدم على المدلول لانه مرتّب عليه

وَ كُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا

وَ كُلُّ مَا بَنِيَ الْحَدِيثَ الْخَيْرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبد . وعكسه ما حصر بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الاّ البلاغ \* وكل ما بني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست زيدا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيهما كما سيبي في باب المفعول به لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَ الْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَثًّا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ نَقْضِ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقا لا يعدل عنه ما لم يكن امر يوجب العدول كاللباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلا راكبا . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكبا رجلا لئلا تلبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح لو صنف بها \* غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضا بما يعترضه كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في اية الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لِذِي الْمُصَاحَبَةِ

اي انهم رُبَّمَا يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضَمُّ تابع ابي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُنَى المعرب اذا اضيف الى المبني كما مرَّ وغير ذلك مما سنقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَابِي اُغْنَفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يُغْتَفَرُ فِي الْاَوَائِلِ

اي انهم يسمعون في التوابع بما لا يسمعون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ ورُبُّ رجلٍ واخيه لقيتمهما ومررت برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كلُّ سخلتها ورُبُّ اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما

يظهر مع المتبوع

وَيُحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اَعْمَلِ اَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المَهْمَل حَمَلًا على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حَمَلًا على متى وإهمال متى حَمَلًا على اذا كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا بَعْضُ النَّقِيضِ يُحْمَلُ عَلَى النَّقِيضِ كَنَظِيرِ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضا قد يُحْمَلُ على نقيضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جامعاً في العطف نحو اخحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني \* غير ان ذلك قليل في الطارفين محفوظ

في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبَهُ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُنَى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه \* وكذلك لا يُعْتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ  
وَلَيْسَ يَخْطُو كُلَّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدد على الممول الواحد فلا يقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل الفعلين جميعاً وانما يكون فاعلاً لاحدهما وضميره فاعلاً الآخر كما سيأتي في باب التنازع \* ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يقال علمت ما زيدا قائماً . ولا الى ما قبله فلا يقال زيداً هل ضربت \* وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي ادوات الشرط . والاحرف المشبهة بالانفعال سوى ان المفتوحة المحمزة . ولام الابتداء . وبعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دل من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره . وكل ما يربط بدجواب القسم او غيره . فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أيهم في الدار . او حرف جر نحو الى اين تذهب . وذلك شدة اتصاله بهما حتى يصير معهما كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل . ومن ثم تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف اصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُو صِلَةَ مَوْصُولِهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرَوْا مَعْمُولِهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا . فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتها ان تتخطاها اليه لانها كالجزء منهما . واما قول الشاعر

اِنِّي لِأَحْفَظُ غَيْبَكُمْ وَيَسْرَتِي لَوْ تَعْلَمِينَ بِصَالِحٍ أَنْ تُذَكَّرِي

اي ان تذكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةً بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي  
يُوصَل بالخبر دون الانشاء . لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند  
المخاطب قبل ذكرها وصلة الحرفي لا بد ان تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح  
لذلك لانه لا يُعلم قبل ذكره ولا ياوّل بالمصدر لانه يخرج عن الانشاء فليس  
له موقع في الصلة

وَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمَلٌ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَ هُمَا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرهما  
مما يشبه الفعل . وذلك يتأتى فيه ولو كان يتفتمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف  
المتضمنة معنى الاستمرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما  
سياتي بالفصيل

وَ كُلُّ شَيْءٍ عَنِ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَ كَلِمًا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلماً ابعده عن الاصل المشبه به  
كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل  
اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف  
منها . وسياتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَ كُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَ كُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض  
والمعوض عنه . وهو يشمل العامل والمعمل كفعل النداء المعوّض عنه بعرفه . وياً  
المتكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا ابيت كما سيذكر هناك \* وكل ما حكم به  
على شيء بامرٍ يربط بالمحكوم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من  
بينهما كما سبق عليه . وقس على كل ذلك ما جرى تجراه

وَ كُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَ مَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه  
يخص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري

لانه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حَكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكْرَةِ      تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مَخْبِرَةٌ  
وَفِي عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبَكٌ      لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كنعنت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد . وذلك بحسب الاصل فلا يشكّل بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلافه او تاويل كما ستري \* والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تاويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تاويل زيد قام ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً \* ولا يشكّل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم اية من جهتها

وَالنَّكْرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ      تُدْنِي بِمَا تَخْتَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ  
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا      أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهِمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف . او تعم بصاحبيتها له كالنفي وشبهه وهو النهي والاستفهام \* وسياقي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحُكْمُ يُبَغِي نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ      فِعْلاً فَذَوِ الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية \* وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيدا ولو زارني زيد لا كرمته \* وهم جراً . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْتِيرِ فِيهِ تَكْفِي      رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِنَهْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تَوَثَّرَ فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ فَيَعْمَلُ فِيهِ مَا لَيْسَ فِعْلًا وَلَا  
مَشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَ أَنْتَ أَسَدٌ يَوْمَ الْحَرْبِ . فَاِنَّ الظَّرْفَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ مَا فِي اسَدٍ مِنْ  
مَعْنَى الشَّجَاعَةِ الَّذِي فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ كَمَا تَرَى . وَفِيهِ عَلَيْهِ كُلُّ مَا جَرَى بِجَرَاهُ

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّارِ وَالْمَجْرُورِ  
وَالْكُلُّ مِنْ ذِيكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلِفَانِ مَفْرَدًا فِي الْعَزَلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحْكَمُ بِهِ تَمَامًا لِمَجْمُوعِ الْجَارِ  
وَالْمَجْرُورِ فَلَا يَفُوتُهُ مِنْهَا شَيْءٌ . وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ عَدِيلُ الظَّرْفِ وَيَدْخُلُونَهُ غَالِبًا تَحْتَهُ عِنْدَ  
اطْلَاقِهِ \* وَكِلَاهُمَا يَشْبَهُانِ الْجُمْلَةَ لِأَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِالفِعْلِ فَيَتَصَقَّانِ بِهِ وَلِذَلِكَ يُقَالُ لِهَاتِي  
شِبْهُ الْجُمْلَةِ \* وَيَعَاقِبَانِيهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُسْتَخْلَفُ فِيهَا عَنِ الْمَفْرُودِ عِنْدَ اعْتِرَافِهِ عَنِ مَنْصِبِهِ  
كَمَا فِي الْخَبَرِ وَنَحْوِهِ \* وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِمَا لَا يَتَوَسَّعُونَ بِهِ  
فِي غَيْرِهِمَا فَيَسْتَعْمَلُونَ فِيهِمَا مَا لَا يَسْتَعْمَلُونَهُ فِي بَقِيَةِ الْمَعْمُولَاتِ كَمَا سَتَرَى بِالاسْتِقْرَاءِ

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مُسْنَدًا إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى نَحْوَ حَلِّ مَنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ  
وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ وَمَرٌّ بِزَيْدٍ يَكُونُ مَنْصُوبًا فِي الْمَعْنَى نَحْوَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَلَسْتُ فِي  
الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى  
مجروره فيكون ممولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملًا من الاحكام الكلية في هذا الباب يُؤَخِّدُ كَالدَّلِيلِ الْمُرْشِدِ إِلَى  
التَّصَرُّفِ فِي الْاَبْوَابِ التَّرْكِيبِيَّةِ الَّتِي سِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَيَغْنِي غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ فِي  
كُلِّ بَابٍ عَلَى حَدِّهِ . فَاحْفَظْ بِهِ وَاللَّهِ الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمَدَ  
وَكُلُّ مَا أَفَلَّتْ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قِيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرُد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات

فإنما هو جارٍ على حكم الاغلبية المتمدّ عليه عند النحاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يُذكر حكمه الخاص في مكانه كما سترى

## فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا      مَعْنَى يُفِيدُ السَّمْعَ الْمُرَادَا  
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا      يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَالَ

اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة بكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما سيأتي في آخر الفصل

وَ كُلُّ مَحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ      وَ بَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدَلِيلٍ  
وَ حَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ      لِعَوَضٍ وَ الْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زبد فسكّر اي شرب الخمر \* والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه \* واعلم ان الحذف لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرُبَّمَا اسْتُلْزِمَ مَا لَا يَلْزَمُ      كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع



او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على افعال المبتدأ اي هو الحميد والنصب على افعال  
 الفعل اي اعني الحميد فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سياتي في باب ولا يجيزون ذكر  
 المحذوف لانه لو ذكر لأوهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد  
**وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ**

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأسماء الابواب مثل كان في باب النواصب وأن  
 المصدرية في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحمل التصرف فيها  
 أكثر من غيرها

**وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ**

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء  
 عنه فيصح حذفه كما مر وقد يكون تارة للجهد به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل  
 فيه قد حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

**وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجَمَلَةِ**

**فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةٌ تُقَدَّرُ مَا لَمْ يُعَوِّضْ صَفَقَةً لَا تَخْسَرُ**

**وغيرها إن كان مما قصداً قَدَرًا أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى**

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح  
 الاستغناء عنها بخلاف العمدة فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا  
 يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها  
 كما في نائب الفاعل فلا تُقدر لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لانعدامه  
 حتى يحتاج الى تقديره \* واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قَدَرَتْ نحو جاء  
 الذي احب اي احبه والآخر فلا نحو فلان يأمر وينهى اي يملك الامر والنهي وهذا  
 هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره فاعرف ذلك

**وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قَدَرًا كَأَلْمَدِ كُورٍ فِي حُكْمِهِمَا**

**فَاعْلَمْ وَخَذْ مَا قَدَّ أَفَدَتْ صَبْرَةً تُعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَةً**

اي ان المحذوف لعلية كالثابت والمقدر كالمذكور في الحكم الذي يستحقانه . لان  
المحذوف لعلية قد اضطرت العلة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدر قد دعا اعتباره  
الى تقديره فكانه قد ذكر \* وذلك نحو جاءني قاض ويا سيبويه الكرم . فان  
الياء المحذوفة من قاض للقاء الساكنين تُعد كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي  
ولذلك تُقدر عليها الضمة كما تُقدر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم  
ونحوها \* وكذلك الضمة المقدرّة في سيبويه المنادى تُعد كالضمة الظاهرة في نحو  
يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاة لها كما يُرفع تابع زيد \* وهذه النبذة الجملة تؤخذ  
دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى  
معها عن التكرار مرة بعد اخرى \* واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر:  
احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً  
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً \* والثاني ان لا يكون  
المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل \* والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار  
والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثر استعماله فيها \*  
والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء فلا يُحذف ما المعوض بها عن كان في نحو آمأ  
انت ذاهباً ذهب \* والخامس والسادس ان لا يؤدي حذفه الى تهيشة العامل للعمل  
وقطعه عنه . ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي . وقد  
اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهيشة الفعل للعمل  
في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل \* وهذه  
المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً . فتدبر وباللّٰه التوفيق



## باب مرفوعات الاسماء

## فصل

في المبتدا والخبر

الاسمُ لِلسَّنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مَبْتَدَاً وَخَبَرًا مَا أُسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرّده عن عامل لفظاً وحكماً كما مرّ مقصوداً به الاسناد يكون مبتداً وما أُسند اليه يكون خبراً \* فخرج بقيد كون تجرّده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرّده ليس مبتداً لان تجرّده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسنداً اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقائم أخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين \* وخرج بتعليق الخبر على ما أُسند الى المبتدا ما وقع بعد المبتدا المُسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مرّ . والواقع جملة او شبهها كما سيحي لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمَبْتَدَاَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورٌ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْإِنْفِ  
وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوْلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَرَلَا

اي قيل ان المبتدا قد اقتضى الخبر لانه يطالبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رايت فاقتضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدا معنوياً وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدا \* وقيل ان التجرد عامل فيهما جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيهما معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواهما . والاول منهما اشتهر بين النحاة غير انه منقذ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه \* ويجز الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانه اسم ولذلك كان

اوجه عند المحققين

وَالْمَبْتَدَا كَيْمَا يُنْمِدُ عُرْفَا فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى

وَذَاكَ فِيمَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ      أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّافِي  
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ      فَأَعْتَمَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدا ان يكون معرفة لكي يفيد اذا اخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد. فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقابلها الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بأل الجنسية \* اما الاوّل فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبين الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكته اي كل احد \* او بالوصف لفظاً نحو واعبد مؤمن خير من مشرك. او تقديراً كقولم شرراً آخر ذاب اي شرراً عظيم. او معنى نحو رجيل عندنا اي رجل صغير. وحكمه ان يكون مخصصاً موصوفه كما رأيت والا امتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة \* واما الثاني فيكون تارة بنس النكرة كقولم ثمرة خير من جرادة. وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد \* والمبتدا مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي \* واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون النكرة عاملة نحو امرت بصدق. او تخبراً عنها بظرف او شبهه مقدماً عليها نحو فوق كل ذي علم عليم ولكل اجل كتاب \* او خلفاً من موصوف كقولم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف \* او واقعة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب \* او بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبار لآودى كل ذي مقة      لما استقامت مطايا من الغن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كقول الآخر

مربنا ونجم قد اضاء قد بدا      محياك اخني ضوهه كل شارق

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدة      وكل يوم تراني مديبة بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت \* او يعطف عليها معرفة نحو رجل وزيد في الدار. او نكرة مخصصة نحو رجل وامرأة طويلة عندنا \*

او يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر  
او الدعاء نحو سلام على ابراهيم وويل لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة في  
استيفائه \* واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة  
على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضِعِ  
فَعَرَفُوا مَا قَدُّوا عَنْ مَعْرِفِهِ كَيْ لَا يَزِيدَ فِيهِ مَعْنَى كَأَلْصِقِهِ  
وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يُسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يُقَدِّمُ

اي ان الخبر عكس المبتدا في الاحكام المذكورة . فان حكمه ان يكون نكرة لانه  
وصف للمبتدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعا كما هو شان الوصف والشروع من  
شان النكرات . وان يكون مؤخرا لانه حكم قد حمل على موضوع والحكم متأخر  
عن المحكوم عليه \* فان كان الخبر مقيدا اي غير شائع تخبرا به عن معرفة جاز كونه  
معرفة نحو هذا عبد الله . واما اذا كان المبتدا نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة  
لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف \*  
وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المبتدا اما من قبل نفسه كما اذا كانت اداة  
استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتدا كما اذا كان محصورا نحو ما في الدار  
الزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن  
صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدا لئلا يتقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف  
المراد \* ومما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفا او مجرورا والمبتدا نكرة لا مسوغ  
لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدا نحو  
في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التبس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون  
الظرف صفة والخبر منتظرا بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم  
عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة وهو منكر كما علمت \* فان لم يكن شيء من ذلك  
جاز تقديمه ما لم يكن محصورا نحو ما زيد الا كاتب . او فعلا متضمنا ضمير المبتدا  
نحو زيد قام . او كان المبتدا ماما له صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترنا بما له  
الصدر نحو زيد قائم . او مضافا اليه نحو غلام من عندك . او كان يتبس بالمبتدا نحو

الخي رفيقي . فيجب تاخيرهُ في كل ذلك \* واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتداً فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تنصيلة في احوال المبتدا . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام \* والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ . او في التنكير نحواً أفضل منك أفضل مني . وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزهما جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابناؤنا مثل بيتنا \* وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر عَنَيْتُ قَصِيْرَاتِ الحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الخَطِيْ شَرِّ النِّسَاءِ البَحَاتِرُ فإك ان تجعل شرّ النساء مبتداً وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وَعَائِدٌ لِّلْمَبْتَدَا فِيهِ حُمْلٌ لِّرَفْعِ اجْتِنَابِيَّةٍ حَيْثُ أُحْتَمَلُ

اي ان حكم الخبر ان يتحمل ضميراً عائداً الى المبتدا لفظاً كما مرّ . او تقديراً نحو اللؤلؤ المنقال بدینار اي المنقال منه \* وذلك يكون حيث يُحْتَمَلُ تَفْهَمُ الضَّمِيرُ كما رأيت احترازاً من المنرد الجامد نحو هذا زيد وغير الصفة من المثنقات كسم المكان نحو هذا مجلس فانهما لا يتحملان الضمير \* فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمّل الضمير الذي تحمله تلك الصفة نحو زيد اسد فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمّل الضمير الذي تحمله \* والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي \* واعلم ان ال قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه \* واذا تفهم الخبر ضمير المبتدا لزمت مطابقتها له في جميع احواله كزيد قائم واخوه جالس وعند ذاهبة وعلم جراً . والألم تلزم المطابقة كقولهم المعربات قديمان ونحو ذلك \* واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له

الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي  
 وشاع اخبار بمطلق الجمل اذ نسبة الجميع فيه تحتمل  
 اي انه قد شاع بين النحاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً  
 على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريقي من الطرق  
 لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سُمع منه نحو بل انتم  
 لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قلب من عيل صبره كيف يسالو صالياً نار لوعة وغرام  
 ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصححه بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز  
 مطلقاً غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور . واما الجملة الخبرية  
 فالأخبار بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابوه قائم . او فعلية نحو زيد قام  
 ابوه . ويندرج تحتها الشرطية نحو زيد ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة  
 المصدرية بها

وَالْعَائِدَ الزَّم فِي سِوَى مَا اتَّخَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا

اي انه يلزم الجملة الخبرية بها ان تكون مشتقة على عائد يرتبطها بالمبتدا كما في نحو زيد  
 قام ابوه وعمرو ولا تضر به . وذلك في ما لم يتخذ منها بالمبتدا كما . ايت . فان اتحدت به  
 كلها او بعضها استغنت عن العائد انقد الاجنبية \* والاول يكون في ما كانت الجملة  
 فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى  
 لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يرتبطها به \*  
 والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو  
 اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يمسون بالكتاب واقاموا الصلوة  
 انما لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمسون بالكتاب في المعنى \* او  
 بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير \* او بدخوله تحت العموم  
 المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد  
 من ال الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب \* وكل واحدة من هذه  
 الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملاسة القائمة مقامه في  
 افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر \* وقد تكلفوا

روابط اخرى حتى اتموا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد واخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَأَطْرَدَ الْإِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمُحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرد عند النخاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الأفراد . او بالنعل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنعل \* وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر  
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى محبوبحة الموت كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين \* واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه \* واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المنفرد او بفعل فمن قبيل الجملة \* فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوًا كما ستعرف \* وقد مر ان المجرور عدل الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنِ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يَفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الاخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غدًا ولا يقال زيد امس \* وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولم اليوم خمر غدًا امر اي اليوم شرب خمر غدًا

تدبير امر . وتلى ذلك قول الشاعر

أَكُلُّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ بِأَقْعُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَعُونَهُ

اي اكل عام اصابة نعم \* وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا



دون آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً  
فيقال الحرب امامك والقوم خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية  
والمبتدا المبهم إن التقى السبب في خبر فهو إلى الشرط أن تسبب  
والفاء في الإخبار عنه استعمالاً ما لم يغير ناسخ معنى فلا

أي ان المبتدا إذا كان مبهماً وانجبت من قبله سببية إلى الخبر كان بنزلة اسم الشرط  
وخبره بنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك  
يكون إذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم . أو نكرة موصوفة  
بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما أضيف إلى أحدهما أو وُصف  
بالموصول منهما نحو كل من يأتيني أو كل رجل عندنا أو الرجل الذي في الدار فله  
دينار . وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا  
تدخل الفاء فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إن ولكن لم تمتنع وبه ورد السماع  
نحو إن الموت الذي تترؤون منه فإنه ملاقيكم . ونحو قول الشاعر

كلأ ولكن ما أبديه من فرق فكيف يغيروا فيغيرهم بي الطمع  
وندر دخولها على خبر أن المفتوحة العزرة نحو واعلموا أن ما غنتم من شيء فإن لله  
خمسه \* واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونهما فعلاً أو  
ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون إلا فعلاً تقيدها بالنعل مذكوراً أو مقدرًا .  
ومن ثم قيدوا الفعل بكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول آل  
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لان صلة آل لا تكون إلا مفردة كما علمت \*  
غير ان هذا الخبر إذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجر يده من الفاء وحينئذ  
يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فإنها تحقق السببية فيه  
لأنها إنما دخلت لاجلها . ولذلك إذا لم تُفصد السببية تمتنع الفاء إذ لا وجه لدخولها  
كما تمتنع إذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها إلا مؤخرًا \* وسمع دخولها على خبر  
الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير  
النعل والظرف كقوله

كل أمر مباعد أو مدان فنوط بمكة المتعالي

والغير الموصوفة بشيء نحو كلُّ نعمةٍ من الله . غير ان كل ذلك نادرٌ لا يعتمد عليه  
في القياس

وَخَبْرًا عَدَدٌ لِحُكْمٍ عُدَدًا " وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ آتَى فِي الْمُبْتَدَا "

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددا كما اذا حكم على زيد

بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور \* وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد

ابوه غلامه منطلقٌ وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول \* واعلم ان

الخبر قد يتعدد لتعدد افراد صاحبه حقيقةً نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او

حكماً نحو انما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت \* واما ما

تعدد بدون ذلك فان جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ

جاز العطف فيقال زيد شاعرٌ وكاتبٌ . والّا امتنع كما في نحو هذا الرمان حلوا حامضٌ

اي مرثلاً لانه خبرٌ واحدٌ في المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَا وَصَفٌ كَفِعْلٍ رَافِعًا كَأَفِ بَدَا

فَعَاضٌ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمَوْجِبًا نَدَرَ

وَجَازَ إِخْبَارٌ بِهِ إِنْ أَفْرِدَا كُلٌّ فَإِنْ عُدِدَ يَلْزَمُ ابْتَدَا

اي انه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعاً ما يُكتفى به

في المعنى من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل

قائمٌ اخواك وعليه قول الشاعر

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمِي أَمْ نَوُوا ظَعْنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطْنَا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلِيٍّ مِنْ أَقَاطِعِ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعاً ساداً مسدداً الخبر وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبه

نحو هل مضروبٌ غلاماك وما مطرودٌ بنوك \* وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام

والنفي بطلبان الافعال لانهما يتعلقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع  
بعدهما منزلة الفعل . ومن ثم كان لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا  
يعرف . غير انه اذ كان قد وقع بعدهما مجرداً وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده  
لافراد كما رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانهما يسوتان الابتداء  
بالنكرة كما عرفت آنفاً \* واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبه  
دون الخبر فجعل ما يقتضيه منهما عوضاً عنه لقيامه مقامه في اتمام الفائدة \* فان  
كان المرفوع لا يكتفى به نحو ما قائم اخواه زيد لانفقار الضمير المضاف اليه الى  
ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من  
هذا القبيل \* وان كان الوصف يصلح للاخبار به عمماً بعده فان طابته في الافراد  
نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره نحو ما قائم اخواك تعين الاخبار به  
والابتداء بما بعده الا على لغة ضعيفة ستذكر في باب الفاعل \* واما اذا لم يقع  
الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال اذ لا يصح الابتداء به  
لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على شيء كما سيبي .  
وندر استعماله بدونهما كقول الشاعر

خبير بنو لهب فلا تك مغنياً      مقالة ايحي اذا الطير مرت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف  
جالس غلامك وليس منطلق اخواك . وقد يكون النفي تاويلاً في المعنى نحو انما قائم  
عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بنوك . غير ان  
الابتداء ينتسخ مع ليس وينقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجر باضافة الثانية  
اليه ويسد مرفوعه مسد خبرها \* والوصف يشمل اسم الفاعل والمنعول كما مر . والصفة  
المشبهة نحو ما كريم غلامك . وانقل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند  
زيد . ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تاويله كما ستعرف نحو ما تميمي ابواك \* وقد  
تحصل مما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفةً  
تُسند الى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلَفُ الْخَبَرَ أَيْضًا فِي الْقَسَمِ      نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمْرِي لَمْ أَلَمْ  
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ      وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يُعْلَقُ

وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغُلَامَ مُجْرَمًا  
وَعَطْفُ وَاوٍ لِأَصْطِحَابٍ مِثْلُهُ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضا مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها جواب القسم . وشرطه ان يكون المبتدا نصا صريحا في اليمين نحو لعمرى لم اتم اي لعمرى قسم لي . فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لافعان اي عهد الله علي جاز حذف الخبر واثباته لانه يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالأول \* والثاني جواب لولا . وشرطه ان يكون الخبر دالا على مطلق الوجود ليكون معلوما عند السامع نحو لولا زيد لهلك عمرو و اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير واقفت جلست . وسياقي استيفاء الكلام على ذلك في بابها \* والثالث الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقهما حكم الخبر بعد لولا وقد مر الكلام عليه \* والرابع الحال التي لا تصلح خبرا عن المبتدا المذكور قبلها نحو ضربني الغلام مجرما . فان الاصل فيه ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرما بنا على ان اذا ظرف متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غدا . ثم حذف الظرف مع ما اضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت الحال قائمة مقام الخبر ايضا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائما مقامه . وهي لا يمكن ان تجعل خبرا بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى \* والخامس عطف اسم على المبتدا بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعلة اي مقترن معه . وشرطه ان تكون الواو نصا في المصاحبة لتقوم مقام مع حينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعلة فيسد مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يكن من هذا القبيل \* واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدا مصدرا كما رأيت . او افعال تفضيل مضافا الى المصدر . نحو اكثر سفري ماشيا . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيد راكبا اي احسن كونه \* ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد \* واختلِف في وقوعها فعليا والتصحیح جوازه وعليه قول الشاعر عبيدي بهاء في الحبي قد سربلت ايضا مثل المهرة الضامر

## وقول الآخر

ورأي عيني الفتي اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا  
ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالا لا خبرا . واذا اريد الزمان  
الماضي قدرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتدا كخبر قد يخلف

والمحذوف في ذي خلف قد حتما

اي ان المبتدا قد يخلفه ما يسد مسده كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على  
السمع كقولهم في ذمتي لأفعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد مسد  
المبتدا المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تساور سوارا الى المجد والعلی وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد  
مسد المبتدا المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادر  
في الاستعمال غير ما لوف عندهم \* وكل ما حذف من المبتدا والخبر وغيرها مع قيام  
خلف له مقامه يحذفونه وجوبا لذلك يجتمع العوض والمعوض عنه فانه لا يجوز كما  
مر . واما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة  
وقل انتم اعلم ام الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت انفا . وكلاهما  
يطرده في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

## فصل

## في الفاعل واحكامه

وما له معلوم فعل تم قد

والفعل يجري منه او يقوم به

اي ان الاسم الذي يسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الفاعل \* فخرج بقيد  
معلومية الفعل نائب الفاعل لانه يسند اليه المجهول \* وبقيد تمامه الافعال الناقصة  
فان مرفوعها لا يقال له فاعل . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه

مبتدأ لا فاعل \* والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالجملة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبه \* ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتي وما قام به فقط نحو مات الفتي . ولذلك يحكم له بالفاعلية في نحو لم يقم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر  
 وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ  
 اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهند ذهبت . فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيهما

وَهُوَ لغير واحد لا يسندُ فهو كقيام القوم طردا يفردُ  
 وَمَا آتَى نَحْوَ اسْرُوا النَجْوَى مَنْ ظَلَمُوا التَّأْوِيلُ فِيهِ يُنْوَى  
 اي ان الفعل لا يسند الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا \* اما نحو قام زيد وعمرو فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه \* واما قول الشاعر

كِرَّةٌ وُضِعَتْ لَصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل \* ولما كان الفعل لا يسند الا الى واحد التزموا افراده مع المثني والجمع ايضا نحو ذهب اخواك وقام القوم فلا يقال ذهب اخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد اسند الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنع \* واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرُوا النجوى الذين ظلموا فعلم تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة اسرُوا النجوى . وبعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذا من الحديث في احدي الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم مثلثة بالليل وملائكة بالنهار \* وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور  
 وَفِعْلٌ أَنْتَى الْحَقِّ لِلتَّاءِ التَّزَمَ مُصْرَفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَّ

فَرَحَّصُوا فِي نَحْوِ نَعْمِ الْجَارِيَةِ وَمَرَّيْ هِنْدٍ وَيَحْلُو الْبَادِيَةِ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء التانيث للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة \* فان كان الفاعل ضميراً مؤنثاً عمّ التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توحاً يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة \* واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك اماً مع الفعل الجامد فلانه قد اشبه الحرف لعدم تصرفه . واما مع الفصل فلان الفعل قد ضعف استدعاً و العلامة لبعده عن الفاعل . واما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز \* والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه \* واما ما فصل بالالف فذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الهند وما زارنا الا هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الهند \* وجاز تانيثه على قلته باعتبار اللفظ كقول الشاعر

مَا بَرَّئْتُ مِنْ رَبِيَّةٍ وَذَمِّ فِي حَرْبِنَا الْاَبْنَاتِ الْعَمِّ

وخصه الاكثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ ثَبَّيَا كَالْمَفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ اُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للذكر والمؤنث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وغير ذي النون الاصيل قد يرد مخيراً من كل ذي جمع قصد

اي ان ما سوى جمع المذكور السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخبر معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكور وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء مؤنث كالحندات او لمذكر كالطلحات . وجمع

التكسير لهما كالرجال والجواري . والمتمحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء .  
 واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجواري  
 وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي . وذلك اما في  
 نحو الهندات والجواري فلان تانيثه قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفاده  
 لا للمجموع . واما في نحو الرجال فلانه يتاؤل بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز  
 باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ  
 فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدَّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِلْخَلَلِ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون  
 متصلاً بصاحبه . ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يقض تقديمه الى خلل فيؤخر .  
 وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضربت عمراً زيداً . او كان ظاهراً والمنعول ضميراً  
 متصلاً نحو ضربتني زيداً . او اتصل به ضمير المنعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان  
 تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المنعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان اتصاله .  
 وعوده الى ما تاخر لفظاً ورتبة كما ترى \* وربما قدم المحصور بالاً معها كقول الشاعر  
 ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا  
 وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يَحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر . ولا مانع منه كافتضاء فصل  
 الضمير في نحو ضربت زيداً . وحصر المنعول في نحو انما ضربت زيداً عمراً . والتباس  
 احدهما بالآخر في نحو ضربتني غلامي بخير في ذلك بينهما نحو ضربتني زيداً عمراً  
 وضربت عمراً زيداً . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة فضاء لحق كل  
 واحد منهما



## فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَاخْتِيرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِحَسَبِهِ  
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصَيْنِ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفَنَ جُمَعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل معه ينوب للجمهور فلا يكون الا متصرفاً نحو اختير زيد وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت \* وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومرت بزيد \* غير انه يشترط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رايت . او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل . او علمية نحو صيم رمضان . او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير . او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان . وذلك لان الفعل يدل على المبهم منهما فلا يستحق ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد \* واذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند اليه صريحاً \* ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري . ويشترط في الثلاثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال . فلا تنوب لدى واذا ملازمتهما الظرفية . ولا معاذ وسبحان ملازمتهما المصدرية . ولا المجرور يواو القسم لانها لا تستعمل لغيره \* وقد ينوب ضمير المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مخلصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل . وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قعد اي القعود المتوقع \* وحمل بعضهم عليه النائب في نحو مرت بزيد فجعله ضمير المرور بناءً على تأويله بالمصدر معرفةً بلام الجنس . والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور \* واما المجرور بحرف زائد نحو ما ضرب من احد . او بحرف تعليل كما في قول الشاعر

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَيْتَسِمُ  
فلا خلاف في ان النائب في الاوّل هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر \* واعلم ان  
حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .  
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حمّدت سيرته . او على صحة

الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائعُ

او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خاق الانسان ضعيفاً . او  
الجهل به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا  
حييتم بتحية فحيوا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض \* وهذا في الحقيقة من مباحث  
البيانيين دون النحاة

وَالأَوَّلُ الأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَذُوْنَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان  
الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضرب  
زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه .  
واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير  
أولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا اناة المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس  
اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كسي زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه  
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لابس الثوب ملبوس . ومثله اعطي زيد  
درهماً وسقي عمرو شرباً وفس عليه \* وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول  
منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . والثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني  
والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً  
فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاستناد اليه وعمرو

في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل \* واما المفاعيل  
الاخري فاجاز قوم نيابتها عند امن اللبس فيقال اعطني درهما زيدا وظن صادق  
عمرا . ولا يقال اعطني زيدا عمرا وظن بكر خالد لان كل واحد من الاولين يحمل  
ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر . والجمهور على  
امتناع ذلك مطلقا

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالًا نَصَبٌ إِذْ فِيهِ كَمَا لِلْفَاعِلِ وَحْدَةً تَحِيْبٌ

اي ان ما سوى الاسم الذي يقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات  
والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظا او محلا على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل  
لا يكون الا واحدا كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده  
وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصَبِ قِنَعٌ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق  
العمدية كما مر في الاحكام الكلية . وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها  
فضلة قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت  
فاكتفت بما هي اهل له

## باب منصوبات الاسماء

### فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَلَقَّى  
بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ  
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ  
أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعُ  
أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ  
لِعَلْقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتلقى بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق . لو  
يقع عليه وهو المفعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المفعول له . او بصاحبه  
وهو المفعول معه . او يتلقى باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبين صفة لما يتعلق

به وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز \* وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلقات بالاجمال كما ترى فاغنى عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثِهِ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ  
اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علم منصوبًا بعامل يدل على الحدوث مع كونه متصرفًا تامًا نحو ضربته ضربًا . فلا يكون علمًا كحماد . ولا يكون عامله مما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفة كأفعل العجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حمده حماد . ولا زيد كريم كرمًا . ولا ما احسن زيدًا حسنًا . ولا كنت في الدار كوتًا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقَوْلِ الرَّشْدِ  
وَلَا يُثْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْتِمَالًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويًا له في المعنى كضربه ضربًا ويقال له المؤكّد والمبهم \* وتارة لبيان نوعه او تعدده وهو ما زاد عليه بافادة احدهما كضربه ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص \* وما كان منه للتوكيد لا يثنى ولا يجمع لانه للعقيدة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تشمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عالجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد \* واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير كما مر . وتارة لرفع المجاز نحو قتله قتلاً فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل يكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في المجازيات . واما قول الشاعر  
بكى الخنزير من روح وانكر جلداه  
وعجت عجبًا من جذام المطارف  
اي عجت الثياب المعلمة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يَذْكُرُ

” وَتَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٌ “  
 ” كَقَمِّ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرَى “

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لتعلله في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء به معناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قَمِّ وَقُوفًا او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبتل اليه تبتيلاً وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً \* وبما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دل على عدد منه نحو ضربته ثلاث ضربات \* ومن هذا القبيل ما دل على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد القرفصاء . او كناية نحو فلا تملوا كل الميل . او جزئية نحو ولو نقول علينا بعض الاقارب . وما كان ضميراً له نحو فاني اعذبه عذاباً لا اعذبه احداً من العالمين . او آله معبودة نحو ضربته سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب \* ومن ذلك اي وما الاستفهاميتان نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب يتقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيدُ ابنتي ربع عوبلُهما لا ترفدان ولا يؤمسي لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزئه كنتُ راشداً وايُّ بلاءٍ تبليُّني كنتُ احمداً

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجلٍ ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العَلَمُ نحو بريرةً وفجرَ فجارٍ \* وجميع هذه المذكورات تنتصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت \* واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكِّد تخصُّصاً بما رادفه في المعنى او شاركه في المادة . غير ان اسم المصدر يتخصُّص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبين \* واما البواقي فينوب ما دل منها على عدد عن المبين للعدد وغيره عن

المبين للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا

وَذَلِكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ تَقْلًا

أي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كهلاً اي اهل \* وهو

كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أَلُوْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَابًا

او لتعجب كقول الآخر

أَمَجْنًا وَقِتْلًا وَاشْتِيَاقًا وَغَرِيبَةً      وَنَائِي حَبِيبٍ أَنْ ذَا أَعْظِيمُ

وهو قياس فيه \* وأما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصورٌ

على السماع

عِنْدَ تَكَرُّارٍ لِدِي فِعْلٍ جَرَى      عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سُرَى سُرَى

أَوْ حَصْرِهِ كَأَيْمًا الْحَادِي غِنَا      وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

أي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعل قد أُخبر به عن اسم عين او حصره

او عطف مصدر عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها تقديره

يسري ويغني وهلم جرا \* وانما فيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح

للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى اضرار الفعل مخبراً

به فيكون المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُويُّ التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ      كَلَّكَ نَوْحٌ نَوْحٌ وَرُزْقٌ رَمَلَةٌ

وَمَا لِتَأْكِيدِ كِنَادَى جَهْرًا      وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْمَجْرَى

كَذَلِكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَفْتَحِمَ      إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَعْنَمَ

أي وكذلك اذا فُصِدَ التشبيه بالمصدر بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو لك

نوحٌ نوحٌ وُزْقٌ رَمَلَةٌ . اي نوح نوحها \* او أريد به التأكيد بعد جملة هي نص في

معناه فيقرر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهراً . او تحتمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال

نحو هو أخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نص في الجهر لا يحتمل

غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة . ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحمل  
 معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة  
 والمؤثر غير المؤثر فيه \* ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه  
 من جملة طلبية كما في المثال . او خبرية كقول الشاعر  
 لأجهدت فإمّا دفع واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والأمل  
 وانما اختص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر  
 بمثابة ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التاكيد وفي الثاني  
 من التعدد \* والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتغال  
 الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاه الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأتى حذفه  
 في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه \* واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً  
 ما وقع منها مثني للتكثير نحو ليبيك اي اقامة مكررة على طاعتك . فانه كالمذكور  
 مرتين احدهما المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك مما يُحفظ ولا  
 يقاس عليه \* وقد يترك اضرار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً  
 وطاعة . والخبر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غنا . والمشبه بمصدره كما في نحو  
 لك نوح نوح ووزق رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة . والثاني على  
 الخبرية بناء على ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث  
 على البدلية \* واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر  
 له فعل محذوف وان لم يصح النطق به \* وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً  
 مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

## فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْتِراً بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به  
 دون بقية المفاعيل فانها تُنصَبُ بالمتعدي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً  
 بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدِدَا نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَيْفِي الدَّرَقِ  
 أي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان  
 اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت \* واما ما  
 يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً . وقد يكون من  
 غيره كما في المثال الثاني \* والاصل فيه مطلقاً تقدم ما له اصل في التقدم كزيد  
 فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى  
 الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه اخذ وهي  
 مأخوذة \* غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال  
 عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتباس الاخذ بالمأخوذ في نحو  
 اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

## فصل

## في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ  
 أي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنْصَبُ ظَرْفًا عَلَى مَعْنَى فِي دُونَ لَفْظِهَا نَحْوُ  
 صَمْتُ يَوْمًا وَجَلَسْتُ نَاحِيَةَ أَي فِي يَوْمٍ وَفِي نَاحِيَةٍ . فَاِنْ كَانَ الظرف لا يقبل تقديرها  
 كإذ وحيث أوّل بما يقبله كحين ومكان \* واعلم انه اذا ضمير للظرف وجب ذكر  
 الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها .  
 فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا  
 في الظروف المتصرفه

وَالْمَمَكَانَ مَبْهُمٌ يُعْلَقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ  
 فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ  
 أي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقَيَّدُ بِكُونِهِ مَبْهُمًا وَهُوَ مَا لَا يُخْتَصُّ بِمَكَانٍ  
 بَعِيْنِهِ . وَهُوَ أَيْ مَبْهُمُ الْبُقْعَةِ وَالْمَسَافَةِ كَفَوْقَ وَنَاحِيَةٍ أَوْ مَبْهُمُ الْبُقْعَةِ فَقَطْ كَالْمَلِيلِ وَالْعَلْوَةِ .



فان كان مختصا كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف \* بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم والمختص . والاول اما مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني اما مختص بالعلمية كرمضان . او بال كاليوم . او بالاضافة كيوم الجمعة \* وعلى ذلك يقال سميت يوما او يوم الاحد بالنصب فيهما . وصليت خلف القوم او في المسجد بنصب الاول وجرت الثاني جريا على ما علمت \* وانما كان ذلك لان النعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيهما . ثم يدل على الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالاته عليه اقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه ايضا

وَمِثْمُ الْمَكَانِ فِي الْمَقْدَارِ كَالْمِيلِ وَالْجَهَةِ كَالْيَسَارِ  
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا تَوَى مَحَلَّهُ

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشقة مشاركا لعامله في مادته لفظا ومعنى كحالت محل زيد . فان لم يكن كذلك وجب جرؤه بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت بجلسه وثويت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني \* وشذ قولم هو مني معقد الازار ومنزلة الشغاف ومقعد القابلة . وهو عنى مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو حاصل كذلك \* واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضا نحو ولدت مولد زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو

غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنِ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ  
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٌ وَعَدَدٌ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمُدَدَ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفية . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر \* وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كسمت قليلا . والعدد كسرت ثلاثة ايام . والكل كسهرت كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان \* ونس على ذلك في

الظروف المكانية كنزلت تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلاثة اميال وهلم جرا

وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كقفر زيد عند الخوف اي وقت الخوف .

وعليه قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

وإذا الامور تعاطمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المتفرع

غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الامثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِّيَ

وغير ذي تصرف ما قيدا حتماً بظرفٍ أو كظرفٍ أبداً

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قيل له المتصرف لانه يتصرف

فيه باخراجه عن الظرفية واستعماله ككبره من الاسماء فيقال حان يوم السفر ويني

وينك ميل ونحو ذلك \* فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لدي او يخرج عنها الى

الجزء بالحرف الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف \* واعلم ان الظروف الغير

المتصرفه لا تجزى الا بين لانها ام حروف الجزر فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها

نحو خرجت من عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك \* وشذ جزمتي

بالي وحتى . وجر اين وحيث بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه .

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يَبْنِي وَفِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ

وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرِضُ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بِنَاءً

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنياً وهو حيث ولدى ولدن ولما واذا

واذا ومتى واين واين واآني فقط وعوض وامس والان ومع وكيف وهنا واخوانها .

غير ان في لآدي ومع خلافاً بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها

ونفيها عنها . والمختار عند الجمهور بناءه الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة \*

ومن الظروف المتصرفه وغيرها ما لا ينصرف لوجود العائنين فيه . أمّا من المتصرفه

فهو غُدوة وبُكْرَة عَلَمين للزمان المدلول عليهما . وشَعْبَان ورمضان للشهرين المعروفين \* وأما من غير المتصرفه فسحَر إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه كما مر . وكذلك سَحَوَة وعَشِيَّة وعَتَمَة عند جماعة حملاً على سَحَر وهو غير بعيد في القياس \* وبعض الظروف المعربة مما يتصرف كحين وغيره كقبل بعرض عليه البناء كما سيأتي في

باب الاضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلٍ  
وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبُ

اي ان المصدر يُنصَب على نية معنى اللام التعليلية مُضْمَرَة قبله وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله \* وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى \* واعلم ان المفعول له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه بتحصيله كما في نحو ضربته تاديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند

جمهور المحققين

فَإِنْ يَمُتْ حَكْمٌ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجَرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُسْكِرُ

اي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك لمحببتك ايأي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت امس للسفر غداً . او لم يكن نكرة نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه \* غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بال

كقول الشاعر

لَا أَعِدُّ الْجَبْنَ عَنِ الْعِيَاءِ      وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْنِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَاذَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا  
 غَيْرَ أَنَّ الثَّانِيَّ أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ  
 وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْجُرُّ وَلَا بِأَسَ بَغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَلًا  
 أَي أَنَّهُ يُجُوزُ جُرُّ هَذَا الْمَفْعُولِ بِالْحَرْفِ مَعَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِهِ فَيُقَالُ هَرَبْتُ لَخُوفٍ وَعَلَيْهِ  
 قَوْلُ الرَّاجِزِ

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُرِّ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ  
 غَيْرَ أَنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ \* وَلَا بِأَسَ فِي جُرِّهِ مُطْلَقًا بِغَيْرِ اللَّامِ مِنْ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ  
 كَالْبَاءِ نَحْوَ قَتَلَ فُلَانٌ بِذَنْبِهِ . وَمِنْ نَحْوِ ذَبْتُ مِنَ الشُّوقِ . وَفِي نَحْوِ قَتَلَ كَلَيْبٌ فِي  
 نَاقَةٍ . وَفَسَ عَلَيْهِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ تَضَمَّنَ الْمَفْعُولُ فِيهِ وَالْمَفْعُولُ لَهُ مَعْنَى الْحَرْفِ لَا يَقْتَضِي  
 الْبِنَاءَ لِأَنَّ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي يَقْتَضِي الْبِنَاءَ هُوَ أَنْ يَخْتَلِفَ الْأِسْمُ عَلَى مَعْنَاهُ  
 فَيُطْرَحُ غَيْرَ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ كَتَضَمَّنَ مَتَى هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ وَأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ . فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ  
 مَنْظُورًا إِلَيْهِ لَكُنَ الْأَصْلُ فِي الْوَضْعِ أَظْهَارُهُ كَمَا فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ وَالْمَفْعُولُ لَهُ لَمْ يَكُنْ  
 تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ مُقْتَضِيًا لِلْبِنَاءِ فَتَأَمَّلْ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ  
 وَغَيْرُهُ مَا جُرَّ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ كَأَذْهَبَ بَزِيدٍ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

أَي أَنَّ كُلَّ مَا مَرَّرَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْمَقْبُودَةِ بِالْحَرْفِ وَهِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ  
 وَالْمَفْعُولُ لَهُ مِنْهُ مَا هُوَ صَرِيحٌ وَهُوَ مَا ظَهَرَ نَصْبُهُ لَفْظًا كَمَا رَأَيْتَ فِي مَوَاضِعِهِ . وَمِنْهُ  
 مَا هُوَ غَيْرُ صَرِيحٍ وَهُوَ مَا يُجْرُّ بِالْحَرْفِ كَمَا رَأَيْتَ فِي امْتِلَاقِ النَّظْمِ فَيَكُونُ نَصْبُهُ مَحَلًّا .  
 بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فَانَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا صَرِيحًا

### فصل

في المنعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذْ تَلَا وَأَوَّأَ بِمَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَالْجِبَالِ  
 أَي أَنَّ مَا وَقَعَ الْفِعْلُ بِمَصَاحِبَتِهِ يُنْصَبُ تَالِيًا الْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى مَعَ كَمَا فِي نَحْوِ سِيرَ وَالْجِبَالِ  
 أَي سِيرَ مَعَ الْجِبَالِ \* وَيُسْتَرْطَطُ لَوْجَرِبِ نَصْبِهِ وَجُودُ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ قَبْلَهُ . وَكُونَ الْوَاوِ

نصاً في المعية بحيث لا يصح العطف بها: إما من جهة اللفظ نحو سرتُ وزيداً لامتناع العطف على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإمّا من جهة المعنى نحو سافرَ زيدٌ والصبحُ لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال النظم كما رأيت \* واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما ينقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة لوصوله اليه . وهو مذهب البصر بين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدَّمُ      لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ  
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ      أَوْلَى وَإِلَّا اخْتِيرَ تَرَكَ الْعَطْفَ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يقدم على عامله بالاجماع . ولا على صاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرتُ ولا سارَ والنيل زيدٌ لان هذه الواو اصلها للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك \* ولما كان العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الاميرُ والجنشُ . بخلاف نحو سرتُ وزيدٌ بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يختار فيه النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين \* وكذلك اذا كان العطف مع صحته يقتضي تكافؤاً من جهة اللفظ كما في قولم لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكُونُوا أَتَمُّ وَبَنِي آيِكُمْ      مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّلْحَالِ

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فصيلها وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني آيكم مكان الكلبتين وليكن بنو آيكم لكم كذلك . وهذا التكافؤ لا يحتاج الى شيء منه في النصب . فتأمل

وَالْفِعْلُ يُنَوَّى بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا      بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَالِي وَالْذَّمِّي

اي ان الفعل يقدر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً معه نحو ما لي والذمّي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون او تصنع \* غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال

الاول لان الضمير المجرور لا يعطف عليه بدون اعادة الجاز كما سيأتي في موضعه .  
 ويرتج العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر  
 فقلت اصطبحها او لغيري فاسقها فما انا بعد الشيب ويحك والخمر  
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف . واما المرفوع  
 فيقدر الفعل معه بناء على انه كان مستترا فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم  
 استقلاله

## فصل

في المستثنى

يُنصَبُ " حُتْمًا بَعْدَهَا " مَا أُسْتَثْنَتِ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَمَامٍ مُّثَبَّتٍ  
 اي ان ما يُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنصَبُ وجوباً بعدها اذا كانت تالية لكلام تام موجب  
 نحو قام القوم الا زيدا \* وقد اختلف في ناصب المُسْتَثْنَى على ثمانية اقوال اصحها انه  
 منصوب بالعامل الذي قبل الا وهي واسطة لتعدي ذلك العامل اليه كالواو في المنعول  
 معه . وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُّتَّصِلًا إِذْ كَانَ بَعْضٌ مِنْ تَلَا  
 وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَحَضَرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتَثْنَى ما يُقال له المُتَّصِلُ لِاتصاله بالمُسْتَثْنَى منه في الجنسية وهو ما كان  
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم . ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن  
 المُسْتَثْنَى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم . غير انه لا بد  
 ان يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يستحضر عند ذكر المُسْتَثْنَى منه الملازمة  
 بينهما كما رأيت فلا يُقال جاء القوم الا الذئاب . وان يكون الفعل صالحاً له فلا  
 يقال تكلم القوم الا بعيراً \* والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف  
 الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرَجَّحًا فَأَلْصَبْ تَأْوِيلًا حَصَلَ  
 اي انهم يرجحون ابدال المُسْتَثْنَى من المُسْتَثْنَى منه على نصبه في غير الإثبات . وهو

التي نحو ما قام احدٌ الا يزيد . والنهي نحو لا يقم احدٌ الا عمرو . والاستفهام نحو هل قام احدٌ الا بكرٌ \* وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمنعول به لكونه فضلة لا بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيختار الإتيان عليه \* وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُختار النصب اذا حال بينهما فاصلٌ طويلٌ نحو ما جاء في احدٍ حين كنت في الدار الا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما \* واعلم ان البدل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل . وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان المتصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمالٌ للاجنيبة بينهما . فتدبر

وَأَنْصِبْ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالَ وَرَدَ  
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا  
زيدا احد . وعليه قول الشاعر  
ومالي الا آل احمد شيعه ومالي الا مذهب الحق مذهب  
واما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع  
بالرفع فمحمول على الاستثناء المنزع فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما  
سيجيء . اي لم يكن احدٌ الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان  
الأول بدل بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا تطيل بذكره وهو على  
كل حال استعمال ضعيف لا يصح القياس عليه في المختار \* وشذ تقديم المستثنى على  
المستثنى منه وعامله كقول الآخر

إلّاك لا ارجو ابا بسطه في العرب من قيس ولا من تميم  
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ  
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احدٌ ابعيرا بالنصب

فقط كما يقال قام القوم إلا بعيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه  
 كما مر فلا يصح جعله بدلاً منه \* واعلم ان البدل قد يتعدّر كونه على اللفظ لمانع  
 فيبدل على المحل نحو ما جاءني من احدٍ إلا رجلاً . ولا احد في الدار إلا امرأة بالرفع  
 فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بالإلّا فلو أبدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل  
 لا في الإثبات لان البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فُرِّغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدِفَ  
 وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبَّهِهُ اشْتَهَرَ لِصِدْقِهِ كَلِمَ يَقُمُ إِلَّا عَمْرُ

اي اذا حذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تفرَّغَ ما قبله للمُسْتَثْنَى لنفقد ما كان مشغولاً به . وهو  
 يشمل الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار الا زيد . وحينئذ تكون الا كأنها  
 لم تكن فيقال ما قام الا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت الا زيدا وما  
 مررت الا بزيدا . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد  
 الا زيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مُسْتَثْنَى . وعلى ذلك  
 يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه \* وذلك قد اشتهر  
 في النفي وشبهه لصدقه معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي  
 لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة  
 مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع  
 في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء  
 لا القصر . فلو قيل قام الا زيد كان بمعنى قام كل احد الا زيدا وهو فاسد كما لا  
 يخفى \* ولذلك اذا قصد في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الا زيد امتنع  
 لفساد المعنى . فان صدق الايجاب نحو زيد يقعد الا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما  
 ترى \* وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم  
 الفاسقون . وعلى الصريح منه المأول نحو وبأبي الله الا ان يتيم نوره اي لا يريد الا  
 ان يتيم \* واعلم ان الا قد تكرر في البدل والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة  
 بين التابع والمتبوع لغوا لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع  
 بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز



ما لك من شيخك الأعمله الأرسيمه والأرمله  
 برفع ما بعد المكررتين لان الاول منهما مبذل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه  
 كما ترى

وَأَجْرُزُ إِضَافَةٌ بِغَيْرِ وَسْوَى حُكْمُهُمَا كَأَسْمِ يَلِي إِلَّا أَسْتَوَى

اي ان المستثنى بغير وسوى يجزأ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعراب الاسم الواقع  
 بعد الأ في جميع احكامه متصلًا ومنقطعًا ومفرغًا كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد  
 بنصب غير . وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع  
 وهلم جرا . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفَا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا

وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْمُخْبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أُسْتَتَرَ

اي ان المستثنى يجزأ ايضا بعدًا وخلا وحاشا اذا قد. تهن احرفا . فان قدرتهن افعالا  
 نصب مفعولا به . فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمرًا يجواز الوجهين . ما لم تقدمهن  
 ما المصدرية فيشعبن النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .  
 ولذلك تلحقهن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَانِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعِي

وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدها على الخبرية لها نحو قام القوم ليس زيدا ولا  
 يكون عمرًا . ومنه الحديث يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكُذْبَ . اي  
 الأ الخيانة \* ومرفوع جميع هذه الافعال ضمير مستتر فيها عائد على البعض المدلول  
 عليه بكلمة المستثنى منه . فيكون المعنى عدا بعضهم زيدا اي جاوزه وهلم جرا في  
 البواقي . ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلًا . غير ان هذا البعض لا يُلْفِظُ بِهِ لَثْلًا  
 تذهب صورة الاستثناء ولذلك كان استتار ضميره واجبا مع كونه للغائب كما مر في  
 موضعه \* واعلم ان من النخاة من يعدل سيمًا من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها  
 ادخل مما قبلها في الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت . وهي  
 مركبة من لا النافية للجنس وسبي بمعنى مثل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة الموصوفة  
 او التامة او الزائدة . والخبر محذوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك \* ويجوز في

النكرة الواقعة بعدها أو وجه الاعراب الثلاثة وقد روي به قول الشاعر  
 أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جُلُجُلٍ  
 أما الرفع فعلي تقدير ما موصولة أو نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً لمضمر مخدوف  
 والجملة صلة للموصولة أي لا مثل الذي هو يومٌ بدارة جلجل موجود . أو صفة للموصوفة  
 أي لا مثل شيء هو يومٌ بها حاصل \* وأما النصب فعلي تقديرها تامة أو زائدة كافة  
 عن الإضافة وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلها زبداء \* وأما الجرُّ فعلي تقديرها  
 زائدة غير كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف  
 بيان عليها \* وأرجح هذه الأوجه الجرُّ وأضعفها النصب \* وأما إذا كان الاسم الواقع  
 بعدها معرفة نحو أعجبتني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجرُّ ويمتنع النصب لأن  
 المعرفة لا تصلح للتمييز \* وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا  
 نادراً كقول الشاعر

بَسْرُ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَى تَهَادِقٍ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَنْقَابُ  
 وإذا وقع بعدها ظرفٌ كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع  
 بعدها حالٌ نحو أعجبتني زيدٌ ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل هذه  
 الحالة من بقية الأحوال

وَيَدٌ فِي مَنْقَطَعٍ أُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي إن يَدٌ أُسْتَعْمَلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقَطَعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ أَنَا أَفْصَحُ مَنْ  
 نَطَقَ بِالضَّادِ يَدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ \* وهي كغيرها في الزينة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها  
 تختص بالاستثناء المنقطع . ولا تقع إلا منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تُقَطَّعُ عَنْ  
 الإضافة . ولا تضاف إلا إلى أن وصلت بها كما رأيت

### فصل

في الحال

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفَسِّرٌ لِهَيْئَةٍ مُتَقَلًّا يُنْكَرُ  
 وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ  
 كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَفَدُ الْفَتَى بِأَلِكِ يُسَاقُ رَاجِلًا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدره -  
وان يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة  
اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منتقلاً  
اي غير ملازم لصاحبه \* وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في أمثلة  
النظم . فان الأولين منهما يشتملان عليهما لفظاً والآخرين معنى لان الفاعل فاعل في  
المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك \* واعلم ان ما ذكر من الاحكام  
انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً  
كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه \* والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة  
تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض  
وما بينهما لاغبين \* والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من  
سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت  
للخوف مجرداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل تحمل ان يكون  
تعلقه بها على هيئة مخصوصة \* ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول  
كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدراً نحو عجبت من ذهاب  
الامير ماشياً واعجبني ضرب اللص متهيداً . او صفة نحو زيد منطلق الغلام راکضاً  
وراکب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً  
منه نحو اعجبني وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبني كلام الامام خاطباً . لان المضاف  
حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه  
في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة  
الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فينطبق  
على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هندٌ جالسةً فانه يمتنع ان ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبِتْدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء  
زيد راکباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل  
فيكون قد عمل فيهما جميعاً \* ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل  
ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين \* وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا

بِسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطَبًا. فان عامل صاحب الحال في الاوّل هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملهما واحداً .  
والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن  
المتبداً . فتأمل

وَأَكَدَّتْ عَامِلَهَا الْمَلَأِيمَا      مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا  
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرُ      عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدُرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائماً .  
او بدونها كقام واقفاً وهو الاكثر \* وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه  
كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثرها النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمٍ عُرْفًا      تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسَعِفًا  
وَيُحْذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا      إِذْ قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من  
اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفاً بها نسي      وهل بدارة يا للناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بنحو  
أثبتته في الاول وأثبت في الثاني وما اشبه ذلك \* وانما اشترط في الجملة ان تكون  
مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً  
في الحال فلم تنجح الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون  
الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةٌ الْإِخْبَارِ تَأْتِي حَالًا      إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين .  
فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو يركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للنافاة  
بين الحال والاستقبال \* وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء  
الامير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلا منهما يخالف المفرد في مثل هذا

المقام كما مر في الاحكام الكافية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تُعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر  
خرجت بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرينا ذيل مرطٍ مرحلٍ

وتارة مع افراده كقول الآخر

علي إذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلاً حافياً

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليه ولو تقديراً . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشياً كانت لزيد . فان أريد كونها للتكلم قيل لقيت ماشياً زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشياً راكباً اي لقيته ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيد والثانية للتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعرض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية له وهو المغنار عند الجمهور \* فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترماً ولقيت هنداً ضاحكاً عابسةً وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْمِيَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بَقَدِّ فَتَذَكَّرُ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المبتدأ فربط به كما يربط الخبر وربطها يكون بالضمير ولو مقدرًا نحو اشتريت البؤلة مثقالاً بدينار . اي مثقالاً منه وهو الاصل \* فان خلت منه تربط بالواو لانها تنيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابداء \* ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التأكيد \* وذلك في الجملة التي لم تصدّر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهه بالوصف لامتناع دخولها عليه . فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مر

فان الواو لا تَمَسُّهُنَّ مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة  
الاسمية والفعلية الماضوية مثبتتين او منفيتين \* اما المضارع المنفي فمنه ما يُخْتَنَى .

ربطه بهما جميعاً وهو المنفي بلم كقول الشاعر

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاطَهُ فِتْنَاوَلْتَهُ وَانْقَمْنَا بِالْيَدِ

او بلاماً كقول الآخر

فَإِنْ كُنْتُ مَا كَوَلَا فَكُنْ خَيْرَ آكَلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أُمِرْتُ

ومنه ما يُخْتَنَى انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر

لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْبَبُ

او بها كقول الآخر

كَانَهَا يَوْمَ صَدَّتْ مَا تُكَلِّمُنَا ظِلِّي بِعُسْفَانَ سَاحِي الطَّرْفِ مَطْرُوفُ

وهو مذهب الاكثرين \* واما الاسمية والماضوية فيطرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير

اتفاقاً لبعدهما عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها

تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيدٌ وغلامه جالسٌ .

ومضى ولا رفيق معه . وذهب عمروٌ وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد

لان ما تدل على زمان الحال فتغني عن استعمالها \* وقد نُجْرِدَ الجملة من قد ملفوظة

فتنوى مقدرةً وحينئذٍ نُجْرِدُ من الواو لئلا تلتبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر

وَإِنِّي لَتَعْرُوفِي لِيذِكْرُكَ هِرَّةٌ كَمَا انْتَضَى الْعَصْفُورُ بِاللَّهِ الْقَطْرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلِيَّ مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتِ الْخَوَاطِلُ

واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون \* فان وقعت هذه

الجملة بعد الأنحو ما تكلم إلا فتحك . او قبل أو نحو لأخبر بنه عاش او مات وجب

تجر يدها منهما لفظاً وتقديرًا لان الاولى في تأويل المنرد اي ما تكلم الا ضاحكاً

لان الا تختص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في

مقام الافتراض . وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منهما \* وندر اقترانها بعد

الأ بالواو كقول الشاعر

نِعْمَ امْرَأَةً هَرَمْتُ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

واقترانها بقدر كقول الآخر

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجةً لنفسي الأقد قضيتُ قضاها  
 واجازوا الوجهين في الاممية مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها  
 بالواو نحو لا تقرّبوا الصلوة وانتم سُكّارى لانها تكون بدونها في صورة المُستأنفة  
 فنوهم انقطاعها عما قبلها . او نفع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك  
 فيه لان المؤكّد نفس المؤكّد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما  
 ليست كذلك يختار اقترانها بالواو كما مرّ ويجوز تجرّدها منها على ضعف كقول الشاعر  
 ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ الى جعفرٍ سرباله لم يُعزّقى

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكاهما على زمن مضى لا خير فيه

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

واللهُ يبيحك لنا سالماً برّداك تبجيلٌ وتعظيمٌ

يُستحسن معها ترك الواو طلباً للشاكلة بينهما \* واعلم ان الماضي المثبت الخالي من  
 الضمير تزمه قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما  
 في المتضمن الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مرّ  
 وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر  
 اذا نكرتني بلدةً او نكرتها خرجت مع البازي عليّ سوادٌ

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً عليّ سواد الليل او  
 تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ عليّ . والاول اولى لان المفرد هو الاصل في

هذا المقام ولذلك يختار ترك الواو باعتبارها ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفِ وَسَبْقِ عَهْدًا

فَإِنْ آتَتْ مِنْهُ لِحِضِّ النُّكْرَةِ تَقَدَّمَ مِثْلُ الظُّرُوفِ فِي الْمُخْبِرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده له من امر التعريف والتقديم فيكون  
 معرفة مقدّمة كما مرّ وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو  
 جاءني غلامٌ سفرٍ متأهباً وهل اناك احدٌ راكباً جرى معها على رتبته كما رأيت .  
 وان كانت محضة وجب تقديم الحال عليه فيتأخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم

الظروف المُخْبِرُ بها عن النكرة المحضة فيتأخر المبتدأ إذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد أكباً في معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب \* والغرض من تقديمها هنا كالغرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً وغيره محمول عليه طرداً للباب . وتلى ذلك يُقال جاءني راكباً رجلٌ كما يقال عندي رجلٌ وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر  
وتحت العوالي بالقنا مستظلةً ظلياً أعارتها العيون الجاذرُ

وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الاكثرين

وَأَخْرُوا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا حِنْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقًا  
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ وَهِيَ كَعَلْقَةِ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكبٌ واقبل رجلٌ وهو راكضٌ . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استُعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مرّ فلا تُتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها \* وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسةً والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك بطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احدٍ لان الزائد لا يُعتد به فيكون في حكم الساقط كما مرّ

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاتِّبَاعِ فَلْيَقْتَسِمَا  
وَمَعَ جُمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهَمَّ طَرًّا هُنَا قَدِ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولي مدبراً لان المؤكدة انما يكون بعد المؤكدة به \* وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد افتح القوم خاطباً لانه اشبه بالجامد لعدم تصرفه . فلا تُتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فُضِّل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منهما مندرجة في وسط الجملة نحو زيد رجلاً أسرع من عمري وراكباً لياخذ كل واحدٍ ما له منهما على



حَدَثَهُ دَفْعًا لِلْإِلْتِبَاسِ \* وَقَدْ يَجْرِي ذَلِكَ بَدْوْنَهُ عِنْدَ إِدَاةِ تَشْبِيهِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي كَمَا  
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

تُعَيِّرُنَا أَنْسَاءُ الْعَالَةِ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مَلُوكَا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمر في  
احدهما متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد  
لقوة لفظ التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه \* ومما يجب تاخيرهُ من الحال  
ما كان عاملها جامداً نحو ما احسن زيدا مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما  
قبله كما علمت في الاحكام الكافية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع  
خبراً عن المبتدأ السابق فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من  
التوسع في الظروف . غير انه ضعيف لقصور العامل المذكور \* فان كانت الحال ظرفية  
نحو زيد بعد شبيهه في خلاعة كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منه في  
غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ  
وَهُوَ سَائِعٌ عِنْدَ الْكَثْرَيْنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَانَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْفَرُورَةِ فِي الصَّحِيحِ

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُّ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك  
يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فَمَا بَالُنَا امْسِ اسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ

اي ما بالنا امس شجعتنا واليوم جبتنا . او على مفاعلة نحو باعته يدايدي . متقاضيين .  
وكلمته فاه الى في اي متشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين .  
او على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً اي مفصلاً . او على تعبير نحو اشتريت التمر  
صاعاً بدرهم اي مسعراً \* وقد يعني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً .  
او دلالتها على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو اأمجد لمن  
خلقت طيناً . او على فرعية نحو وتحتون الجبال بيوتاً . او على نوعية نحو لبس خاتمه  
ذهباً . او على حالة فيها تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً \* واختلف في نحو  
طلع زيد بغتة . والمختار عند الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغتة .

وهو مذهب سيبويه \* وكذلك يرتكبون الاثيان بالحال لازمة على خلاف حكمها .  
وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو  
ولّى مدبراً . والتي يدلّ عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر  
في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كذلك التعريف لفظاً قد يراد وهو على التنكير معنى يعتمد  
اي ان الحال قد تعي معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون  
بالالف واللام كقول الشاعر

وأرسلها العراك ولم يندّها ولم يشفق على نعص الدخال  
اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفرداً . وقد يكون  
بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة . ومنه قول الشاعر  
وذكرت من لبن المخلق شربة والخيل تعدو في الصعيد بداد

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة  
كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً \* وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما انقص لذاتها  
كما رأيت . وموطئة وهي ما تمهد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً \*  
وباعتبار فائدتها الى مبيته وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها كما مرّ ويقال لها  
المؤسّسة . ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولّى مدبراً \* وباعتبار زمانها الى مقارنته  
وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد  
مذنباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً \* وباعتبار صاحبها الى حقيقية  
وهي ما جرت على من هي له كما مرّ . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد  
راكضاً جواده \* وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مرّ . ومتعددة  
وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة  
وهي ما كانت لشيء واحد كما مرّ . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها  
نحو قام يمشي راكضاً . فاحفظ وبالله التوفيق

## فصل

في التمييز

بالفضلة الجامدة المفسرة للذات تمييز من اسم نكرة

وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ      أَوْ نِسْبَةً جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمرأ . واما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدره نحو طاب زيد نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . واما الذات التي فسرتها النفس فهي مقدره لان الطيب قد نُسب الى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيء مقدر من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدره فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الى زيد من اجله

وَيَنْصَبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ      مِنْ مَبْهَمٍ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد ينصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتونين كما في نحو عندي صاع تمرأ . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهباً . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . او بالاضافة نحو لي ثلثة اثواب خزاً . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصباً ايأه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز اعماله فيه مع كونه امماً جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَلِكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ      وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْتَلِنُ

نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا      وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ ارضاً \* ويجري هذا الجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهباً ولا حفنة دقيقاً ولا قدم سهلاً . او على مماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلاً . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها إبلاً . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان متفرعاً من مبهمة نحو لي خاتم ذهباً . وهو يحتمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال \* واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالتخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجع الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم

تُغَيَّرُ كَقَضِيبِ خَيْرَانَ تَجِبُ فِيهِ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِنَ التَّبَعِيضِيَّةِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى  
 مَعْنَى مِنَ الْجَنَسِيَّةِ . فَان قِيلَ تَجِبَنَّ خَيْرَانَ جَرَى نَجْرَى خَاتَمَ ذَهَبٍ . فَتَدْبُرُ  
 وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ  
 وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلِ رُمَانَ وَصَاعِ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافته الى المعدود بجرّداً  
 مما يتم به فيقال عندنا ثلاثة رجال ومئة دينار والالف درهم لانه اكثر استعمالاً فيكون  
 احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن  
 فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقلّة الاستعمال \* وربما قيل ثلاثة رجالاً  
 ونحو ذلك بالنصب جريباً على اصل التمييز ومنه قول الشاعر  
 وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مَثْنَانٌ عَامَاً عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَّ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور \* واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً  
 واربعين ليلة . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد  
 وهو مكروه عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات الذون معها لانها في صورة نون الجمع .  
 ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرُبَّمَا أَتْبَعَ كَفَوْ قَدْ وَفَى مِنْهَا كَلِي سَبْعُ نَعَاجٍ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفصلات ما كان كفواً للبهيم الذي يفسره وافيّاً بحق  
 مقداره فيعملونه بدلاً او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندني صاع تمر وخاتمان  
 ذهب . فان النعاج جمع التمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحمل القلّة والكثرة .  
 وكلها تفي بحق المبهيمات المفصلة لما كل واحد بحسبه قليلاً كان او كثيراً . بخلاف  
 نحو احد عشر عبداً وعشرين أمة ومئة بعير والالف ناقية فان كل هذه المفصلات أفراد  
 لا تقوم بحق ما فسرتها لانه يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الانباع

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نُقِلَ  
 كَكَطِبْتُ نَفْسًا وَأَضَعْتُ عَمْرًا ذَرْعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن

الفاعل او عن المنقول بد او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت  
 نفسي وفي الثاني اُضت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك \* وقد يكون  
 غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً \* واختلف في نحو امتلاً الاناء ماء  
 والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين \* واعلم ان ما وقع بعد افعال  
 التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد اكثر مالا من عمرو . وضابطه ان  
 يصح جعل افعال فعلاً فيقال زيد كثير ماله . فان لم يكن كذلك جزم بالاضافة نحو  
 زيد افضل رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيد افضل  
 الرجال . فان اضيف الفعل الى غيره وجب النصب نحو زيد افضل الناس رجلاً لامتناع  
 اضافته اليه ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لَتَأْكِيْدِ اَتَى كَصَارَتِ الْفَتِيَانُ عِشْرِيْنَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد  
 نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعلية مثال النظم كما رأيت . وتارة في  
 تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغلبيون بمسّ الفحل فخلهم فحلاً وأمههم زلاًه منطبق

فان التمييز فيهما قد جاء لجرء التقرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها  
 به كما ترى

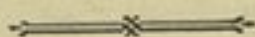
وَرُبَّمَا اُسْتُقِّ عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربماً وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناء على كون المراد به الذات  
 باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو الله دُرُّك عالمك وأكرم  
 بزبد فارساً وما اشبه ذلك

«وَأَجْرُزُ بِمِنْ اِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ»

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجزم بين  
 فيقال عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثقال من ذهب . ويا لها من ليلة والله  
 دُرُّك من بطل وما اشبه ذلك \* ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم

العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نَسٍ لانهُ يقتضي كونهُ النَسِ مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة \* وأما نحوُ عندي ثلثةٌ من الرجال وخمسٌ عشرةٌ من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةً من النساء \* واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام . ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدّد ولا يتقدّم على عامله ولا يكون جملةً او شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت



## باب المجرور بالاضافة

### فصله

في الاضافة المنعوبة

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خُفْضًا      بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ أُقْتَضِيَ  
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرِّ      لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانهُ يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انهُ منسوبٌ اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انهُ محكومٌ عليه به وذلك هو حقُّ العامل \* والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانهُ قد تضمن معنى حرف الجرِّ فقوي به على العمل \* وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الفمير به كغلامي والفمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَالْحَرْفُ مِنْ      وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلَّامِ ضَمِنَ  
كَتُوبِ خَزْرٍ وَصَلْوَةِ الْعَصْرِ      وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف ككُتُوبِ خَزْرٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له

كصلاة العصر فبمعنى في . والّا فبمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد .  
او تقديراً حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ  
غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها ووجه اظهارها مع  
ما يرادف عند كمكان ونحوه \* واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً  
في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع  
التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر  
وجب بناء المضاف كما سيحي

وَيُنَكَّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَدِمَّا

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما تتم به الاسماء وهو نون التثنية  
والجمع وما ألحق بهما . فاذا اريدت اضافة الاسم جرد من كل ذلك كغلام زيد  
وجبلي نعمان ومسلمي مكة وقس عليه \* وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم  
بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للام تمامان وهو منكر \*  
واعلم ان التنوين الذي يحذف من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما  
مقدّر كما في نحو دراهم زيد . وكذلك النون كما سياتي في بابيهما ان شاء الله تعالى  
وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِّفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَّ  
وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٌ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ

اي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة  
يتخصص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار نسمى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد  
امراً معنوياً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف \* وكل واحد  
من هذين المضافين لا يقبل دخول ال عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً  
آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممنوع

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أُضِيفَ أَوْلَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف  
ونحو ذلك . لان كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه

والمنسوب لا بد ان يكون منسوبا الى غيره \* وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كرز  
وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المسمى  
وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كرز كان كأنه قيل جاء  
مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِف بالصفة المذكورة  
اي بقلة الحبة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمت وجعلت نوعا مضافا الى الجنس  
فصار كثوب خز ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِاشْتِرَاكِ عِلْمٍ مُنْكَرًا كَمَا يُضَافُ الْمُبْهَمُ  
اي ان العلم قد يُضَافُ مَنْوِيَّ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ التَّنْكِيرَاتُ الْمُبْهَمَةُ . وذلك يكون لوقوع  
الاشترك فيه فيُضَافُ الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كازن ربيعة تمييزا له عن  
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر

عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدِيكُمْ بَايِضَ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِ  
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحبان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في  
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَالأَوَّلِ الثَّانِي لَدَى حَذْفِ مُنَابَا كَسَّالَتْ أَلْبَدَا  
وَجَرَّ مَعَ عَطْفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ فَتَى يَحْمِي وَلَا دَارَ حِمَى

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لانه يابته عنه كما في المثال . فان  
اصله سالت اهل البلد فلما حذِف المضاف أُقِيم المضاف اليه مقامه فأُعْطِيَ حكمه في  
الاعراب \* ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي  
لتنزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالا كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا  
وهو علم لبعض ملوك اليمن \* فان كان المضاف المحذوف قد عُطِف على مثله في اللفظ  
والمعنى بقي عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان  
الاصل فيه ما كل فتى يحمي ولا كل دار حمى فحذِف المضاف وبقي المضاف اليه  
مجرورا كما كان قبل حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء تمر ولا يضاء شحمة  
اي ولا كل يضاء . وقول الشاعر

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرِكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ



اي ولا مثل الشر \* والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام

كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا  
اي وكل نار \* غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم  
وَحَذَفُوا ثَابٍ فَأَبَقُوا أَوْلَا      بِجَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَابْنَ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه  
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف  
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه

قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمُ      حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَمْرًا بِهِ      بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ      بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او انفع منه \* واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً  
شتى . منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في  
الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تميلوا كل الميل .  
والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي

في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمَ      مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ

فَإِنْ يَفَتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ      مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الضافة نحو

كل وبعض ونظائرهما يلزم الاضافة لنتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض  
الظن اثم \* فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفٍ لِعُمُقِ إِيْبَاهِمِ ضَمِينٌ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبهه  
لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوضيحه في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل  
هند . فان كلا منهما لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان  
تنتبت به النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفُ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَقَطُّ كَقَمْنَا فَوْقُ ضَمًّا بِنِي  
وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتُّ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضيفته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه  
يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول

الشاعر

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك الآ من وراه وراه

وقول الآخر

جواباً به تنجو أعمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لأوجل على آيتا تعدو المنية أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى  
أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وعلم جراً \* ويقال لها الغايات لانها لما  
حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُوي اللَّفْظُ فَكَالْمُضَافِ فِي اللَّفْظِ مُعْرَبًا بِلاَ خِلاَفِ

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الامماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب  
غير متونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة  
بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
 اي من قبل ذلك \* واعلم ان هذه الائمة قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة  
 مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تُعرب منونة كسائر الائمة المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
 فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصن بالماء الفرات  
 وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوة فما شربوا بعداً على لذة خمرا  
 اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة  
 والبعديّة بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي \* واعلم ان من هذا القبيل عوض  
 وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تُعرب اذا أُضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين  
 اي دهر الدهارين . وتبني على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر  
 رضيعي ليلان ثدي أم تحالفا بأسمم داج عوض لا تفرق  
 واكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

## فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحَّ والشبه له أكبر ان تُضِفَ لِيَاءٍ وَأَدْغِمَ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلْفَ  
 اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن  
 كدلو وظني يكسر اذا أُضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واوا  
 او ياء ادغم فيها مقلوباً كهولاء بني . او سالماً كجاء قاضي وضربت غلامي . وان كان  
 الفاً لم يتغير كفتاي وغلامي

“ وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكَسْرِ طَوْعًا تَفْتَحُ وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَعُ ”  
 “ فَإِنْ آتَتْ بَعْدَ سَكُونٍ فَضِيًّا بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنِينَ النَّقِيًّا ”  
 اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسوراً يجوز فيها الفتح بناءً على ان  
 التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
 يَا رَبِّ لِيلى انت ربي وربها فحمل عليها بعض ما في فواديا

الأ أن السكون فيها هو الأشهر والأكثر في الاستعمال لأنه اخف في اللفظ وهو اصل البناء \* وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخليبي التاجر فيترجم الفتح حرصاً على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى \* وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي وغلاماي وبسطت كلتا يدي وأرغمت أنوف حاسدي بفتحها في الجميع \* واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كبيراً وان كان مفتوحاً بقي على فتحه فاذا أضيف بتون ومصطفون قيل بني بكسر النون ومصطفني بفتح الفاء

## فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرْفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ  
وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزِمُ حَتْمًا وَلِذَا تَبَنَّى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما سترى . وذلك يجب في حيث من ظروف المكان وإذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء وجوباً لافتقارها لللازم الى الجملة \* غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا . ومنها ما يختص بالفعليّة وهو لَمَّا واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث الأمير نازل . وقت إذ قام زيد وفرت إذ القوم غافلون . واتيتم لَمَّا آتى عمرو . وأركب اذا ركب الجيش \* غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة

الفعليّة . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونظعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العمائم

وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح \* والغالب في إذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذي غروب واضح عذب مقبله لذيذ المطعم

وأما لَمَّا واذا فلا تستعمل الاولى منهما إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل \* واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية \* والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة

في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأوّل ايضاً معها بما يراد بها من  
الظروف المتصرفة لتصحّ اضافتها الى المفرد . فيقدّر في جاست حيث جالس الشيخ مكان  
جلوسه . وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي  
وَرُبَّمَا يُقْفَو لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مَدُّ مَنذُ ذَاكَ تَارَةً قَدِ اقْتُنِي  
اي انهم رُبَّمَا اضافوا لَدُنْ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وتلى ذلك قوله  
صريع غوان راقهن ورقتنه لَدُنْ شَبَّ حتى شاب سود الذوائب  
وسُمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غُدوة فقط منصوبة بعدها على اضمار كان مع اسمها  
في المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لَدُنْ غُدوة حتى دنت لغروب  
اي لَدُنْ كان الوقت غُدوة . او مرفوعة على اضمار كان التامة اي لَدُنْ كانت غُدوة .  
وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصح وجوهها \* ولَدُنْ مبنية على السكون مطلقاً  
لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداءه الغاية .  
ولا يتصرف فيها بشي مما يتصرف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة  
ولا صلة ولا حالاً . ولذلك بُني مع الاضافة الى المفرد ايضاً \* وَاَمَّا مَدُّ وَمَنذُ فتضافان  
تارة الى الجملة نحو ما رأيتهُ مَدُّ رَحَلِ الحِيّ وتارة الى المفرد في قول نحو ما رأيتهُ مَدُّ  
يومين . وتقطعان عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدهما خبراً عنهما على الاصح فيقال  
ما رأيتهُ مَدُّ يومان . وسياً في تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر \* وهما مبنيتان  
الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتهما مَدُّ وَمَنذُ الحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك  
استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

وَمَبِهِمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوَّعاً وَكَذَلِكَ قَدِ بَنِي

اي ان المَبِهِم المتصرف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا  
اخصاص له البتة كالحين والوقت . وما له اخصاص ما كاليوم والليلة . فيقال جئت  
يوم جاء زيد واقدمت حين الجيش منهزم على تاويل يوم محي زيد وحين انهزام  
الجيش كما مر . غير ان ما اريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافته الى الجملتين  
كما رأيت . وما اريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فيخص بالنعالية نحو ساء ذهب  
حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية

المشتملة على معنى الاستقبال نحو يومٍ هم على النار يُفْتَنُونَ اكتفاءً بالمناسبة في المعنى \*  
ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازاً كان يجوز فيها الاعراب على الاصل  
لعدم لزوم الافتقار والبناء لقصد المشاكلة لان الجمل كلها مبنية \* ولما كان الاصل  
في اعراب الظروف النصب كان بناؤها على الفتح للنسابة بين حركة الاعراب وحركة  
البناء \* واعلم ان هذه الظروف تضاف الى اذ فتجري معها هذا المجرى وعليه قرئ من  
عذاب يومئذٍ بجر يوم على الاعراب ونحوه على البناء \* وحملت عليها مثل وغير  
لمشابهتهما لها في الابهام. وذلك اذا اضيفتا الى ما وان وان المصدريات نحو انه لحق  
مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال  
وذلك لانهما حينئذٍ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة  
الظروف. وعلى ذلك روي البيت وقرئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحها  
على البناء

وَاخْتَرْنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعْرَبٍ وَأَسْمٍ تَلِي

اي انه يختار بناء الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرة بفعل مبني. وهو يشمل  
ما كان بناؤه اصلياً كما في قول الشاعر

على حين عانت المشيب على الصبا وقلت ألعماً اصح والشيب وازع  
وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لَا جَتَدِيْرَتٍ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا على حين يستصبين كل حلِيم

بخلاف الجملة المصدرة بالفعل المعرب كقول الآخر

اذا قلت هذا حين اسلو يبيجنني نسيم الصبا من حيثما بطلع الفجر  
والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم تعلي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للنسابة بين المتجاورين \* واعلم  
انه لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم  
هم بارزون لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل \* والمراد  
بالظرف هنا اسم الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في

المنصوب على الظرفية وغيره كما رايت في الامثلة \* و يشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون مشتملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر المضاف اليه \* واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائبها او اعمالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضايقين

## فصل

## في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا اللَّفْظُ فَقَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معموله كضارب زيد الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سياتي . ولذلك يقال لها الاضافة اللفظية \* فان اريد به الماضي كباري الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يخفف بحذفه \* واما ما اريد به الاستمرار كحامي العشرة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار \* واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا لتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين \* واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه \* واما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة \* واختلف في تقدير الحرف هنا والظاهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَحْمَلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو اضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز

وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُمطرنا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفِّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَعْمِ مِمَّا يُحْذَفُ  
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقِيلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونِ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً ينوي حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن منوئاً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقائلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهَ طُرْحٌ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ  
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُبْحِ أَرْتَكِبُ لِقَوْتِ رَبِّطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بآل والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضمير لان اصله الحسن وجهه فخفف بحذف الضمير واستتاروه في الصفة وان خلقته آل فانها اخف من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة \* وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة . فاذا اضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حُمَلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْتَدَلَا



اي ان اسم الفاعل المقترن بآل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلَ عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحَسَنَ الوجه لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه \* وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبِ خَفَّ لَوْصَلِ الْمُضْمِرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل تعضُّ اضافته الى الضمير المتصل كالضارِبِ باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أَيُّ لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المخلص به . تخفيف اللفظ يجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة \* وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَتْ عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحَسَنَ الوجه . والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلَّ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ  
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَلَّ على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجتمع معرفان على معرف واحد كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للشاكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يقيح الا مع المعرفة لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حُمِلَ غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً \* غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خُلُوَ المضاف اليه من أَلَّ اذا اضيف الى مصحوبها كالضارب عبيد الرجل والحسن وجه الغلام بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اضيف اليه لانهما كالشيء الواحد . فان ابعث ايضاً كالضارب راس عبيد الرجل امتنعت الاضافة لبعد التأويل المذكور \* واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب أَلَّ كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر

الوَدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَةٌ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا  
وذلك لان الضمير كناية عن الظاهر فكأنه قد أُضِيفَ إِلَيْهِ \* وجاز نحو الضارب  
العبد واياه مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهَا  
الاوائل ومنه قول الآخر

الواهبُ المِثَّةُ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تَرْجَى خَلْفَهَا اِطْفَالُهَا

وبناء على ذلك جاز الضارب الرجلَ وزيداً . واما الضارب الرجلَ زيداً فان قَدَّرْتَ  
التابع بدلاً لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بياناً جاز  
لانتفاء هذا المحذور \* واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات  
العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواصب والحروف فسياتي الكلام على كل  
واحد منها في بابها

## كتاب الافعال

### فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِنَ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قَرْنَ  
كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَقَمَّ اسْتِقْبَالَ

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعا بالزمان ماضيا  
كقَامَ او حَالًا كَيَقُومُ او مُسْتَقْبَلًا كَقَمَّ . فلا يُشْكَلُ بِنَحْوِ الْعُدُوِّ وَالرَّوْحِ الْمُرَادِ بِهِمَا  
الذَّهَابُ صَبَاحًا فِي الْاَوَّلِ وَمَسَاءً فِي الْثَانِي لِانَ الزَّمَانَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِهِ مَدْلُولُهَا لَيْسَ  
مِنْ هَذِهِ الْاِزْمَنَةِ . وَلَا بِالْاَفْعَالِ الْمُنْسَلَخَةِ عَنِ الزَّمَانِ وَالْاَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ لِانَ ذَلِكَ  
غَيْرُ دَاخِلٍ فِي وَضْعِهَا كَمَا عَرَفْتَ فِي تَعْرِيفِ الْاِسْمِ \* وَاِنَّمَا قَيَّدْنَا دَلَالََةَ الْمَضَارِعِ عَلَى الْحَالِ  
بِكُونِهَا فِي الْاَصْلِ لِانَّهُ يُحْتَمَلُ الْاِسْتِقْبَالَ اَيْضًا لِكُنْهٖ مُوَضَّوعٌ لِلْحَالِ عَلَى الْاَصْحَحِّ كَمَا ان  
الْمَاضِي مُوَضَّوعٌ لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَالْاَمْرُ لَمَّا سَيَّأْتِي \* وَاَعْلَمُ الْمَضَارِعَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ  
لِلدَّوَامِ فَيُحْتَمَلُ الْاِزْمَنَةُ الثَّلَاثَةُ نَحْوَ اَللّٰهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ . وَكُلُّ ذَلِكَ اِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ تَجَرُّدِهِ  
عَمَّا يَقْتَضِي زَمَانًا مَعِيْنًا نَحْوَ يَوْمٍ اَمُوتُ وَيَوْمٍ اَبْعَثُ حَيًّا . او اَدَاقِرْ كَأَمِّ وَلَيْسَ وَلَنْ فَانَّهُ

ينصرف مع الأولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للعال ومع الثالثة للاستقبال كما  
 سيأتي \* واختلِف في افعال الانشاء الابقاعي كِبَعْتُ والمخترار انها تنصرف الى الحال  
 اذ لا بُدَّ من وقوع مدلولها فيه \* واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفر الله لك وبرحمك  
 الله فلا خلاف في تضمُّنها زمان الاستقبال

وَالأَوَّلُ المَاضِي وَمَا وَرَاهُ      مُضَارِعٌ وَالأَمْرُ مَا أَقْنَفَاهُ  
 وَتَفْصِيلُ التَّاءِ كَقَمْتُ الأَوَّلَا      وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا  
 وَالأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ المَفْرَدَةِ      مَعَا كَقُومِي فَأَدْرِي لَاعِلِي حَدَّةُ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت. وعلامة المضارع قبول  
 سين التنفيس في اوله نحو سيقوم. وعلامة الامر تضمُّنه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة  
 المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحد منهما على حدته. لانه لو انفرد فيه معنى  
 الامر تناول اسم الفعل كصه ونزال. ولو انفردت الياء تناول المضارع كتهجين. فتامل

## فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مَفْرَدٍ      أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِأَسْمٍ تَبْتَدِي  
 وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ      وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنِصْبِهِ  
 اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيدا. او  
 في جملة اسمية نحو كان زيد قائماً وظننت عمراً صادقاً. وكله يرفع ما قام به وينصب  
 ما اقتضاه بعد ذلك كما رأيت \* ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه  
 الى الاسم ومعنى انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ المَفْرَدِ مَا يُفِيدُ      حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ  
 فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ أُسْتَقْرَأَ      فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَكَفَرًا  
 أَوْ لَا فَذَلِكَ المَتَعَدِّي كَضَرَبَ      وَرُبَّمَا أزدَادَ التَّعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بِحَدَثٍ قد تعلق به ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحَدَث قد استقر في نفس الفاعل كقوله زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو متعدي \* وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهماً . وفي ذلك تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا إِنْ تَرِدْ كَلًّا وَإِلَّا دَعُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ  
فَعَالَ نَحْوُ الْفُرْسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ  
اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت زيدا درهماً . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع \* فان قصدت الاخبار عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمنعول اصلاً فترك المنصوب بأمره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظر الى من يغزى او يعطى \* فان قصدت احد المنعولين فاذكر ما قصدته واترك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي الذهب من غير اعتبار من تعطيه \* وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِصِيغَةٍ تُبَدِّلُ أَوْ بِحَرْفِ جَرَ  
فِي تَعْدِي لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرَ مَا عَدِي كَمَا بَطَلَتْ الْكَذِبَ

اي ان المنعول قد ينشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استفعل نحو احضرت زيدا وقرَّبته وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبت يزيد اي اذهبته . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت \* فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو البست زيدا ثوباً وعلمته المسئلة وطارحته الشعر واستكتبته الرسالة وأرَبته العلم نافعاً ونبأته عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى

الى ثلثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمِهِ بِهِ عُلُقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا  
 وَذَلِكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى  
 اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكمه قد علق به حكم آخر بعده نحو  
 كان زيد قائماً . فإن كان قد دلت على حكمه بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا  
 الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها \* وهي قد نسخت  
 حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح  
 ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي \* وهكذا  
 في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما سنقف عليه  
 بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَأَلْمَفْرَدَاتِ مِثْلِهَا فِي الْمَنْزِلَةِ  
 كَقُلْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة  
 تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي  
 يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية  
 كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على  
 حده لا بجموع الجزئين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

## باب النواسخ

## فصل

في كان واخواتها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ      بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْأَثَرِ  
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا      أَضْمَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرِحَا

فَتِي دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهُرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر  
الابتداء والخبرية وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة \*  
ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاماً الاً بذكر المنصوب بخلاف  
الافعال التامة فان الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة  
خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يُعَدُّ المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب  
النواحيج لمحقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله \* وهذه الافعال المذكورة هنا  
هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد أُخِطَ بها ما كان بمعناها من الافعال نحو عدا  
وراح وعاد ورجع وآض وارتن وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر  
فتجري مجراها

وَالنَّفِيُّ أَوْ شِبْهُهُ لَهٗ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُّ مَا  
كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلُّ بَرًّا وَصَلَّ مَا دُمْتَ حَيًّا مِنْ وَصَلَّ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي بلزمتها النفي لفظاً نحو ما  
زال زيداً كافاً . او معنى نحو قلما يزال زيدٌ مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى  
النفي فاذا نُقِيت انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف \* ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو  
لا زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزل صابراً . والاستنهام الاٍنكارى نحو هل يزال الغلامُ

جاهلاً \* ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر

فَأَرْحَامُ شِعْرِ بَتَّصِلَنَّ بِيَابِهِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنِي تَنْقَطِعُ

اي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

اِذَا رُمْتَ مِنْ لَا يَرِيحُ مُتِيماً سَلُوا فَقَدْ اِبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرِي

اي ممن لا يزال متيماً \* واما دام فتلزمها ما المصدرية الظرفية موصولة بها نحو احسن  
ما دمت حياً اي مدة دوامك حياً \* واعلم ان الدعاء لا يكون الاً بلا كما رأيت وهو  
مذهب الجمهور . واما النفي فلا يكون باً داقٍ معينة اتفاقاً . فيكون بالحرف كما مر . او  
بالاسم نحو زيدٌ غيرُ بارحٍ كريماً . او بالفعل نحو ليس ينفكُ عمروٌ مقبياً \* واجازوا  
حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعاً واقعاً في جواب قسم نحو تالله

تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ اِي لَا تَفْتَأُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْأَخِيرَيْنِ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَّفَ مِنْهُ رُسِمًا

اي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانيهما لا لتصرفان . أما دام فلانها لا تقع الأصلة لما الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وأما ليس فلانها قد وضعت وضع الحرف في انها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها \* وأما غير دام وليس فمنه ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال واخوانها فانه لا يستعمل منهن امر ولا مصدر . ومنه ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو البواقي \* وكل ما تصرف من هذه الافعال يعمل عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاحباً ولقد يكون على الشباب نضيراً

وقول الآخر

اقول له أرحل لا تُقيمن عندنا والأفكن في السر والجهر مسيماً

وقول الآخر

وما كل من يدي البشاشة كأننا اخاك اذا لم تله لك منجداً

وقول الآخر

يبدل وحلم ساد في قومه الفتى وكتونك إياه عليك يسيراً

وهكذا في البواقي نفس على ما ذكر ما لم يذكر

وَيُنْكِرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحَّبَهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْأُولَى أُذِنَ

اي انه ينكر الإخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضاً لم تكن حاجة اليها فيكون ذكرها عبثاً . وهو مذهب الكوفيين \* فان اقترن الماضي بقدر يؤذن في الإخبار به لانها تقر به من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال \* وذلك انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظل وبات وامسى واصبح واضمى . فيقال كان زيد قد انطلق واضمى الحى قد خلا وقس ما بينهما \* واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال \* ويقال تركها دون ذلك غير انه مع كان ايسر لانها أم الباب فتحمل

ما لا يحتمل غيرها \* واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الاخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمُبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يُقَدِّمَ  
وَخَبْرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا يقدم عليها \* واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع \* واما في التعريف والتنكير ونحوها فلا يزال جارياً على حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليهما بعد التركيب \* واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه يزورنا فالمقبول تقدم الفعلي منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش \* واختلف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجهودهما \* وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر  
لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته بأذكار الموت والمهرم

وقول الآخر

سكبي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت \* ويمتنع تقديم الخبر على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول صلتها عليها \* واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد ضارباً والمخار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منهما \* وفصل آخرون بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كجزء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي . وان تقدم وحده كما مرّ يمتنع لتحقيق الفصل المذكور \* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في

باب الاحكام الكلية



وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ      إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِيَنَّ بِالْمَرْفُوعِ  
وَتَمَّمُوا غَيْرُ فِتْيَ أَحْيَانَا      وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص بم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمر و بات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضمى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حين تُسَوِّنُ وحين تُصَيِّبُونَ وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي \* وأما زال وفتي وليس فيلزمهن النقص دائماً \* واعلم ان كان الناقصة موضوعة لماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً \* وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ      فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدل على الزمان الماضي . واكثر ما تزداد بين ما التعجيبة وأفعال التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا . وهو قياس فيها \* وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور \* وزيداً زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفاها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا      بِمَا كَأَنَّ أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا

وَأَحْذَفُ بَعْدَ أَنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ      وَالْأَسْمَ كَأَلشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد ان المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضياً رضوا . فان اصله لان كنت راضياً رضوا اي انهم رضوا لكونك راضياً . فحذفت

لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون أن في ميم ما لتقاربهما في المخرج فصار أمّا أنت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر  
 أبا خراشة أمّا أنت ذا نقرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ  
 وإذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها لتخفيف كقولك الشاهد أن فرداً عدم وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . أي أن كان الشاهد فرداً ولو كان ما تلتسه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لا تقر بن الدهر آل مطرف ان ظلماً ابداً وان مظلوما

وقول الآخر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل  
 غير ان حذفها مع التعويض واجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه جائز لانتهاء المانع \* واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إن ولو من أدواته لان كل واحدة منهما أم بابها فتجمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك الا ضميراً معلوماً قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وجاء في نون مضارع سكن وصلاً بغير مضمير الوصل أقترن

أي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما احد ضمائر النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائماً اي لم يكن \* فان كانت النون متحركة وحركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكفه فلن تسلط عليه امتنع الحذف \* أمّا في المتحركة فلائها قد قويت بالحركة فتعاضت عن الحذف . وأمّا في الموقوف عليها فلان الوقف يستلزم اجتلاب هاء السكت مكان المحذوف كما ستعلم في بابها وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها واجتلاب حرف اجنبي مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول \* وأمّا ما سُمع من حذف المتحركة بالحركة العارضة كقول الشاعر

اذا لم تك الحاجات من شمة النفي فليس يُعرف عنه عقد الرثام  
 فمحمول عند الجمهور على الضرورة \* واعلم ان هذا الحذف لا يختص بكان الناقصة  
 بل يكون في التامة ايضاً لا شترا كما في اللفظ والحذف امر لفظي فيصح اشتراكهما فيه  
 وشاع في اسم ليس محض النكرة وهي عليه تارة مقتصرة  
 اي انه قد شاع وقوع اسم ليس نكرة محضة وذلك لعمومه المستفاد من وقوعه في  
 حيز النفي كما علمت . ومن ذلك قول الشاعر  
 كم قد رأيت وليس شي باقياً من زائر طرّق الهوى ومزور  
 وهي تقتصر عليه تارة فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول  
 بعضهم ليس احد اي ليس احد هنا . وهو نادر في الاستعمال ولذلك اهمله كثير  
 من المصنفين

## فصل

في كاد واخواتها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلِيلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَا حَتْسَبِ  
 شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ  
 اي ان هذه الافعال المذكورة تُحَسَّبُ مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب  
 الخبر مثلها . وهي ثلاثة اقسام . لان منها ما وُضِعَ لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهليل  
 وكرِب بكسر الراء وفتحها . ومنها ما وُضِعَ لرجاء حصوله وهو عسى وحري واخلاق .  
 ومنها ما وُضِعَ للشروع فيه وهو شرع وما يليها الى اخره \* وزاد بعضهم في افعال  
 المقاربة اولى والى . وفي افعال الشروع اثير وطبق . وعند بعضهم هليل من افعال  
 الشروع \* ويقال لمجموع هذه الافعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم  
 البعض على سبيل المجاز

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لَغَيْرِ الْوَاقِعِ  
 وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأِسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

لحياتهم التزموا الإخبار عن هذه الأفعال بالفعل المضارع لأنها للحكم بما لم يقع . وذلك لأن بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته .  
 وتصح لها الأفعال الماضية والاسماء \* والتزموا أيضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبر به عنه لان هذه الأفعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليحقق له ذلك .  
 يقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رثعه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَهُوَ الرَّجَاءُ كَعَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ  
 وَاللَّيْسَ الْحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

ان افعال الرجاء وهي عسى وحري واخولق يقترن الخبر معها بأن المصدرية الفاعلة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفى وعسى الصديق ان يزورنا واخولقت السماء ان تمطر \* واما افعال المقاربة والشروع فتحكمها لغة لا تقترن اخبارها بأن لانها ملاسة للفعل . اماً بدلالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . واما بدلالتها على الاشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال \* غير انه قد يُعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يعني عن بلاد ابن قادر بمنهم جؤن الزباب سكب  
 يعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

ربع عناه الدهر طولا فأنمى قد كاد من طول البلى ان يمحقها  
 وذلك قليل الا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقوله  
 ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا  
 اما حري واخولق فلا بد معها من أن للإشعار بانهما للرجاء لان المشهور فيهما  
 سعي الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يشعر به \* واعلم  
 ان عسى قد ترد للإشفاق نحو لا تغفل فعسى العدو ان يكون قادماً . وتلى ذلك

ايضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأن لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كالرجاء \*  
وقد استشككت النحاة اقتران الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الاخبار بالحدث  
عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين الخبر عنه في المعنى والحدث لا يكون عين  
الذات . ولم في ذلك تاويلات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام  
والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأيت به بخط بعض طبابة ابن مالك نقلاً عن  
ان الاخبار انما وقع اولاً بالفعل المجرد . ثم لما صح الاخبار به جيء بأن لتؤذبت  
بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوَسَّطَ الْخَبْرُ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرُ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال  
الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط  
الفارس . ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخرًا في اللفظ لانه مقدم في النية \* غير  
ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط الفارس  
لثلاً يوم اسناد النامخ الى المصدر المأول من الفعل الخبر به واسناد الفعل الى الظاهر  
بعده اي قرب سقوط الفارس وهو خلاف المقصود \* واما تقديم الخبر على الفعل ايضاً  
فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت . ولا عبرة بما يقع فيه  
التصرف من هذه الافعال كما سيجي . لانه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد  
جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجود كما ستعلم

وَأَخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعِ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أُحْتَدَى

اي قد اقتصت كاد واوشك من بين اخواتها باستعمال مضارع لهما نحو يكاد اليقظ  
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ قَرَّانِهِ يُوَافِقُهَا

وهو كثير فيهما . وقد يستعمل اسم فاعل من اوشك كقول الآخر

فَانِكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي

وحكى بعضهم غير ذلك وكله من نوادر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلِقَ فَأَلْتَقِصُّ خَلَا

أي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أن والنعل تاليا لها فتكون  
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أن يقوم وعسى أن يقوم  
زيد. ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أن تزورنا والرجلان عسى  
أن يذهبا والقوم عسى أن يرحلوا. وكذلك عسى أن تزورنا هند وعسى أن يذهب  
الرجلان وعسى ان يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخولق وهي  
لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

أي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل امما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في  
لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر  
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بمن أصيبا  
وعملها حينئذ باق على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب  
الصحيح وعليه الجمهور

### فصل

#### في ظن واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرِيَّ حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا  
وَجَدَّ هَبَ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَنْصَبِ وَالْخَبَرِ

أي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ  
الى متصرف وهو من ظن الى وجد. وغير متصرف وهو هب وتعلم فانهما لا  
يُستعملان الا امرا فقط كقول الشاعر

فقلت أجرتني أبا مالك والأ فبهني أمرا هالكا

#### وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغٌ بِأَطْفِئِ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ  
وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب. وما  
يدل على اليقين وهو باقيها. ولذلك يقال لها افعال القلوب \* غير ان منها ما يفيد

الظن فقط وهو حجا وعد وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والتي ودرى  
 ووجد وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى.  
 غير ان الثلاثة الاولى تُستعمل غالباً للشك والاخير يُستعمل غالباً لليقين \* والحقوا  
 برأى العلية رأى الحلمية نحو اني اراني اعصر خمراً ومنه قول الشاعر  
 أراهم رُفقي حتى اذا ما تجافى الليل وأنخزل انخزالا  
 واعلم ان القول قد يُضمّن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يُشترط فيه عند أكثرهم ان  
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدا قادمًا اي أتظن.

وعليه قول الراجز

متى نقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما  
 ويغتفر فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر  
 ابعده بعد نقول الدار جامعة شملي بهم ام نقول البعد محتوما  
 وقد يفصل بعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر  
 أجهالاً نقول بني لومي لعمرو ايك ام متجاهلينا  
 فان تخلف شيء من الشرائط المذكورة زُفج الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضاً مع  
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلْحَقُوا صَيْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكُ غَادَرَ وَأَتَمَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ  
 وَوَهَبَ الْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ  
 وَالْكُلَّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يُرْتَبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها  
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفاً. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تلف الذي اتخذ الجرأة خلة وَعَظَّ الذي اتخذ الفرار خيلا  
 وكلها متصرفة الأَوْهَبَ بمعنى صيرفانه يلزم الماضي كقولهم وَهَبَنِي اللهُ فذاك \* وأما  
 جعل فهي تُستعمل تارة لتحويل نحو جعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الافعال .  
 وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً فتكون من افعال القلوب \*  
 وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينصب بها كل  
 واحد منهما منفوعلاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد  
 وَبَابُ ظَنَّ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صُرِّفَ مِنْهُ فَأَعْتَدَلُ  
 وَذَلِكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا " وَاللَّامُ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالْإِسْتِفْهَامُ  
 نَحْوُ ظَنَنْتُ لَجَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يُقَدَّرُ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين  
 الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يتخطأ اليها كما  
 علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزءين ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له  
 صدر الكلام يقتضي بقاء صوتها على حالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب  
 المعادلة بينهما بمرعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى \* فان لم يكن ذو  
 الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الاصح \*  
 وانما اختصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلق بمضمون  
 الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى \* واماً المعلقات فهي ما وإن  
 النافيتان نحو علمت ما زيد كاتبٌ وظننت ان عمرو كريمٌ \* ولا النافية ايضاً عاملة  
 او مهملة نحو ظننت لا رجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو \* واللام للابتداء

كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر

ولقد علمت لئلا تيب منيتي ان المنايا لا تطيش منها

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو ان حاتمًا اراد ثراء المال كان له وفر

ولعل نحو ان ادري لعله فتنه لكم \* وك الخبرية نحو او لم يرواكم اهلكنا قبلهم من  
 القرون \* وكذلك الاستفهام بالحرف نحو ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون . او



بالاسم نحو لنعلم اي الحزبين اُحصى \* وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدراً كما

في قول الشاعر

كذلك أدريت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

اي وجدت لملاك الشيمة الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر

لعمرك ما ادري وان كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر

اي أشعيت بن سهم على ما عرفت \* واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كتنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فلينظر أيها أركي طعاماً . وابدأ نحو فستبصر ويصرون بابتكهم المفتون . وسأل نحو يسأل ايان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

وَدُونَهُ إِنْ لَمْ يَقْدَمْ جَازٍ أَنْ يُلْغَى وَذَلِكَ فِي تَوَسُّطٍ وَهَنْ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدماً على الجملة كما رأيت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فبرقع الجزآن على الابتداء والخبرية . والتعل حينئذ ملغى لا عمل له فيهما لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض له من التأخر فلا يقوى على نصب ممولين \* ولما كان التأخر مقتضياً لا لغاء هذه الافعال كانت ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف الغاؤها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت \* وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المنعولين عليها نحو متى تظن زيد ذاهب . او مخبر عنه بجملتها نحو زيد اظن غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسطة \* فان كان معها ما له صدر الكلام نحو لزيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين \* وانما اختصت هذه الافعال بجواز الالغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديراً

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ أَرَانِي مُفْرَدًا مِنْهُ وَقَالُوا هَبْكَ مِمَّا جَمَدًا

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأيت يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين

متصلين صاحبهما واحد نحو أراني مفرداً اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر  
 ولقد أوفى للرياح دريةً من عن يميني تارة وامامي  
 وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان  
 يكون مؤثراً وحكم المفعول ان يكون متأثراً وحكم المؤثر ان يغير المتأثر . فان عرض  
 اتحادها في المعنى وجب تغايرها في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس  
 فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس  
 كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز  
 ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في  
 الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأما في هذه الافعال فلم يفتقروا الى  
 هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي  
 يكتفى عنه بالضمير \* واجازوا هذا الاستعمال في عدم وفقد ايضاً لانهما ضد وجد

فحملوها عليها حمل النقيض على النقيض . ومن الأوّل قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عدمتني وعماً ألقى منهما متزحزح

اي عدمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما نديم الغيوب حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يمتنع في الأوّل منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك ابن هند لم تعقك أمانةً وما المرء إلا عقده وموائقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأوّل إذا اكتفى عن قيده بما يلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول  
 اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة  
 ووجدت الضالّة ورددت السائل وتركت الدار \* وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر  
 الافعال المتعدية الى واحد لان تعلّقها يكون بنفس المفعول مطلقاً لا باعتبار صفة  
 يتقيدها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ نَقَلَ جَمَعًا      نَصَبًا لِمَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا  
وَتَثَبْتُ الْجُمْلَةَ بَعْدَ النَّقْلِ      عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان ارى واعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول . والجملة المشتملة على المبتدأ وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية همزة في ما مر . فيقال اريت زيدا عمرا فاضلا واعلمت خالدنا بكرا فادما \* ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك . وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ      وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَمْتَحُ وَاهِبٍ  
وقولهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر \* وكذلك قولك اريت زيدا وعمرا فاضلا واعلمت ما خالد في الدار بالرفع في الجميع \* واعلم ان الجملة المعلق عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين . ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رايت \* وكذلك جملة ان المفتوحة همزة نحو علمت ان زيدا فاضلا واعلمته ان عمرا منطلق . وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام من المسند والمسند اليه كما ترى

وَضَمِنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا      أَخْبَرَ أَنْبَأَ فَجَرَتْ كَمَا جَرَى  
وَأَلْحَقَتْ حَدَّثَ فِي الْمَنْقُولِ      وَقِيلَ ذَلِكَ أَخْتَصَّ بِالْمَجْهُولِ  
اي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى اعلم فاجروها مجراه في العمل \* والحق بعضهم

حدث بهن لورودها في السماع ومنه قول الشاعر  
او منعم ما تسألون فمن حدِّ      تنموه له علينا الولاه  
غير ان هذه الافعال لم تسمع عن العرب الا بصيغة المجهول كما رايت في قوله  
حدِّ تنموه . وكذلك قول الآخر  
نبتتهم عذبوا بالنار جارهم      وهل يعذب الا الله بالنار

وقول الآخر

وخيَّرتُ سوداءَ الغميمِ مريضَةً فاقبلتُ من اهلي بِبَصْرٍ أَعُوذُهَا

وقول الآخر

وما عليكِ إذا أخبرتني دَيْقًا وغابَ بعلكِ يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنيثتُ فيساً ولم أبلهْ كما زعموا خيرَ اهلِ اليمنِ  
ولذلك قال أكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختصٌّ بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدًا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا  
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يُحَذَرُ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف \* ولكونه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكورا مقدما على معموله متصلا به . فلا يحذف ولا يؤخر ولا يفصل لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الاحكام الكافية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ  
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعْجِبِ

اي ان من الفعل الجامد ما يكرن جموده لازما كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمينه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه \* ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازما له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتمت خرج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم \* واعلم ان الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجودا كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون مقدرا كما في افعل التعجب فانه قد اشبه حرفا مقدرا كان

يستحق الوضع فلم يوضع استغناء عنه بالفعل المذكور \* فيكون الجود في الفعل نظير  
البناء في الاسم من جميع الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُشِي مَدْحًا حَبْدًا وَنِعْمًا      وَهَكَذَا بَشَسَ وَسَاءَ ذَمًّا  
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٌ وَمَا يَلِي      فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ  
فَإِنْ يَفْتُ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافَ لَهُ      وَيَذَكُرُ الْمَخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةَ  
كجَبْدًا زَيْدٌ وَبَشَسَ الدَّارُ      أَوْ بَشَسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حَبْدًا وَنِعْمًا تُشِيَان المدح وِبَشَسَ وَسَاءَ تُشِيَان الذم . وان ذا الاشارية فاعل  
لِحَبِّ المتصلة بها . واما ما يليها وهو نِعْمٌ وَبَشَسَ وَسَاءَ فيجعل فاعله مصحوب ال الجنسية .  
فان لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك .  
فيقال حَبْدًا زَيْدٌ . وِبَشَسَ الدَّارُ النَّارُ . او بَشَسَ دَارُ الظالمين النَّارُ \* وقد يكون فاعل  
نِعْمٌ وما يليها مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نِعْمٌ غلامٌ سيد العشيرِ زَيْدٌ

وعليه قول الشاعر

نِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرِ مَكْذَبٍ      زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ  
واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حَبْدًا جملة فعلية كما مر  
وهو مذهب سيبويه . ونِعْمٌ وَبَشَسَ فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو  
نِعِمَّتِ المَرَاةُ فَاطِمَةُ . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ      دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَشَسِ الْعَبْرِ فمحمول على تقدير محذوف  
اي على عِبْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بَشَسِ الْعَبْرِ . وهو مذهب البصريين \* واما سَاءَ فالظاهر انه لا  
خلاف في فعليتها \* واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نِعْمٌ وأختيها على أنحاء شتى .  
والصحيح انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برؤمته ثم يخص  
بعض افراده . فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الاجمال لانه واحد

من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يُقال له المخصوص \* وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُؤَخَّرِ

أي ان الجملة الفعلية وهي جملة حبذا وأخواتها يُخْبِرُ بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر . والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب مبتدأ . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تَقَدَّمَ حَنْمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ  
وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أُخِرَا

أي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيد حبذا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الرجلان وحبذا المؤمنون وحبذا المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّرُ عن مواردها \* وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند وبنس الرجلان صاحبك وبنست المرأة جار تارك وساء القوم بنو فلان وساءت الجوارى الزينبات \* ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لما اشبهت الحروف يجمودها لم يجب إلحاق العلامة \* واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل واخوك نعم الرجل وهم جراً . وحينئذ يجوز دخول النواصب على المخصوص نحو كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارسُ فيها كنتُ نعم الممارسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخِي النَّدَسِ وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يُقال ظننتُ زيدا نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنِ ذِي الْأَلَامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَمَّتْ كَيْسَ مَا هُمَا

وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بَيْنَ الْجِنْسِ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكِرَ مَّا سَوَى حَبْدًا قَدْ نَقُومُ مَعَهُ مَا الَّتِي هِيَ مَعْرِفَةٌ تَامَةٌ بِمَعْنَى الشَّيْءِ  
مَقَامَ ذِي اللّامِ الْجَنَسِيَّةِ فَتَكُونُ فَاعِلًا لَهُ نُحْوِ بِشَسَ مَا هِيَ اَي الشَّيْءُ هِيَ \* وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا  
بَعْضُ النُّحَاةِ مَوْصُولَةً فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَدَّرَ الصَّلَةَ وَالْعَائِدَ اَي بِشَسَ مَا نَذَكَرُهُ هِيَ \*  
وَكَذَلِكَ اسْتَعْمَلَ بَعْضُهُمُ الَّذِي وَمَنْ الْمَوْصُولَةَ مَعَ ذِكْرِ الصَّلَةِ نُحْوِ نَعِمَ الَّذِي يُزَارُّ زَيْدٌ  
وَسَاءٌ مِنْ يُقْصَدُ عَمْرُوهُ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَتَأْتَى عِنْدَ قَصْدِ الْجَنَسِ بِهَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ بِنَاءً عَلَى  
اِنَّهَا لَمَّا افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصحح اسناد هذه الافعال اليها .  
فان قُصِدَ بِهِنَّ الْعَهْدُ امْتَنَعَتِ الْمَسْئَلَةُ

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا      وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جَوْزًا  
كَعِمَ رَبْعًا دَارُنَا وَبِشَسَ مَا      نَجِدُ وَنَعِمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَمِي

اي انهم اجازوا ايضا ان يكون فاعل غير حَبْدًا ضميرًا مستمرًا مميِّزًا بِتَكْرَرِهِ تَفْسِيرُهُ  
كَمَا هُوَ شَأْنُ التَّمْيِيزِ . وَهِيَ اِمَّا اسْمُ جَنَسٍ نُحْوِ نَعِمَ رَبْعًا دَارُنَا . او مَا التَّكْرَرُ الَّتِي  
بِمَعْنَى شَيْءٍ نُحْوِ بِشَسَ مَا نَجِدُ . وَالتَّقْدِيرُ فِيهِمَا نَعِمَ هُوَ رَبْعًا اَي نَعِمَ الرَّبْعُ رَبْعًا . وَبِشَسَ  
هُوَ شَيْئًا اَي بِشَسَ الشَّيْءِ شَيْئًا \* وَاِجَازَ قَوْمٌ اَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَالْفَاعِلِ الظَّاهِرِ  
تَأَكِيدًا لَهُ . وَالغَالِبُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا عَلَى الْمُخْصُوصِ نُحْوِ نَعِمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ  
حَمِي . وَقَدْ يَكُونُ مُؤَخَّرًا عَنْهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اَيْكَ قَيْسٍ      فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ اَيْكَ زَادَا

وَاعْلَمْ اَنْ مَا الْوَاقِعَةُ بَعْدَ نَعِمَ وَبِشَسَ اِذَا تَلَاهَا فَعْلٌ نُحْوِ نَعِمَ مَا صَنَعْتَهُ كَانَتْ نَاقِصَةً اَي  
مَوْصُولَةً او مَعْرِفَةً تَامَةً اَي غَيْرَ مَفْتُوحَةٍ اِلَى مَا يَتَمُّ مَعْنَاهَا بِهِ . وَحَيْثُئِذٍ يَكُونُ الْفِعْلُ  
صَلَةً لِلْمَوْصُولَةِ او صِفَةً لِلْمُخْصُوصِ مَحْذُوفٍ مَعَ التَّامَةِ . فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي الْمَثَالِ مَعَ  
الْأَوَّلَى نَعِمَ الَّذِي صَنَعْتَهُ هَذَا . وَمَعَ الثَّانِيَةِ نَعِمَ الشَّيْءِ شَيْءٌ صَنَعْتَهُ \* وَحَيْثُمَا وَقَعَتْ  
تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ مِنْهَا فَاعِلًا وَالتَّكْرَرُ تَمْيِيزًا عَلَى الْاَصْحَحِ \* وَالوَاقِعَةُ بَعْدَ نَعِمَ مَطْلَقًا يَجُوزُ اَنْ  
تُدْعَى فِي مِثْلِهَا مِمَّ نَعِمَ فَتُكْسَرُ عَيْنُهَا لِاتِّقَاعِ السَّاكِنِينَ نُحْوِ فَنَعِمًا هِيَ وَنَعِيمًا بَعْظُكُمْ  
بِهِ \* وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَعِيمًا اسْمٌ مَوْصُوفٌ بِهَا فِي الْمَعْنَى وَلَا يَلِيهَا شَيْءٌ فَتُقَدَّرُ مَا مِنْ لَفْظِهِ  
وَيُقَدَّرُ الْمُخْصُوصُ ضَمِيرًا لَهُ نُحْوِ مَحْقَتُهُ مَحْقًا نَعِيمًا اَي مَحْقًا نَعِمَ السَّحْقُ هُوَ \* وَالنُّحَاةُ فِي  
هَذَا الْمَقَامِ خَمْسَةٌ عَشْرَ قَوْلًا اقْتَصَرْنَا مِنْهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ الْخُتَارُ

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْدًا رَافِعَ اِبْتِهَامٍ لِمَا مَرَّ اَحْتَدَى

اي ان التمييز يقع ايضا بعد حبذا رافعا ما في اسم الاشارة من الابهام كما يكون مع غيره من اسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب \* وهو يكون

تارة قبل المخصوص نحو حبذا رجلا زيدا وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْهَمُوا وَفَوَّا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبذا زيدا رجلا وعليه قول الآخر

حَبْدًا الصَّبْرُ شَيْمَةً لِأَمْرِي رَا مَ مَبَارَاةٍ مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء

ظاهرا ومضمرا \* غير ان حب قد يجعل الممدوح فاعلا لها مكان اسم الاشارة وقد يُجْرَى بِبَاءٍ زَائِدَةٍ تَشْبِيهًا لَهُ بِفَاعِلِ أَفْعَلِ الْأَمْرِ فِي التَّعْجِبِ . وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيهَا ضَمُّ الْحَاءِ نَقْلًا مِنَ الْبَاءِ لِأَنَّ أَصْلَهَا حَبَّبَ بِضَمِّ الْبَاءِ الْأُولَى أَي صَارَ مَحْبُوبًا . فَيُقَالُ حَبَّبَ زَيْدٌ

وَحَبَّبَ بَزِيدٌ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَضَمُّهَا فِيهِمَا . وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِزَاجِحِهَا وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبذا فتكون كبئس في افادة الذم كقوله

الْأَحْبَدُ عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب \* واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجزئ بين كقول الشاعر

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْذِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمُرَّةُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَالْحَقُّوْا بِالْبَابِ فِعْلًا كَسَمَلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مَحْوَلًا نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْتَنَى مُطَرِّدًا كَحَسْنِ الْخُلُقِ الْوَفَا



اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الفرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلحق بالفرائز ويصير قاصراً كنعم وبش . فان كان اجوف او مضاعفاً قد رفيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يضمن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيدا واخبث عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم \* وكل ذلك

من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيِّ السَّبَبِ  
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرْفًا لَا أَفْعَلَ وَصَفٍ تَمَّ مِمَّا فَضِيلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب \* وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المنعول نحو ما اضرب زيدا تعجباً من مضروبيته لكان يلبس بكونه من الضاربية \* ويشترط في الفعل الذي بُني منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الوصف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما ستري \* فلا بُني من غير الفعل الا شذوذاً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدى الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاث تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما يخجل زيد لثلاث يلبس المنفي بالثبوت . ولا من الجامد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كاعمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعه فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا

يمكن نظراً لـ نصب المفعول به . ولا تماً لا تفضيل فيه لواحدٍ على غيره نحو مات  
اذ لا مزية فيه لفاعلٍ على آخر حتى يُتَّعَبَّ منه

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَدُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان افعال المذكور يستعمل بعد ما التعجيبة بلنظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير  
مبهم . معرفة نحو ما أحسن زيداً . او نكرة مختصة نحو ما أسعد رجلاً يخاف الله .  
فان كان نكرة مبهمه لم يصح التعجب منه فلا يقال ما أحسن رجلاً لعدم الفائدة \*  
واعلم ان النحاة اتفقوا على اسمية ما العود الفمير عليها من افعال . وعلى الابتداء بها  
لتجربتها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمخار انها نكرة تامة بمعنى  
شيء والجملة بعدها خبر . وانما ساغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في  
تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم احسن زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور  
البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جَرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بَيْنِي نِزَارِ

اي ان افعال التعجب بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجيبة  
فيليه المتعجب منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال  
في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بَيْنِي نِزَارِ وما اشبه  
ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب \* واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى  
أَفْعَلُ الامر ومحل المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى  
أَفْعَلُ الذي بصيغة الماضي والتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة  
المفعول به المجرور بالحرف كأمراً يزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً  
فيكون في محل الرفع بالفاعلية \* وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو أسمع بهم وأبصر  
وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسبه صورة الفضلة فجاز فيه ما جاز فيها \*  
وهذا المذهب هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو المختار عند جمهور النحاة

وَمَا أَيْ تَعَجَّبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرْطِهِ لَمْ يُنْكَرِ

كَمَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل التعجب من مصدره مبنياً له فعل مما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والنعل الناقص على الاصح . وغير صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما أشد انطلاقه وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً . وما أشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشدد بسواده وهلم جرأ \* وأما الجماد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخْصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ  
فَإِنَّ يَكُ الْمَنْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبَسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدُ فَاسْمَعَهُ وَقَسَّ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه مما فوق الثلاثي . وما أحقق القوم مما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً مما هو بمعنى المنعول وغير ذلك . وكلمة يسمع ولا يقاس عليه الا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه فيسمع منه ما ورد ويقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وحم ونحوهما لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما انتفى المخدور صحت المسئلة

وَأَسْتَحْدَمُوا لِلصَّيْفَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمٌّ وَلَوْ مَحْوَلًا

اي انهم استخدموا للصيفين المستعملتين للتعجب وهما ما افعله وأفعل به صيغة فعل المستعمل في المدح والذم . فمقوم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت هناك \* وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك . ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنزَلُهُ  
بِرَمْلِ بَيْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا آغْتَرَبَا

اي ما أشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَبْنَى كَهَذَا الْبَابِ بِالتَّفْضِيلِ

” فَصَغَّرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشَبَهٍ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا “

أي ان أفعال التفضيل يُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .  
فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذلك يمتنع في هذا .  
يقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمى منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ كقولهم هو أرجل من فلان وأشهر من القمر وأعطى للدراهم وأحمق من هبنقة وغير ذلك \* ويتوصل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى التعجب مميّزاً بمصدره فيقال هو أكثر اقتراباً وأشدُّ مُمرةً ونحو ذلك \* ولما كان بين اليايين هذه المشاركة اجازوا تصغير أفعال التعجب حملاً على افعال التفضيل لما بينهما من المشابهة كما حملوا افعال التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر  
يا ما أميلح غزلاًنا شدن لنا من هو ليأينكن الضال والسمر  
قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وأملح ولكن النحاة قاسوه عليهما \*  
وأما أفعال الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركتها لأفعال التفضيل في الصيغة فلا وجه  
حمله عليه

### فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَأَفْعَلٌ إِنْ أَشَبَهُ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبِنَاءٍ سَبِيلاً

أي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب للبناء فيبنى كما سيجي . وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى المتفقين فيهما . أما من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسهكنات كما بين يضرب وضارب . وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال او الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن فيه بخلاف غيره \* وباعتبار هذه المشابهة يُسمى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً \* وقد تحصل مما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُني . والنعل اذا اشبه الاسم أُعرب واذا اشبه الحرف جمده . بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم

الجوائية في عدم انتقارها الى غيرها لا يُعرب لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا  
اشبه الفعل مثل إن التوكيدية كما يجيء في بابها لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على  
الحدث والزمان

فَاعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدِ تَلِي  
وَمَعَهُمَا يُنْبِئُ عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ الْبُعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع  
الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه  
البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبَنَّ ومع الثانية على النتح نحو لا تَضْرِبَنَّ . وذلك  
لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء  
الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار \* غير ان بناءه مع نون  
التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تَضْرِبَنَّ او تقديراً  
نحو لا تَضْرِبَنَّ مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بعزل عنه فتكون كنون الرفع الواقعة  
هناك \* واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة  
المخاطبة وهو الياة فانهما تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية  
لان الحذف لعلته كالنائب

وَحُكْمُهُ الرُّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمَبْتَدَأِ  
وَالنَّصْبُ وَالْجُزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفْضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ الْجُزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو  
زيدٌ يضربُ كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين  
وعليه جمهور النحاة \* فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل  
عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيدٌ ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما  
لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من  
شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يَجْرِي مَاضٍ فَحَرَّكَوهُ دُونَ الْأَمْرِ

وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَأَزِمُ الْبِنَاءَ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لانه يعاقب المَعْرَب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً \* وكل واحد من الماضي والامر مبني ببناءً لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعائده جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنُ ضَمِيرٌ رَفَعٍ مَتَحَرِّكٌ سَاكِنٌ

أَوْ لَيْنٌ نَاسِبُهُ لِكَيْ يَصْحَحَ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِّحَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك ساكن آخره معاً فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ لان الضمير المتصل بنعله يُحَسَبُ كالجزء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حمل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كَرَمْتُ طرداً للباب وهو المشهور \* فان كان الضمير حرف لين ناسبه الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضَرَبُوا ويفتح قبل الالف نحو يَضْرِبَانِ ويكسر قبل الياء نحو اضْرِبْنِي لئلا يلزم قلبه في بعض الصور \* وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلاً تضرين واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر يبق آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوقاً فيقال لا تضرين يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا عند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتِمٌ

كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم \* وكذلك يجار به ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقوتني . غير ان هذا الحذف كله يُحْمَلُ على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه

على سبيل الاعراب كما علمت

## فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْلَفُهُ فِعْلٌ بِأَنْ أَوْ أُخْتِمَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ  
يَعْمَلُ مَا لِفَعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضْيَفَ أَوْ نُونَ أَوْ حَلِيَّ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترن بأن او ما المصدريتين يعمل  
عمل فعله رفعاً ونصباً . وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً . فانه يصح ان يقال مكانه  
عجبت من ان ضربت زيداً اذا اريد الماضي . ومن ان تضرب زيداً اذا اريد  
المستقبل . ومما تضرب زيداً اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول \*

وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالمواد

او محلياً بأل كقول الآخر

ضعيف النكاية انداءه يغال الفرار يراخي الأجل

غير ان المضاف أكثر إعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقرب به من  
الفعل . وإعمال المنون أكثر من اعمال المحلى بأل لانه نكرة كالفعل . وإعمال المحلى  
بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل \* واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لخلوله محله  
لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوغاً  
لخلوله محل الفعل لا علة لعمله \* وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً  
من الواقع منفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً  
لانه لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي \* وأما نحو ضربته ضرب الامير  
الصح فاعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الامير الصح فيكون المنعول المطلق  
محدوقاً والعامل هو المصدر المشبه به \* فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالتحتم  
ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه \* ولا يجوز تقديم  
معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن المعمول ظرفاً نحو فالماً بانغ معه  
السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ليمآ عندهم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر  
بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ يعنى الفعل وحده \* ويدخل تحت

أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ إِنْ خَفِضَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوَ عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَيْ عَلِمْتُ أَنْ قَدْ ضَرْبْتُ  
زَيْدًا . وَهِيَ قَدْ تُعَيَّنُ كَمَا فِي الْمَثَالِ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي أُقْتَضَاهُ تَمَامًا

أَيَّ إِنْ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ يَجْرُ بِهٖ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِنِظَاقِ شَيْءٍ بِتَسْمِئِ عَمَلِهِ بِهَا اقْتِضَاهُ مِنْ  
رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ إِذَا اقْتَضَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ \* وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ وَيُذَكَّرُ  
الْمَفْعُولُ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْشَادِ زَيْدٍ شِعْرًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ  
وَيُذَكَّرُ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ الشَّعْرِ زَيْدًا . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَا  
يُذَكَّرُ شَيْءٌ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ زَيْدٍ أَوْ أَنْشَادُ الشَّعْرِ \* وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ  
فِيَأْتِي بَعْدَهُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ كَالْمَنْوُونِ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ اللَّيْلِ زَيْدًا شِعْرًا . وَلِئِنَّ  
تَحْذِفُ بَعْدَهُ الْفَاعِلَ أَوْ الْمَفْعُولَ أَوْ كِلَيْهِمَا وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْاسْتِعْمَالِ

وَأَعْمَلُ اسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرُ عِلْمٍ " كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ أُسْتَمَّ "

أَيَّ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعِلْمٍ عَمَلُ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُسْتَوْفِيًا  
لَشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِئَةَ الرَّتَابِ

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ \* وَأَمَّا الْعِلْمُ مِنْهُ كَفَتْجَارٍ وَبِرَّةٍ  
فَلَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ لِشِدَّةِ بَعْدِهِ عَنِ النَّعْلِ \* وَعِلْمُ أَنْ اسْمَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ هُوَ مَا دَلَّ  
عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَخَالَفَهُ بِجَلْوَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عَوْضٍ مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ  
كَالْعَطَاءِ . فَانَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ هَمْزَةٍ أُعْطِيَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَلَمْ يَعْوَضْ عَنْهَا بِشَيْءٍ \* وَأَمَّا  
مَا لَمْ يَخْلُ مَطْلَقًا كَالِإِعْطَاءِ . أَوْ خَلَا لِنِظَاقِ كَالْقِتَالِ الْمَقْدَرَةِ فِيهِ أَلْفُ قَاتِلٍ . أَوْ  
عَوْضٍ فِيهِ عَنِ الْمَحْذُوفِ كَالْعِدَّةِ الْمَعْوُضِ فِيهَا بِالتَّاءِ عَنْ وَادٍ وَعَدَّ الْمَحْذُوفَةَ هُوَ مَصْدَرٌ \*  
وَإِخْتِلَافٌ فِي الْإِمِّيِّ لِغَيْرِ الْمَفَاعَلَةِ كَالْمَرْجِعِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَهُوَ إِخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ .  
فَإِنْ كَانَ لِلْمَفَاعَلَةِ كَالْمُرَاجَعَةِ فَهُوَ مَصْدَرٌ بِالِاتِّفَاقِ \* وَأَمَّا الْفَرْقُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الْمَصْدَرِ  
وَاسْمِهِ فَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِنَفْسِهِ وَاسْمُ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ  
الْمَصْدَرِ . فَمَدْلُولُ الْمَصْدَرِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ اسْمِ الْمَصْدَرِ هُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ . فَيَكُونُ  
مَدْلُولُ الْإِعْطَاءِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ الْعَطَاءِ هُوَ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي



معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى بِهِ كما ستري

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضْرِبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حمله على الفعل لانه انما يعمل عند موافقته له . وذلك لان الفعل مبهم فان كان المصدر محدوداً بعكسه كان تقيضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحق العمل \* واما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبيني رحمتك زيداً لان التاء حينئذ لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تَضْمُرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى \* ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يتحمل الضمير لنيابته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمِثْلِهِ

وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال \* ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المسند الى فاعله فتناكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً . او صلة نحو جاء الضارب اخوه زيداً . او صفة نحو مررت برجل راكب فرساً . او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً ربحه \* او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضارب اخواك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً \* واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب \* واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه امس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيد امس حاضر . وذلك لان الرفع

من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له \* والمعتبر في المنصوب انما هو المفعول به  
 لاقتضائه تعدّي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات \* ويجري مجرى ما كان بمعنى  
 الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجديدي نحو زيد مكرم ضيفه \*  
 ويندرج في زمان الحال ما كان تقديراً على سبيل الحكاية نحو كان زيد ضارباً  
 غلامه \* وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيدا منجزاً وعدّه \* وفي الصفة ما كان  
 قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعبيراً اي برجلٍ سائقٍ \* وفي النفي ما كان  
 تأويلاً نحو انما راحل أخواك اي ما راحل الأخواك \* وفي الاستفهام ما كان مقدراً  
 نحو عاذرُ زيداً انت ام لائمه اي اعاذرُ انت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَا لِفَاعِلٍ فَلَا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدّي منه الى  
 مفعوله نحو زيد ضاربٌ عمرو . فان كان يتعدّي الى اكثر من واحدٍ نُصِبَ به ما  
 وراء المضاف اليه نحو زيد معطي عمرو ودرهماً ومُعَلِّمٌ بكرٍ اخاهُ قادمًا \* وأما الى  
 الفاعل فلا تجوز اضافته لانه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى  
 فيكون مضافاً الى نفسه والاضافة انما تكون بين المتغيّرين فلا يقال زيد ضاربُ الأبِ  
 عمراً \* وأما اضافة اللازم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة \* واعلم انهم  
 اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والمختار انهما سواء لان النصب هو  
 الاصل والاضافة اخف فكل واحدٍ منهما مرجح . فتأمل

وَمَهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتْمًا إِذِ الشَّبْهُ لَفْظًا نِقْضًا

فَقَدَرُوا الفِعْلَ لِمَفْعُولٍ يَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِقَدْرِ العَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يهمل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي  
 كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانه لا يجري على لفظه فبطل عمله .  
 ومن ثم تجب اضافته الى مفعوله نحو زيد ضاربٌ عمرو وامس \* فان اقتضى مفعولاً  
 آخر نُصِبَ بفعلٍ مقدّرٍ نحو زيد معطي عمرو ودرهماً اي معطي عمرو اعطاهُ درهماً .

وهو اشهر الاقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ اَلْ فَيُوصَلُ بِالْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَّلَهُ

اي ان اسم الفاعل الواقع بعد ال لا يُقيد بزمان لانها اسمٌ موصولٌ وهو صلةٌ لها في تأويل الفعل لانه هو الاصل في الصلة . ولكنهم كرهوا ان يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصص بالاسماء فسبكوا من الجملة اسماً مفرداً وادخلوا عليه ال فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً او مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب اخوه زيدا امس او اليوم او غدا . لانه يكون في الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب \* وانما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضرب اخوه زيدا لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لِمَا بُولَغَ بِهِ وَلِاسْمٍ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَانْتَبِهْ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُعكس به تماماً لامثلة المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فعّال كما في قول الشاعر  
فيا لرزامٍ رشّحوا بي مقدّمًا  
على الحرب خوّاً أضاً اليها الكتائباً  
او الى مفعول كقول الآخر

ان ابن برزة فخارٌ بوائكها يوم القرى عند لفّ الساق بالساق  
او الى فعول كقول الآخر

ضروبٌ بنصل السيف سوق ميمانها اذا عديموا زاداً فانك عاقرٌ  
فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان اعمال الاول اكثر من اعمال الاخيرين \* وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المنعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال زيدٌ مضروبٌ غلامه بالرفع على النيابة . وعمرٌ ومعتى ابوه درهماً ومعلمٌ اخوه بكراً منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيهما على المنعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوه بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمَعْدِي الْعَامِلِ  
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع الممول ونصبه كما سترى \* وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لان الثبوت يقتضي الشبوع في جميع الازمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر \* وقد علمت انهم اختلفوا في ال الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا الخلاف بيني عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مر وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْثَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبَبِي  
مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِي  
وَشَبَّهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ  
يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَمَيِّزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقدير كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه \* واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم ممولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً \* ومما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالْجُرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذْ يَعْصِمُ  
فِي الْبَعْضِ مَعاً فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى ممولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع الممول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مر في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك \* واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا رفوعها

من ضمير الموصوف كما مرَّ بنوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويُحوَّل اسنادها اليه  
 وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه  
 اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يُجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت  
 من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضيفت الصفة الى ذلك المنصوب \* وعلى ذلك  
 يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجرح متفرعاً عن النصب \* وعلى الرفع تكون الصفة  
 مستندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجرح تكون  
 مستندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها فتكون قد تقيمت ضميراً \* فان كانت الصفة  
 المذكورة مجردة من ال كحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجرح بدونه  
 وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كُنِيَ مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا  
 وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَيْ بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَّتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى  
 الثبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل  
 لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود  
 السيرة بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وفس عليه بقية التراكيب \* وبهذا الاعتبار  
 يُجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية  
 كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت \* واعلم انهم  
 اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد  
 معطى الأب درهماً \* وأما اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم .  
 واجاز بعضهم ان يكون من المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع  
 السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول \* وأما المتعدي الى اكثر فممتنع  
 فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما اقول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقه  
 بالصفة المشبهة كقولك مررت برجلٍ تميمي ابوه وامرأة فيسيئة الأم . فانه في تأويل

المنتسب الى كذا \* وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التأويل نحو وردنا منهالاً عسلاً  
 ماؤه اي حلوا . ونزلنا بقوم اسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى  
 هذا الجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعُ      إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ  
 كَلَّا فَتَى أَنْجَعُ فِيهِ النَّصْحُ مِنْ      زَيْدٍ وَدُونَ ذَلِكَ رَفَعُهُ يَهِنُ

اي ان افعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم  
 ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه  
 ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل اكثر من حسنه في عين زيد \* وهذه المسئلة  
 يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد تصرفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً احسن في عينه  
 الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه  
 الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها يروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها  
 الصوم من عشر ذي الحجة \* فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل  
 منه ابوه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل \* وانما  
 لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لثلاث يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي  
 عنهما باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدهما \* ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز  
 المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل  
 مقه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد  
 افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره  
 لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل \* واعلم ان الوجه في وقوع افعل التفضيل موقع الفعل  
 في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن  
 مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبنى اصل الحسن فيصير  
 أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عملة . ولذلك يلزمه ان  
 يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نهي نحو لا يكن احد أحب اليه الخير منك . او  
 استفهام انكاري نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلا منهما  
 بمعنى النفي \* وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً  
 عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار

آخَرَ كَمَا رَأَيْتَ \* أَمَّا كَوْنُهُ صِفَةً أَوْ خَبَرًا فَلْيَعْتَمِدْ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَنْقَوِي بِهِ عَلَى الْعَمَلِ \*  
 وَأَمَّا تَقَدُّمُ النَّفْيِ أَوْ شَبْهِهِ عَلَيْهِ فَلْيَتَصَحَّحْ وَقَوِّعْ مَوْجِعَ الْفِعْلِ كَمَا مَرَّ \* وَأَمَّا كَوْنُ  
 مَرْفُوعِهِ اجْتِنَابًا أَيْ غَيْرِ مُتَلَبِّسٍ بِمُضْمِرِ الْمَوْصُوفِ فَلْيَتِمَّكِنْ نَسْبَتَهُ إِلَى مَوْصُوفٍ آخَرَ \*  
 وَأَمَّا تَفْضِيلُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَكُنِ الْفَاضِلُ وَالْمَنْفُضُولُ مُتَّحِدِينَ فِي الذَّاتِ فَيَتَحَقَّقُ خُرُوجُ  
 اسْمِ التَّفْضِيلِ عَنِ أَصْلِهِ لِأَنَّهُ يَتَمَتَّعُ بِتَغَايُرِهَا فِيهِ . وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ الْعَمَلُ مَعَ تَقَدُّمِ  
 النَّفْيِ فِي نَحْوِ مَا رَأَيْتَ رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْهُ زَيْدٌ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْفَاضِلِ وَالْمَنْفُضُولِ فِي الذَّاتِ \*  
 وَأَمَّا كَوْنُ التَّفْضِيلِ بِاعْتِبَارِ آخَرٍ فَلِأَنَّهُ مَعَ اتِّحَادِ الذَّاتِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ  
 وَاحِدٍ . فَتَأَمَّلْ

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلَ عِنْدَ نَصْبِهِ"

أَيَّ أَنْ أَعْمَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ لَفْظًا لِقُصُورِهِ عَنِ التَّعَدِّيِّ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ .  
 وَأَمَّا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِالْحَرْفِ فَيَنْصَبُهُ مَحَلًّا نَحْوِ هُوَ أَقْرَى لِلضَّيْفِ \* وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ  
 ذَلِكَ نَحْوِ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ فَالْجَمُورُ عَلَى أَنْ نَصَبَهُ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ  
 بِهِ أَيْ أَعْلَمُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ يَعْلَمُ مِنْ يَضِلُّ \* فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ نَحْوِ هُوَ  
 أَكْسَى لِلْعُرَاةِ الثِّيَابَ جَزْءَ الْأَوَّلِ بِالْحَرْفِ كَمَا رَأَيْتَ وَنُصِبَ الثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمَقْدَرِ أَيْ  
 هُوَ أَكْسَى لِلْعُرَاةِ يَكْسُوهُنَّ الثِّيَابَ \* وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَنْصُوبَاتِ فَيَنْصَبُ مِنْهَا الظَّرْفَ وَالْحَالَ  
 وَالتَّمْيِيزَ اتِّفَاقًا نَحْوِ زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَ الْأَمِيرِ وَأَفْصَحُ مِنْكَ خَاطِبًا وَأَحْسَنُ مِنْكَ  
 وَجْهًا . لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْحَالَ تَوَثَّرَ فِيهِمَا رَائِحَةُ الْفِعْلِ وَالتَّمْيِيزُ يَنْصَبُهُ مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى  
 الْفِعْلِ أَصْلًا \* وَيَنْصَبُ بَاقِيَ الْمَفَاعِيلِ فِي السَّحِيحِ نَحْوِ زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنْكَ عِلْمَ الْيَقِينِ  
 وَاسْمُهُ مِنْكَ حَدْرًا وَأَسِيرٌ مِنْكَ وَالطَّرِيقُ . لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَشَارِكٌ لَهُ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ  
 فَيَسْمَلُ تَأْثِيرُهُ فِيهِ . وَالثَّانِي مِنْ قَبِيلِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ . وَالثَّلَاثُ  
 مِنْ قَبِيلِ الظَّرْفِ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مَع \* وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْوَى الْأَسْمَاءِ الْمَصْدَرُ لِأَنَّهُ أَصْلُ  
 الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يُشْتَرَطْ لِعَمَلِهِ إِلَّا صِحَّةُ حُلُولِهِ مَحَلَّ الْفِعْلِ \* وَدُونَهُ الصِّفَاتُ لِأَنَّهَا فِرْعُ  
 الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ لَهَا زِيَادَةً عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ وَالزَّمَانُ وَغَيْرُهَا مِمَّا عَلِمْتَ \* غَيْرَ أَنْ  
 اقْوَاهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَا بِالْفِعْلِ لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الْحَدُوثِ \* وَدُونَهُمَا  
 أَعْمَلُ التَّفْضِيلِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعَ الثَّبُوتِ مَعْنَى الزِّيَادَةِ فَيَكُونُ أَعْدَدَ عَنْ مِثَابَةِ الْفِعْلِ

وَهُوَ كَجَزءٍ فَصَلُهُ يُسْتَنْكَرُ عَنِ مَنْ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه إلا بما بعده وهو من وجبرورها فكانه قد صار نعمة له . ولذلك يُسْتَنْكَرُ الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بعمول افعال نحو النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمعمول كالشيء الواحد \* وندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَأَنْفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَاخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بين فيقال زيد افضل من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المراتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا . لانه لو ثني او جمع او أنث لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتانيته قبل تمامه \* وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التام ولا تمام فيه \* واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيد الاحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد \* فان

كانت من غير التفضيلية لم يمنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فَهُمْ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

وكذلك زيد أخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْغَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل \* فلا يجوز ان يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا . ولا زيد ضويرب عمرا . ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظلم . وانما يقال اعجبني ضربك الشديد لزيد . وزيد ضويرب عمرا ووقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا إِعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرُودِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة افعال ما ثني ويجمع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من



معنى التكثير فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مبالغة للفعل كما يستفاد من  
التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل \* وذلك متفق عليه في الصفات كجاء  
الضاربان زيدا والقاتلون عمرا . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضا  
ومنه قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجيئة مواعيد عرقوب اخاه يترتب

وهو مذهب الجمهور

وَالْأَسْمُ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ بَارِزٌ مَعَهُ أُسْوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستويا معه الا في رفع الضمير  
البارز فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر . وعلى  
ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير البارز . فيقال هيات زيد وصه ورؤيد زيدا  
وتراكيه كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه \* واما نحو هلموا فمحمول  
على انه فعل امر وهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجمع  
وهي لغة اهل الحجاز \* واما احكام اسم الفعل في نفسه فسيأتي الكلام عليها في موضعه

وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ  
« فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جازَ الْإِبْتِدَاءُ »

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمّن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه  
في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين .  
غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتمدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره  
مما مرّ في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما  
اشبه ذلك \* وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما  
مرّ في باب المبتدأ . فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية . وان  
قدر بالوصف جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعا لما يحمله  
المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه \* واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر  
فيتعيّن الابتداء في اصحّ الاقوال وهو مذهب الجمهور \* واعلم ان الظرف العامل هو  
ما دلّ متعلقه على الاستقرار مطلقا كما رأيت . فان كان مقيدا بصفة كالقيام والعود

ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر له . وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب  
في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُرُوفِ عَمَلٌ فِي الْحَالِ      مُجَرَّدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ  
كَذَلِكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ      مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل  
لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء  
وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرحيل  
عاجلاً . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر .  
فان قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك يسمى لغوا \*  
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبية والتشبيه  
والتنبي والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذلك زيد مقبلاً وها انت الصديق مخلصاً  
وكأنك الاسد هاجماً وليتك جاري مكاسراً وهلم جراً \* وقد علمت ان عدل الظرف  
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالتنصيص  
فتدبر

## كتاب الحروف

### فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ      فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ  
وَهُوَ يَخُصُّ اسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلًا      كَلِمَةً وَنَحْوَهَا هَلْ يَعْمُ كَلِمًا  
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا      وَسَمًا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يقم  
زيد . فان لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه .

وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار  
 متعلقه الى مختص بالاسم بحروف الجر . او بالنعل بحروف الجزم . ومشارك بينهما  
 بحروف الاستفهام . وكله يعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى  
 وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ اِذْ لَا كَجَزءٍ اَوْ كَوْصْفٍ يَدْخُلُ  
 وَغَيْرُهُ يُلْفَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه بحروف الجر  
 المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا  
 يكون ذلك الحرف جزء مما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة  
 المختص بالنعل . فانهما كالجزء من مدخولهما بدليل تحطى العامل لهما ولذلك لا يعملان  
 فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه اياه كسوف التي  
 تخصص المضارع بالاستقبال . او لافادته ببيان حاله كقصد التي تفيد قلة وقوعه فانه  
 لا يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف \* واما غير المختص فلا يعمل  
 الا في النادر حملا على عامل كاعمال ما الحجازية حملا على ليس وغير ذلك كما سيأتي  
 في مكانه

وَالْحَرْفُ اِذْ لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بِنِي مَجْمَلًا  
 اي ان الحرف اذا كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلا او مفعولا وغير  
 ذلك كان لا يعمل فيه لان المعمول مرتبة على التركيب المستصحب وجود العامل  
 المقتضي لهما . ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنيا بالاجمال  
 وَالْمُفْرَدُ اَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا اَعْتَمِدُ  
 وَالَامَ جَرَّ دُونَ مُضْمَرٍ اِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَفِيثَ اَوْ اَمْرٍ كَذَا  
 وَمَا لَتَعْرِيفٍ اِذَا عَدَّتْ هُنَا فَاِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِلَفْظِ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعه على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحو يفتح الداخل  
 منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم \* اما الباء  
 فتكسر مطلقا كيفما وقعت \* واما اللام فتكسر ايضا اذا كانت للجر مع الضمير

الْعَتَلُ وهو بآء المتكلم ومع الظاهر غير المُستَغَاثِ . فتندرج فيها لام كُنِي ولام الجحود .  
وتجري على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجيء في موضعه \*  
وأما حرف التعريف عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف  
تظايره \* وبتعيين الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام  
والتسوية والنداء وتاء القسم وسين الاستقبال والناة والكاف ولام التوكيد والجواب  
والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جمهور  
العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُقَيَّدُ      فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حِكْمٍ يُوجَدُ

أي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقَيَّدُ بشيء من الأحكام . وهو يشمل  
الحروف المفردة اللاحقة او اخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة  
مَا يُضْمُ كَيْمِ الجَمْعِ في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يُفْتَحُ كالنَاءِ في نحو لَات . ومنها ما  
يُكْسَرُ كالكَافِ في نحو أياك . ومنها ما هو ساكن كمنون التوكيد الخفيفة \* وكذلك  
للمركبة كند بالضم وسوف بالفتح وجيز بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد  
فيه جميع احكام البناء كما ترى

## باب الحروف المختصة بالاسم

### فصل

في احرف الجر

مِنْ عَن وَفِي لِمُطَلَقِ اسْمٍ وَعَلَى      تَجْرُ وَالْبَاءُ وَوَلَامٌ وَإِلَى

أي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً  
كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكرة كمنزلت في دار وهلم جرا من غير  
التعيار شيء من القيود التي سنذكر لغيرها \* وأما معانيها فمن لا بداء الغاية نحو  
خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من  
الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل .  
والتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً

كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو ارضيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أمّ الباب ولذلك يقدمونها في الذكر \* وعن للجواز نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لا يبه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو احببت حبّ الخير عن ذكر ربي اي فوقه \* وفي الظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الامير في موكب . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عفوك إلا هفوة \* وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى الثلك تحمكون او معنى نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

## كقول الشاعر

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد  
 والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة نلى حين غفلة \*  
 والبإة للإصاق نحو مررت بزبد . والتعدية نحو ذهبت بمرو . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنبه . والمصاحبة نحو جاء بأهل . والظرفية نحو أقمت بالدار . والبدل نحو النفس بالنفس . والمقابلة نحو هذا بذلك . والقسم وهي اصل حروفه . ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله \* واللام للملك نحو المال لزبد . والاختصاص نحو السرج للفارس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو

## هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا لِلْوَيْ وَابْنُوا لِلْغُرَابِ فَكَلَّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ  
 والتعدية نحو ما أجمع زبداً للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعّال لما يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل . وبدونه نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى وهو قليل \* ولك لانتهاء الغاية الزمانية نحو أتوا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى . والمصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حباً او بغضاً من أفعال تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زبد وتريد

## احب الي من اخيه

وظَاهِرٌ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَ وَالْتَأَى لِلَّهِ وَرَحِمَنٍ وَرَبِّ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورهما اسماً ظاهراً . والتاء تختص من الاسماء  
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافاً الى الكعبة او ياء  
المتكلم فيقال تَأَلَّه تَأَلَّه وتَأَلَّه وتَأَلَّه وتَأَلَّه وتَأَلَّه وتَأَلَّه . والاول هو المشهور في الاستعمال  
وما يليه نادر \* واما معانيه فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم .  
والتعليل نحو رب ارحمهما كما ربياني صغيراً . والتنظير نحو اجعل لنا الهماً كما لهم آلهة .  
وقد تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة  
كالالف . ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرُبَّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرْفَا

اي ان رُبَّ تختص بالنكرة الموصوفة نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ زارنا . وذلك لانها منزلة  
منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورهما غالباً في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه  
بالصفة \* واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضياً كما رأيت لان معناها لا يتحقق  
إلا في ما قد وقع \* وحتى تختص بما كان آخرًا نحو سمعت حتى المغرب . او متصلاً  
بالآخر نحو مهرت حتى الفجر . واما معناها فرب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء  
الغاية زمانية كما مرَّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأيتها \* واعلم ان مجرور حتى  
يحمل ان يكون داخلياً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالراس هنا فانه يحمل ان  
يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون  
غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم تقم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها .  
فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف إلى فان الاكثر فيها  
عدم الدخول . ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة \* واعلم ان رُبَّ تختص بالنكرة  
اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو رُبَّما زيدٌ

قائمٌ وعليه قول الشاعر

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المهارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو رُبَّما قام زيدٌ وعليه قول الآخر

ورُبَّما فات قومًا جلُّ امرهم مع الثاني وكان الحزم لو عجلوا

واماً مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة

لان الفصل بالزائد كلا فصل

وَمَنْذُ وَمَنْذُ لِلزَّمَانِ اسْتِعْمَالًا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مَنْذُ وَمَنْذُ مُتَخَصَّصَانِ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا لَا مُبْهَمًا وَمَاضِيًا  
اَوْ حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا . فَيُقَالُ مَا رَأَيْتَهُ مَنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ اَوْ مَنْذُ الْيَوْمِ \* وَعَدَا وَأُخْتَاهَا  
يُجْرُ بِهِنَّ عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرَفَ جَرِّ بِشَرَطِ اَنْ لَا تُتَقَدِّمَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ مَا عَلِمْتَ فِي  
بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمَ عَدَا زَيْدٍ وَهَلَمْ جَرًّا \* وَاَمَّا مُعَانِيهِنَّ فَمَنْذُ وَمَنْذُ تَكُونَانِ  
لَاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةِ مَعَ الْحَاضِرِ \* وَعَدَا وَمَا يَلِيهَا لَا تَحْوِلُ عَنْ مَعْنَى  
الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ \* وَاعْلَمْ اَنْ مَنْذُ مُبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ . وَمَنْذُ عَلَى السُّكُونِ  
عِنْدَ الْجُمْهُورِ . غَيْرَ اَنْهُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تَضَمَّ نَحْوُ مَنْذُ الْيَوْمِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَي لِأَنَّ وَصَلَ وَمَا اسْتَفْهَامًا أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونَ اللَّامِ

اي ان كي تخنص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك . وهي  
حينئذ حرف تعليل كاللام وهما معها في تأويل المصدر اي جئت لزيارتك \* وكذلك  
مع ما الاستفهامية كقولهم كيتم يحذف اليها كما تحذف مع سائر احرف الجر اي  
لماذا . او ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع

اي يراد للنفع والضرر على ما مر وهو قليل \* وكل ذلك مشروط بان لا تقترب باللام  
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ " تُنَوَّى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ "

اي ان رُبَّ تُنَوَّى بَعْدَ هَذِهِ الْاَحْرَفِ فَيَبْقَى مَا بَعْدَهَا مُجْرورًا بِهَا فِي الصَّحِيحِ . وَمِنْ

الاول قول الراجز

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والاعيس

اي ورُبَّ بَلَدَةٍ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ \* وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ

فان احق فذي حنق لظاه يكاد علي بلتهب التهابا

اي فَرُبَّ ذِي حَنْقٍ وَهُوَ قَلِيلٌ \* وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الْاُخْرَى

بل بلد مل الفجاج قنمة لا يشتري كتانه وجهرمة

اي بل رُبَّ بَلَدٍ وَهُوَ نَادِرٌ

«وَرُبَّمَا» جَرَتْ ضَمِيرًا فُسِرًا      بِنَكْرَةٍ فَرَدًا لَغَيْبٍ ذُكْرًا

اي ان رُبَّ قد تُستعمل جازةً لضمير غيبة مفردٍ مذكرٍ مفسرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ تلي الأصح لأنه عائد على واجب التنكير وهو النكرة المفسرة له . وهذه النكرة تُنصب على التمييز مطابقةً للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّهُ رجلاً لقيته ورُبُّهُ امرأةً رأيتها ورُبُّهُ رجلين ضربتهما ورُبُّهُ رجلاً أكرمتهم وهلمَّ جراً .

وعلى ذلك قول الشاعر

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا      يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وهو مذهب البصر بين وعليه الأكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ      مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجزة قد يُضمَّن معنى حرف آخر من الحروف الجازة فيكون كالمردف له . وذلك ان من قد تُضمَّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طَرْفٍ خَفِيٍّ اي به \* وعن قد تُضمَّن معنى تلي نحو فانما ينجل عن نفسه اي عليها \* وفي قد تُضمَّن معنى الى نحو فَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأَصَابِيكُمْ في جذوع النخل اي عليها \* وعلى قد تُضمَّن معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه \* والى قد تُضمَّن معنى في نحو لِيَجْمَعَنَّكُمْ الى يوم القيامة اي فيه \* والباء قد تُضمَّن معنى من نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على نحو ان تأمنه بقنطار يؤدِّره اليك اي على قنطار \* واللام قد تُضمَّن معنى عن نحو قالت أولام لأخراهم ربنا هو لآء اضلونا اي عن أخراهم \* والكاف قد تُضمَّن معنى على نحو كن كما انت اي على ما انت \* وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوُّز في الفعل اسهل منه في الحرف فيضمَّن الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمَّن معنى يروى وتبقى الباء على معناها وهو

مذهب البصر بين



وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي اطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمّن معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تضمّن كل واحدٍ منهنّ معنى عند . نحو لن تُغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً . ولزبدٍ عليّ دينٌ . وهو اشعّ اليّ من اخيه . وكتبته الخمس من رجب . اي عند الله وعندني وهلمّ جرّاً \* وعن قد تضمّن معنى بعد نحو لتركبن طَبَقًا عن طَبَقٍ اي بعد طَبَقٍ \* وكذلك اللام نحو اقيم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمّنت اللام معنى مع كقوله

فلما تفرقتنا كآتي ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

اي مع طول اجتماع \* غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء دون آخر نحو هو اشعّ اليّ فانه يجوز ان يقال هو احب اليّ ولكن لا يقال افضل اليّ

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرِبُّهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النخاعة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في الدار . فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه \* وكذلك مع شبه الفعل مذكوراً نحو انا ضاربٌ لزبدٍ او مقدراً نحو الكتاب لعمرو اي حاصل له \* ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ ورب رجل كريم لقيته اذ لا ربط فيهما . ولا احرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زبدي لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها \* واختلّف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ . أَنَّ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ

« وَدُونَ ذَلِكَ الْحَذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ »

اي ان حرف الجرّ يحذف قياساً عن أنّ المشددة المفتوحة الهجزة وأنّ الخففة المصدرية

نحو وبشیر الذین آمنوا و عملوا الصالحات أن لم جنّات تجری من تحتها الانهار ای بأن لهم . ونحو حصرت صدورهم أن یقاتلکم ای عن ان یقاتلکم . والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة \* غیر ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأیت فان خیف اللبس نحو رجع اللص أن یسرق امتنع الحذف لانه یحتمل ان یکون المحذوف الی فیکون بخلاف المقصود \* وقد سمع حذف حرف الجر في غیر ذلك نادراً والاكثر حیثئذ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان تمود کفروا ربهم ای بربهم . ومنه قول الشاعر

تمرّون الدیار ولم تعوجوا کلامکم علی اذن حرام

ای تمرّون بالدیار وهو منصوب بنزع الخافض فی الاشهر وهو مذهب الکوفیین \* وشذّ الجرّ بعد الحذف کقول بعضهم خیر والحمد لله جواباً لمن قال کیف اصبحت ای بخیر لان حرف الجرّ لا یقوی علی العمل مضمراً . ولذلك یُغیّر فی محلّ أن وأن بعد الحذف فی اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فیهما خفی فلا ینظر المحذوف \* واعلم ان حرف الجرّ یجوز حذفه قیاساً فی غیر ما ذکر فی ما عطف علی مجرور بمثل الحرف المحذوف سواً کان العاطف متصلاً به کقول الشاعر

أخلی بذی الصبر أن یحظى بحاجته ومدین القرع للابواب أن یلجا

ای وهدم القرع . او منفصلاً عنه بلا کقول الآخر

ما لِحَبِّ جَلْدٍ أَنْ یُجْعِرَا ولا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فِیجْبِرَا

ای ولا لِحَبِيبٍ . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبقاً بمثله كما اذا قيل مررت بزید فتقول ازید التاجر ای بزید . او بعد ان الشرطية كذلك نحو أمرت بأیهم شئت إن زید او عمرو ای ان بزید \* وقد ذکروا له مواقع اخرى ستقف علی کل واحد منها فی موضعه ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءَ كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةً لِمَا تَلَا

” وَمَذُومٌ عِنْدَ رَفْعِ اسْمٍ بِلِي كَمَنْذُ يَوْمَانَ وَقَبْلَ الْجَمَلِ “

ای ان الکاف تقع اما بمعنى مثل . وكذلك عن وتلي اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق فتكون كل واحدة منهن مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء \* غير ان اسمية الكاف مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول

الشاعر

لو كان في قلبي كقدرِ قلامه حُباً لغيرك ما اثنك رسائلي  
وتارة في موضع النصب كقول الآخر  
وذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرُ لَعِبْتَ بِهِمْ اِذْ اَنْتَ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ  
وتارة في موضع الجر كقول الآخر  
يَبِضُّ ثَلَاثُ كَنْعَاجٍ جَمْرٍ يَصْتَحْكُنْ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ  
وهو عند سيبويه مخنص بالضرورة وعليه المحققون \* واستثنى ابن هشام الزائدة منها  
نحو ليس كمثلها شيء . والواقعة صلة كقول الراجز  
مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا فَبِهِ الَّذِي كَالغَيْثِ وَاللَيْثِ مَعَا  
فان الاسمية تمتنع فيهما . أما في الاولى فلان الاسماء لا تُزَادُ . وأما في الثانية فلانه  
يحتاج معها الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذفت صدر  
الصلة مع قصرها وهو مُنْكَرٌ \* وأما اسمية عن وعلى فهي مُقَيَّدَةٌ بوقوعها بعد من  
الجارّة على الاصحّ وعليه قول الشاعر

اراهُ تارةً من عن يميني يمرُّ وتارةً من عن يساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري وقول الآخر

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصَلُّ وَعَنْ قَبِيضٍ بِيَدِآءٍ مَجْمَلٍ

اي من فوقه \* وكذلك مُذٌّ وَمُنْذٌ تَكُونَانِ اسْمَيْنِ اِذَا وَقَعَ الْمَقْرَدُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا وَهِيَ  
حينئذٍ ظرفان معناهما أوّل المدّة ان كان الزمان ماضيًا وجميع المدّة ان كان حاضرًا .  
فيرقع الاسم بعدها على انه خبر عن احدهما في اصحّ المذاهب نحو ما رأيتهُ مُذٌّ يَوْمُ  
الجمعة او مُنْذٌ يَوْمَانِ اِىْ اَوَّلِ مَدَّةِ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَجَمِيعِ مَدَّةِ انْتِفَائِهَا يَوْمَانِ \*  
وبهذا الاعتبار اصحّ الابتداء بهما لانهما مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليهما  
والتقدير مُذٌّ مَا رَأَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اَوْ يَوْمَانِ ثُمَّ حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ الْمُضَافَتَانِ اليها لِتَقَدُّمِ مَا  
يدل عليهما \* وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها لتعيّن فيهما الظرفية وتكونان  
مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول

الشاعر

وما زلتُ مُذَّ حَطَّ السَّوَادُ بِعَارِضِي أَفْتِشُ فِي اَهْلِ الزَّمَانِ وَاَكْشَفُ

وقول الآخر

قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذُ ابتدلتَ ومثلُ ما لك ينفعُ  
 وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر  
 وما زلتُ محمولاً عليّ ضعيفتهُ ومضطلع الأضغان مذ انا يافعُ  
 غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما  
 قبلهما ولا يتقدم خبرهما عليهما . واذا أضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به  
 كما في سائر الظروف \* فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتهُ مذ يومين ترجحت  
 حرفيتهما معه ولا إضافة عند الاكثرين

## فصل

في إن واخواتها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانٍ فِي الْعَمَلِ كَأَنَّ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فت نصب المبتدأ وترفع الخبر نحو إن زيدا قائمٌ ولعلَّ الحبيبَ قادمٌ وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاوخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالنكيد والتشبيه وغيرها كما سيبيح . ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة \* واما معانيها فمعنى إن التوكيد . ومعنى كأن التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيدا اسدً . واما ان كان مشتقاً نحو كأن زيدا قائمٌ فهي للشك لان الخبر حينئذٍ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشئ لا يشبهه بنفسه \* ومعنى لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالمٌ لكنه غير عامل . او نقيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريمٌ . فان الاول يرفع توهم ثبوت العمل لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه \* ومعنى ليت التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود . او عسير الحصول نحو ليت الجاهل عالمٌ \* ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل

الصديق زائر . او المكروه نحو لعل العدو قادم . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني  
بالاشفاق \* وقد تحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني اخرى لم تثبت عند الجمهور  
فعدلنا عن ذكرها \* واما ان المفتوحة المحمزة فالاكثرون على انها للتوكيد لانها فرع  
عن ان المكسورة وانما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيبي . وهو  
مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسَطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن  
الظرف ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيدا لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع  
في غيرها كما مر \* وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه  
ايضاً نحو ان في الدار زيدا . وقس على ذلك مع بقية الاحرف \* واعلم ان محل جواز  
التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رابت . واما ان كان نكرة فلا بد  
منه نحو ان مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جريباً على حكم المبتدأ والخبر اللذين  
هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ابْتِدَاءِ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ  
"فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ أَنْ تُرِدَ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعُ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرُدُّ"  
"وَذَلِكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنْ وَفِي لَكِنَّا"

اي ان ان المكسورة المحمزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى  
الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً  
للفظ والرفع اتباعاً لمحلها من الابتداء الباقي اعتباره في المعنى . غير ان الرفع مشروط  
بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا قائم وعمره لانه لو قيل ان زيدا وعمره قائمان  
كان الخبر معمولاً لان من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او لتجرده في احد  
القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارده عاملين على معمول واحد \* ولما  
كانت ان المفتوحة المحمزة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً  
في المواضع التي تعاقب فيها ان المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف . وذلك

يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قادمٌ وعمرو لان  
معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معموليها سادة مسد مفعوليها  
وان كانت ما ولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ  
تُكسر همزتها فيقال علمت ان زيدا قادمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة  
كما ترى \* فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قادمٌ وعمرا تعين النصب لانها  
مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور \* ويقع ذلك ايضا في  
لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئا من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في  
المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول الشاعر

وما قصرت بي في التسامي خوولةً ولكن عمي الطيب الاصل والخال

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تُخرج الكلام عن الاخبار  
بالمُسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف  
من التوابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك، اولى واشهر \* وللحاجة في هذا  
المقام تفاصيل ومناقضات بطول استيفاءها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور

في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنْ فَهِيَ مَوْطِنُ الْجُمْلِ  
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان ان المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر  
مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائمٌ بلغني قيامٌ زيدا. بخلاف  
المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة مَوْطِنَ المفردات  
والمكسورة مَوْطِنَ الجمل. فان صح تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منهما  
والا تعينت احدهما بحسب موقعها \* وقد ذكرت الحاجة لكل فريق مواضع. منها  
لتعيين المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو ان الله واحد. او محكية بالقول نحو قال  
اني عبد الله. او جوابا لقسم لم يصرح فيه بالفعل نحو والله ان زيدا صادق. او  
خبرا عن اسم عين نحو زيد انه كريم. او صفة له نحو مرت برجل انه صالح. او  
صدر صلة نحو جاء الذي انه لييب. او في موضع الحال نحو قصدته واني واثق به.

او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن \* ومنها لتعين المفتوحة ما وقعت فيه فاعلا نحو بلغني أنك شاعر \* او نائب فاعل نحو سمع أنك راحل \* او مفعولا نحو عرفت أنك ناصح \* او مبتدأ نحو عندي أنك فاضل \* او خبرا عن امم معني نحو الحق أن العلم نافع \* او مضافا اليه نحو احببك مع أنك ظالم \* او مجرورا بالحرف نحو وثقت بأنتك امين \* ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرنني فاني اكرمه \* فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمي له ثابت \* او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف \* فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل \* او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسام ان الدار ملك زيد \* فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجر اي على انها ملكه \* او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك \* فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابها والمفتوحة على اضمار حرف الجر اي لانه عدو \* وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع \* واعلم ان المفتوحة لما كانت تاء وكل بالمصدر جاز ان تقع اسما لاخواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي أنك فاضل \* الا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادة مسد معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه نحو ليت أنك فقيه \* .

وعليه قول الشاعر

فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وما اذا زيدت على الكل انقضى حكم اختصاص ولها الكف اقتضى  
 "وذلك دون ليتها اذ لم تزل على اختصاصها فرجح العمل"

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على الأفعال نحو انما يوحى الي انما الحكم الله واحد وكانما يساقون الى الموت ومن ذلك

قول الشاعر

ولكنما اسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل امثالي

وقول الآخر

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما اضاأت لك النار الحمار المقيدا  
 وحينئذ تكف عن العمل فيقال إنما الله واحد وكأنتما زيد اسد وهلم جرا. وبهذا  
 الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان  
 يكون مدخولها صالحا له \* وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتا فانه لم يسمع دخولها  
 إلا على الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عملها لبقائه اختصاصها بالدخول على الاسماء.

وقد روي برفع الحمام ونصبه قول الشاعر

قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو إن ما عند الله باق وإن ما صبرت جميل فليست في

شيء من ذلك

وَحَفِيفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي إن وأن وكان ولكن قد استعملت  
 مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادى الى نقص احرفها وسكون او اخرها \*  
 ومن ثم جاز دخولها على الافعال. غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت  
 تشبهه في فتح او اخرها قبل التخفيف \* وأما أحكامها في الاعمال والإهمال فسياتي

تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تَهْمَلْ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ

وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِنَاسِخِ حِفْظِ الرَّسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يحدثه هذا التخفيف رجحوا إهمال إن المكسورة عند  
 تخفيفها فيرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً. غير انها حينئذ تلتبس بإن النافية لاتحادها  
 في الصورة فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر  
 النافية فيقال إن زيد لقاتم. ما لم نعلم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر

انا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

فانها لو قدرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام \*



واذا دخلت إن المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من  
 المبتدأ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكليّة . وحينئذٍ تدخل اللام على الجزء  
 الثاني من معموله نحو وإن كانت أمك كبيرة وإن وجدنا أكثرهم أفسقين . وهو الشائع  
 في استعمال العرب \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام  
 الابتداء او لاماً غيرها اجتناباً للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه  
 والاول هو المختار وهو مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَبِالْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرِ  
 وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدِّ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلِّمْ عَنِ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تُحمَل راساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً  
 بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل \* ولذلك يلتزمون افعالها ولكن على  
 وجه يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شان يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلاً  
 عاملة \* ولا يكون خبرها والحالة هذه الأجملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف  
 وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون  
 بقدر كقول الشاعر

شهدتُ بأن قد خطَّ ما هو كائنُ وأنتَ نحو ما تشاء وثبتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زعمَ الفرزدقُ أن سيقْتَلُ مَرَبَعًا أَبَشِرُ بطول سلامةٍ يا مَرَبِعُ

او بحرف نفي نحو أَيْحَسَبُ أن لم يره أحدٌ . او اداة شرط نحو وأن لو استقاموا على  
 الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها \* ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تَدْفِنَنِي بالفِلاحةِ فإني أخافُ إذا ما متُ أن لا أذوقها

لانه لا يمتنع اعتراضها بينهما \* والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض  
 بها بين المتلازمين قل الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً \* فيكون دخولها بعد  
 المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يُفصل بها يتعين النصب الا اذا  
 كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون

هناك الأ مخففة كما سيجي ٤ . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر  
 عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فجادوا      قبل أن يسألوا بأعظم سؤل  
 فان كانت الجملة اسمية نحو وآخر دعوانم ان الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة  
 الفعل نحو وأن ليس للانسان إلا ما سعى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس  
 « وَأَجْرِيَتْ كَأَنَّ مُجْرَاهَا مَتَى      خَفَّفَتْ وَالْفَصْلُ بِقَدِّ وَلَمْ أَتَى »

اي ان كأن عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن  
 محذوقاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مَشْرِقُ النَّحْرِ      كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة النعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقد  
 كقول الشاعر

لَا يَهُوُّ لَنِكَ أَصْطِلَاةٌ لَفَى الْحُرِّ      بِ فَحَذَّوْرُهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلْمَا

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبْجُونِ إِلَى الصَّفَا      أَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ  
 وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك  
 فلا حاجة الى النصل \* وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين  
 وَأَهْمَلْتُ لَكِنَّ إِذْ تَخَفَّفُ      فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ  
 والمعنى فأجريت مجراها \* ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقا بينهما لان الواو لا تدخل  
 على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك فرى وما كفر سليمان  
 ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك \*  
 ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي ٤ في موضعه



## باب الحروف المختصة بالفعل

## فصل

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعًا بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بأن وكى المصدريتين ولن وإذن . وتختصر النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده باضمار أن لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنَعُ

اي انهم استعملوا أن في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أن ازور القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتننة لانه يناسبها . ويمتنع وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعده نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقيلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً لتجرده \* غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعده مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف \* واما الواقعة في غير ذلك فهي المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ إِذْ هِيَ لِلجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله \* فان لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف الجرودة عن اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم إذن ان تكون صدر الجواب الذي يجاب بها وان تكون متصلة بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إذن اكرمك جواباً لمن قال اريد ان

اترورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذَنْ اكرمك او اِذَنْ انا اكرمك او اِذَنْ اظنك صديقاً أهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تحطّي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحققاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال \* وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زررتني اِذَنْ اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بثلمها

وامكنني منها اِذَنْ لا اُقيلمها

اي والله لئن عاد لي \* واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية وانقسم وعلى

ذلك قرئ واِذَنْ لا يلبثوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذَنْ والله نرهبهم بحرب

تُشبُّبُ الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيهما . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل وممولاتها فلم يعتد

بفصلها . والقسم زائد يوثق به للتأكيد فيغتنر الفصل به كما مر

فَاِنْ تَلَّتْ عَطْفًا عَلَيَّ مَا لَا مَحَلَّ لَهُ فَانْتَ بِالْخِيَارِ فِي الْعَمَلِ

اي ان اِذَنْ اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز اعمالها والفاء وما . وذلك انما يقع في المطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذَنْ اكرمه او فاِذَنْ احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا عمل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اِذَنْ وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض اللام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى \* واما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حفظ لها في العمل \* على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطابقة لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو \* واما ان فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرِّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً وتقديراً. فيكون النصب حينئذ بان الضمرة بعدها لا بها كي المصدرية التي سبق الكلام عليها \* وهو مذهب سيدويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَا مٌ عَلَّتْ أَوْ تَجِدُ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْتُ حَتَّى أُكْرِمَ مَكً. او للغاية نحو صُمْتُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ \* وَيُشْتَرَطُ فِي التَّعْلِيلِ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا اِنْ يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتُ. او فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَا كَانَ اسْتِقْبَالَهُ بِالنِّسْبَةِ اِلَى مَا قَبْلَهُ نَحْوُ مَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ. فَاِنْ الدَّخُولُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ اِلَى زَمَانِ السَّيْرِ لِأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ. وَاِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ اِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ. فَاِنْ أُرِيدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَى الْحَالِ حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا عَلَى سَبِيلِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ كَأَنَّهَا حَاضِرَةٌ اِمْتَنَعَ النَّصْبُ لِامْتِنَاعِ اَضْمَارِ أَنْ قَبْلَهُ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلِاسْتِقْبَالِ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ حَتَّى حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا نَجْرُودًا. غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَدُّ اِنْ يَكُونُ فَضْلَةً لِيَسْتَقِلَّ مَا قَبْلَهَا بِدُونِهِ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ فَصَارَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً. وَاِنْ يَكُونُ مُسَبَّبًا عَمَّا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَهُمَا الْاِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ وَجِبَ الْاِتِّصَالُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَهُمَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْغَايَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَا. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَرَضٍ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ. فَاِنْ مَا بَعْدَ حَتَّى يَحْتَمِلُ اِرَادَةَ الْحَالِ حَقِيقَةً بِالنَّظَرِ اِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ أَوْ حِكَايَةً بِالنَّظَرِ اِلَى زَمَانِ الْمَرَضِ الْمُنْقَلَبِ لَهُ. وَهُوَ فَضْلَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَ حَتَّى. وَمُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا لِأَنَّ اِنْتِفَاءَ الرَّجَاءِ مُسَبَّبٌ عَنِ الْمَرَضِ \* وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ اِمْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ كَانَ سَبْرِي حَتَّى ادْخَلَ الْبَلَدَ لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَتَّى عَمْدَةٌ لِكُونِهِ خَبْرًا فَلَوْجِعِلْ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً بَقِيَتْ كَانَ بِلَا خَبَرٍ \* وَفِي نَحْوِ اصْوَمُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ لِأَنَّ الصِّيَامَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِغِيَابِ الشَّمْسِ \* وَكَذَلِكَ تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَاتْرَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ. وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كَيْ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى كَيْ الْجَارَةِ \* وَتُضْمَرُ اِيضًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا لِأَنَّ كَيْدَ النَّبِيِّ بَعْدَ كَانَ الْمُنْفِيَةَ مَاضِيَةً لِنَفْظِ نَحْوِ مَا كَانَ اللهُ لِيُظْلِمَهُمْ. او مَعْنَى نَحْوِ لَمْ يَكُنْ اللهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ \* وَاخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ اللَّامِ وَالْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ يَتَعَلَّقُ

بمخدوفٍ هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً للظلم . والتأكيده  
انما هو باعتبار ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين  
وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمَثَلًا  
اي واضمروا أن ايضاً بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول

الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قومٍ كسرت كعوبها او تستقبها

اي إلا أن تستقيم . او الى الانتهائية كقول الآخر

لأستسهلن الصعب او ادرك المني فما انقادت الآمال الأ لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يحتمل ان يكون المعنى اضربه إلا  
أن يمثّل أو الى أن يمثّل \* واعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه  
المعنى دون الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يقدر قبل او  
مصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضمر والنعل المنصوب بها لتلا  
يلزم عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له او امثال منه  
وقس عليه . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سياتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَهْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحَضَّانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .  
أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزورنا زيد فنكرمه . او بالفعل نحو ليس  
الشيخ حاضراً ففسأ له . او بالاسم نحو زيد غير قادم فننتظاره \* ويلحق به التشبيه  
الواقع موقعه نحو كانك امير علينا فنطبعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فنحدتنا .  
فان قصد بهما حقيقة معناها امتنع النصب \* وأما الطلب فيشمل الامر نحو زوني  
فأكرمك . والنهي نحو لا تخاصمني فاشتمك . والاستفهام نحو اين تذهب فاتبعك .  
والعرض نحو ألا تزورنا فنحسن اليك . والتخصيص نحو هلا لقرا فتستفيد . والتمني نحو  
ليتك عالم فتفيدنا . والترجي في الصحيح نحو لعلني احج فازورك \* وانما قيدنا الفاء  
بالسببية احترازاً من الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تزورنا فنحدتنا اي فما تحدتنا .  
والنفي والطلب بالمحضين احترازاً من النفي المأوّل بالاثبات نحو ما تزال تاتينا

فتمدّثنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صه فأحدّثك لان الفعل لا ينصب في هذه  
المواضع \* أمّا في الأوّل فلان المقصود نفي الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول .  
واما في الثاني فلان النفي مقصور على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فتمدّثنا . واما  
في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يعطف عليه المصدر المتأوّل مما بعد  
الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها \* وبهذا الاعتبار يمتنع النصب في نحو  
هل زيد اخوك فنكرمه لجمود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر  
يتصّدق من معنى الظرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه \*  
واختلف في الطلب بلفظ الماضي نحو رزقني الله مالاً فاتصدق منه . وباسم الفعل  
الماخوذ من لفظه نحو حدار فتسلم . والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتنال الفرج .  
والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَلِكَ أَقْتَنِي  
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْدًا وَفِيهِمَا غَلَبٌ

اي ان الواو التي هي للمصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد  
النفي والطلب كما مرّ . فيقال لا أزورك وتجرني وهل تظلمني وانصفتك وهلمّ جرّاً  
بالنصب على اضمار ان بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصّرف .  
ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني  
وقس عليه \* وكذلك تضمّر ان بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تأويل الفعل .  
وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً او من وراء حجاب او

يرسل رسولا . والفاء كما في قول الشاعر

لولا توقّع معترّ فأرضيه ما كنت أوثر إتراباً على تراب

والواو كقول الآخر

ولبس عباءة ونقر عيني أحب الي من لبس الشفوف

وتم كقول الآخر

اني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

فان هذه الافعال كلها تأوّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير الا وحياً او

إرسال رسولٍ ولولا توقع معتزٍ فأرضاً وُهٍ وهلمَّ جرّاً \* فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائرُ فيغضبُ زيدٌ هو الذباب لم تُضمَر أن لصحبة عطف الفعل عليه بدونها لانه في تأويل الذي بطير \* غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير الجحود . وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرَّ الكلام عليهما . غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تفترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة . فان اصله لأن لاثم أدغمت النون في اللام \* ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك \* واعلم أنهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يُسبَك معها فتكون في الحقيقة داخلة عليه \* وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأوَّل كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة \* ولا تُضمَر ناصبة في غير هذه المواضع الأشدوذاً كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه اي أن تسمع . او ضرورة كقول الشاعر  
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل انت مُخلدي  
اي ان أحضر الوغي . او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجوازم \* وأما إضمارها غير ناصبة نحو أفغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

## فصل

## في الجوازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةَ فِعْلاً وَوَلَامَ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةَ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختبها لَمَّا النافية ولام الامر وتقيضتها لا الناهية \* والأوليان نقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما ينضج اي ما قام وما نضج . غير ان المنفي بلم يحتمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلمَّا يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في



المثال . فيجوز ان يقال لم يقيم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لَمَا يقيم ثم قام لما علمت \*  
ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تزرنني اُعتب عليك بخلاف لَمَا . ويجوز  
حذف مجزوم لَمَا نحو قاربت المدينة ولَمَا اي ولَمَا ادخلها بخلاف مجزوم لم . وأما قول  
الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم  
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة \* والأخريان مُخلصانه الى الاستقبال لان  
الفعل الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمْتَ فَعَلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبْطِ  
اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو ان تعجل تندم لانهما قد ارتبطا ببعضهما  
لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد . وهو مذهب سيبويه والمحققين من  
اهل البصرة \* وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو  
الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنْتَهَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى  
مَهْمًا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك من يزرنني  
أكرمه بمعنى ان يزرنني زيد او عمرو او فلان أكرمه . ولذلك عملت عملها في  
جزم الفعلين كليهما كما رأيت \* وذلك يطرّد في جميعها اتفاقاً إلا كيفا فانها تعمل  
كذلك عند الكوفيين قياساً على حيثما وإذما بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو  
كيفما تجلسن أجلسن والأفلا عمل لها اتفاقاً \* وكل هذه الأدوات أسماء على الاصح .  
غير ان ما قد تستعمل زمانية كقول الشاعر

وما تحي لا أرهب وان كنت جارماً ولو عد اعداءي علي لم دخلا  
فتكون حرفاً هناك \* وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الأي فانها  
معربة لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء \* واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على  
مكان او زمان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ومتى تقم نذهب فهو ظرف . وغيره  
ان كان مجرداً نحو من يطلب يجد فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو من تضرب

أضرب . او مفعول مطلق نحو أي سير تسيّر أتبعك \* واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر المحققين على انه الشرط فيهما \* وكل هذه الاءاء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان ونع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جر نحو بن تذهب اذهب . او مضافاً نحو غلام من تضرب اضرب لم يغير شيئاً من حكمه لان المجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مرّ وهو معمول لما بعده \* وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده لتجرّد نحو ان من يطلب يجد وليس ما يسرك يعجبني وما شاكل ذلك \* ومن هذا الباب ما لا يجزم الاً ملحقاً بها وهو حيث واذا لانها تكفهما عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصيران مثل ان في الإيهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو ان وانى ومتى وان وان وكيف عند من يجزم بها

وَيَجْزِمُونَ بِإِذَا فِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَدْرٍ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر  
واذا نصبتك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرمخ فيها معنى ان الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت \* وانما اعمالها في الشعر حملاً لها على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بد عند اعمالها من تجرّدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة \* وربما سلخت متى عن الشرط فأشملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما أمليك الفتر انفع غير ان اهمالها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بَيًّا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيًّا

وَالشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صَرَفَ وَالْجَوَابَ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُبْنَى عَلَيْهِ باعتبار كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً. لانه يُترتب على الاول كما يُترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يُترتب الجزاء على العمل . ومن ثمَّ وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء \* والشرط يختصُّ بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي \* وأما الجواب فلا يقيد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع النعرات مضارعين نحو ان ينتهوا يَغْفِرْ لَمْ . وماضيين نحو وان عُدتم تُدنا . والاول مضارعاً والثاني ماضياً نحو ومن يَقُمْ ليلة القدر ايماناً وانساباً غُفِرَ لَهُ . وبالعكس نحو ومن كان يُرِيدُ حرث الآخرة نَزِدْ لَهُ في حرثه \* ويقع الجواب فعلاً انشائياً نحو وان كنتم تحبون الله فاتَّبِعُونِي . وفعلاً جامداً نحو ومن لا يُحِبِّ داعي الله فليس يُهْجِرْ في الارض \* واعلم ان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لغةً ضعيفة لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعاً عنه . ولذلك خصه قومٌ بالضرورة كقول الشاعر

ان تَصْرِمونا وصلناكم وان تصلوا ملائمٌ انفسَ الاعداء اِرهاباً  
وجعلوا ما سُمِعَ منه كالحديث المذكور آنفاً من نواذر الكلام التي لا يُقاس عليها  
وَجَازَ رَفَعٌ فِي مَضَارِعِ بَلِي مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لِضَعْفِ الْعَمَلِ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرني أُكْرِمُكَ . او في المعنى فقط نحو ان لم تَزُرْني أَغْضَبُ \* وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب البعيد \* واختلفت والحال هذه في الترجيح بين الجزم والرفع والاكثر على ترجيح الجزم لانه الاصل وقد امكن استعها به فهو اولي . وعليه الآية ومن كان يريد حرث الدنيا نُؤْتِهِ مِنْهَا \* واعلم ان المضارع المنفي بَلَمْ في هذا الباب يُجْزَمُ بها لفظاً وبأداة الشرط محلاً لا ممتنع تسليط العاملين جميعاً على لفظه \* وبعض النحاة جعل المضارع المبني كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن اذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أُسْمٍ إِذِ الْخُدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيخص بالفعل خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية نحو وان يمتسك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يخذ لكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلُّ مَا لَا يُؤْتِرُ الْحَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيبيح . يربط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً . وذلك يكون في الفعل الطلبي والجامد والجملة الاسمية كما مر . وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن نكفروه . وان توليتم فما سألتكم من اجر . وان تعاسرتم فسترضع له اخرى . وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك . وذلك اما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلانه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه اداة الشرط استقبالا آخر \* واما في الجامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها . وذلك اما في الجامد والجملة الاسمية فظاهر . واما في المنفي بما او إن فلان الاولى لما صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها . ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على تعينه للعال \* واما في الفعل المقترن بقدر فلانها تجعل الماضي متحقق المضى فلا يمكن صرفه الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الانشاء فيشبه الافعال الطلبية \* وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر  
فمن لم يمت في اليوم لا بد انه سيعاقله جبل المنية في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . وندر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا استمتع بها \* واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها وهو يؤثر في لفظ مموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال \* وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في

المضارع نحو وان تعودوا تعدّ . ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب .  
 وأما في الجواب فقد يكون تاثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول . او معنى فقط  
 كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب . وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة  
 الى ربطه بالفاء \* فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب  
 الربط \* وقد ضبط بعضهم التزام الربط يكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو  
 ضابط مطرد فعليك بالاستقراء

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا الْفَاءُ اقْتَضَى كَالْمَبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فَرِيضاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل  
 الجواب جملة اسمية . وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تاثير اداة الشرط  
 فيه . ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان  
 تزرنني فأكرمك بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه \* وكذلك قد تقدر قد مع  
 الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قبيصه قد من قبل فصدقته اي  
 فقد صدقت \* فان لم يكن معها شيء يمنع تاثير الاداة لا لفظاً ولا تقديرًا امتنعت  
 الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صبر ظفر . والمضارع  
 المنفي بلم نحو من حرص لم يندم \* واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء  
 مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مر نحو من يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو  
 لا يخاف . وان جعلت لمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تاثير حرف الشرط فيه فيجزم  
 نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها \* واعلم ان المبتدأ الذي يقدر هنا لا يكون الا  
 ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قتت فيقوم  
 زيد جعل ضمير الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ آتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزِمُهُ وَأَنْصِبُ قَصْدًا  
 فَإِنْ آتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرُدُّ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزرنني فتحدني أكرمك  
 جاز فيه الجزم عطفًا على لفظ ما قبله او محله والنصب على إضمار أن المصدرية \*  
 فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغير

لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستثناء فتجتمع فيه الالوجه الثالثة \* وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه بعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية \* واقوى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب \* واعلم انهم اجازوا اضراراً في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوه \* ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستثناء لا يصح قبل استيفاء الكلام . واجازه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبر المحذوف والجملة حال ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبِطُونَ جُمْلَةً اِسْمٍ بِاِذَا      اِنْفِجَاةٍ كَالْفَاءِ مَعَ اِنْ وَاِذَا  
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ "ذَاتِ خَبَرٍ"      وَاِلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ اَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل عليها ناسخ \* وعلى ذلك لتعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمراً حاضر \* وتعاقبا اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب يد من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون \* ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقُدِّرَ الشَّرْطُ بِاِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ      مُسْتَبِياً جَوَابَهُ كَأَسْأَلِ تَجِبُ  
وَجَازَ غَيْرُ الْمُحْضَرِ اِذْ لَيْسَ هُنَا      كَالنَّصْبِ سَبْكَ مُصَدَّرِ تَعِينَا

اي ان الشرط بقدر بعد الطلب بجميع انواع المذكورة في باب النواصب . وحكمه ان تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يقدر غيرها عند الحذف . وان يكون الطلب المذكور مستبياً لجواب الشرط المقدر ليتأتى معه تقدير الشرط المحذوف . ومن ثم يجزم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره اسأل فان تسأل تجب . وتس عليه نحو لا تدن من الاسد

تَسَلَّمَ وَهَلْ تَزُو. فِي أَحْسَنِ إِلَيْكَ وَهَلْ جَرًّا \* وَلَا يَلْزِمُ الطَّلِبُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ  
مَحْضًا كَمَا فِي بَابِ النَّصْبِ إِذْ لَا مَقْتَضِي هُنَا لِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَمَا هُنَاكَ . فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ  
صَهْ أَحَدُتْكَ وَنَزَالَ أَنْظُرْتُكَ وَرَزَقَنِي اللَّهُ مَالًا أَنْتَدَّقُ مِنْهُ وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَهُم  
النَّاسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ بِخِلَافِ الْجَوَابِ الْمَقْرُونِ بِالْفَاءِ \* فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الطَّلِبُ  
مُسَبِّبًا لِلْفِعْلِ نَحْوَ دَرَمٍ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ضَعْفَ الْجَزْمِ لِعَدَمِ الدَّاعِي إِلَى تَقْدِيرِ الشَّرْطِ \*  
وَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ الطَّلِبِ لِأَنَّهُ يَنْسَبُ الشَّرْطُ فِي احْتِمَالِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ وَلَا  
يَقَعُ بَعْدَ النِّفْيِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ عَدَمِ الْوُقُوعِ كَمَا يَقْتَضِي الْإِيجَابُ تَحَقُّقَ الْوُقُوعِ فَلَا يُجَزَمُ  
الْجَوَابُ بَعْدَ هَذَا كَمَا لَا يُجَزَمُ بَعْدَ ذَلِكَ \* وَيُشْتَرَطُ فِي النِّهْيِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الْمَقْدَرُ  
بَعْدَهُ مُنْفِيًا لِيَكُونَ الْجَوَابُ مُرْتَبًا عَلَى النِّفْيِ الْمُنَاسِبِ لِمَعْنَى النِّهْيِ . فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَثَالِ  
السَّابِقِ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَإِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَسَلَّمَ . وَضَابِطُهُ أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيرُهُ إِنْ قَبْلَ  
لَا النَّاهِيَةَ عَلَى جَعْلِهَا نَافِيَةً كَمَا تَرَى فَلَا يُقَالَ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَهْلِكُ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ  
يُقَالَ إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَهْلِكُ \* وَالشَّرْطُ الْمَقْدَرُ بَعْدَ الطَّلِبِ الْجَامِدُ يُؤْخَذُ مِنْ لَفْظِ مُرَادِفِهِ  
الْمَشْتَقِّ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ صَهْ أَحَدْتُكَ إِنْ تَسَكَّتْ أَحَدْتُكَ . وَقَسْ نَظَائِرُهُ عَلَيْهِ

وَعَاضَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى      مُقَدِّمًا كَالْعَبْدِ حَرٌّ إِنْ وَفَى  
وَمَا بِهِ أَخْبَرَ عَمَّا قَدِّمًا      فَوَجَبَ الْخُذْفُ لِذَلِكَ مَعَهُمَا

أَيُّ أَنَّهُ يُعْتَاذُ عَنِ الْجَوَابِ الَّذِي شَرْطُهُ فِعْلٌ مَاضٍ بِمَا يَتَقَدَّمُ أَدَاةَ الشَّرْطِ مِنْ جُمْلَةِ  
يُكْتَفَى بِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ كَمَا فِي مِثَالِ النِّظْمِ . أَوْ بِمَا بَلِيَ الشَّرْطُ مِنْ خَبَرٍ عَنْ اسْمٍ  
سَابِقٍ نَحْوِ أَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَهْدُونَ \* وَإِنَّمَا اخْتَصَّ ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ بِكَوْنِ الشَّرْطِ  
مَاضِيًا لِيَكُونَ عَلَى وَجْهِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ عَمَلُ الْأَدَاةِ فَيُضَعَفُ طَلِبُهَا لِلْجَوَابِ . وَهُوَ يُشْمَلُ مَا  
كَانَ مَاضِيًا لَفْظًا كَمَا رَأَيْتَ . أَوْ مَعْنَى نَحْوِ سَتَنْدَمُ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ . وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَا اعْتَبِرَ  
بِهِ عَنِ الْجَوَابِ دَلِيلًا عَلَيْهِ فَيَقْدَرُ مِنْ مِثْلِ لِنَظَرِهِ الْأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّنْصِيحُ بِهِ فِي  
الْمَسْئَلَتَيْنِ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ كَمَا عَلِمْتَ

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِنْ لَمْ يَلْحَقَا      ذَا خَبَرٍ أُجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا  
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يُرْجِحُونَهُ      لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمها ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه  
 جعل الجواب للسابق منهما فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَقُمُ زيدٌ والله  
 أَقَمَ والله ان جاء زيد لا كرمته \* وأما ان تقدمها ما يطلب الخبر فيرجع بعده  
 جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يُساق  
 لمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالجزم فيها  
 جميعاً \* وقيل لا يخصص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق  
 المعنى عليه بخلاف القسم \* واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل  
 والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثير ماله بخيل . ومنه قول  
 الشاعر

وان الكشيبة الفرد من جانب الحمى المي وان لم آتِه لحبيب  
 ويُقال لها حينئذ ان الوصلية \* ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو  
 ان زرتني ازرك وإلا فلا . او احدهما نحو زرتني وإلا أعتب عليك . فان كان لك  
 عذر فلا . اي وان لم تزي فلا ازورك وهلم جرا \* وقد يُحذف الشرط معها بدون  
 لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرة مجزي بعمله ان خيراً  
 نغير . اي ان كان خيراً \* ونادر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من  
 يُسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعباً به . اي ومن لا يُسلم . فاعرف كل ذلك  
 وربما يجعل من مثل الذي نابذة للشرط فالجزم انبذ  
 وذلك حتم بعد ما انفي وهل لمن وما وأي طراً قد شمل

اي ان من قد يجعل اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو  
 من يطلب يجذب برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال \* فان وقعت هي او ما او اي بعد  
 ما النافية وهل وجب اجراً وجرماً هذا المجري فيقال ما من يقوم اقوم معه وهل اي  
 شيء تريد تعطيك . وذلك لان ما تخصص بنفي الحال وهل تخصص بالاثبات كما سيأتي  
 في المسائل المنثورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا  
 تحتل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه

قول الشاعر



وقدر ككفتِ القرر لا مستعيرها يُعارُ ولا من ياتها يتدسم  
والهمزة لا تختص بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها  
ايضاً فيقال آمن بقم بقم معه بالجزم كما ترى \* واعلم ان من هذا القبيل اذا النجائية  
لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيدا فاذا من يزوره بكرمه بالرفع غير  
انه قد يُضمر بعدها مبتداً فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة فتبصر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ اقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْصاً  
فَمَا نَفَى جُزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبَ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة  
الإعراب . فما وضع للنفي من الجوازم وهو لم وأعماً يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت  
آنفاً . والنواصب وبقية الجوازم تُخلصه الى الاستقبال \* فان وقع الماضي شرطاً او  
جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع .  
وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معني مجزوماً محلاً \* وبهذا  
الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغير معناه

## باب ما يعمل من الحروف المشتركة

### فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبَّهِ تَمَّ الْحَقِ مَوْصُولَةٌ بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

اي ان ما النافية تُلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شبيهاً تاماً وذلك في جمودها  
وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة  
الباء في خبرها . والمشهور في عملها اربعة شروط . الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها  
ولا مموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في ممولاتها لضعفها \* والثالث ان  
لا تزداد بعدها ان لانها لا تقوى على العمل مع الفصل \* والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها  
بالا لان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس \* وكل هذه الشروط تدخل

تحت الشرطين المذكورين في النظم \* فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً . والّا أهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمروٌ ضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرٌ وما إن عمروٌ كريمٌ يرفع الجزء من مبتدأ وخبراً \* غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر  
 باهبة حزمٍ لُدّ وان كنت آمنًا      فما كلّ حينٍ من توالي مواليا  
 بخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر  
 وقالوا تعرفها المنازل من منى      وما كل من وافي منى انا عارف  
 واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهلونها مطلقاً لانها لا تخص قبيل كما هو القياس . ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يُنْقَضُ نَفِيَهُ رُفِعَ      مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها . وذلك يكون في الخبر كما مر . وفي المبدل منه اذا وقع بعد الأ نحو ما زيدٌ شيئاً . الأ شيء لا يُعبأ به . وفي المعطوف عليه ييل ولكن نحو ما زيدٌ قائماً بل جالسٌ وما عمروٌ مقبلاً لكن راحلٌ . وذلك على اتباع البدل لمحل الخبر قبل دخول ما . وتا ويل المعطوف خبراً لمبتدأ محذوف اي بل هو جالسٌ ولكن هو راحلٌ \* ويجوز في ما بعد الأ نصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه \* فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيدٌ شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً بأخبار المبتدأ قبله \* فتدبر

وَأَلْحَقَ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا      مَعَ نَكْرَةٍ كَلَا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقوا ان النافية بما في العمل لمشابهتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقول شاعرهم  
 ان المرء ميتاً بانقضاء حياته      ولكن بان يبغى عليه فيخذل  
 والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بالأ نحو ان هذا الا ملك كريم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت \* ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها أحط رتبة منهما لضعف شبهتها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة

بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَت في النكرات دون المعارف كما رأيت في  
مثال النظم لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل التجاز ايضاً وعليها قول

الشاعر

تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلى اَرضِ باقِيا      ولا وَزَرَ مِمَّا قَفِى اللهُ واقِيا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلبِ لا انا باغِيا      سواها ولا في حُبِّها مَتراخِيا

وقيل انه لم يُسَمَّعْ اِعمالها الا في الشعر كما رأيت \* والغالب في خبرها ان يكون

محدوفاً كما في قول الشاعر

من صَدَّ عَن نيرانِها      فانا ابنُ قيسٍ لا بَراخُ

اي لا بَراخُ لي \* واعلم انه يُعْتَبَرُ في اِنْ ولا من الشَروطِ ما اعْبُرُ في ما . وانتقاص نفي

الخبير يُبْطِلُ عَمَلِ الجَمِيعِ اذا كان بِنَفْسِ الا . فان كان بما هو بَعِنِها لا يَبْطُلُهُ وبيكون

هو المَعْمُولُ حينئذٍ نحو ما زيدٌ غَيرَ شاعِرٍ وَاِنْ عَمَرُو سَوى كاتِبٍ ولا كاتِبٌ غَيرَ

قارِي \* وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ التَّاءُ عَلى لا " فَسَقَطَ      اسْمٌ وَفِي الزَّمانِ اُعْمِلَتُ فَفَقَطُ »

اي ان التَّاءَ زيدت على لا نصارت لات وحينئذٍ التزموا حذف اسمها لان التَّاءَ قد

صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العَمَلِ في مَمولين . نحو ولات حين

مناصٍ بالنصب في قِراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان

العرب \* ومن ثم اوجبوا ان يكون مَمولاًها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت

منهما على المحذوف . ولم يُعْمَلِها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رايت

او ما يرادفه كالساعة والاولان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ البُغاةُ ولاتِ ساعَةَ مندمٍ      والبغِيُّ مرْتَعٌ مَبْتغِيهِ وخِيمُ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها \* وللخاتمة في هذا

المقام كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منه على ما ذُكِرَ وهو المعول عليه عند الجمهور

وَاعْلَمُ بِان نَفِي لا يَحْتَمِلُ      فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيها اَعْدَلُ

وَفي هَنا تَحْتَمِلُ الكُلُّ فِلا      تَعَبًا بِمَنْ عَيْنَ مَعها الاوْلا

لتي ان لا تحمل ان تكون لني الواحد خصوصاً او لني الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم \* وهي في هذا الباب تحمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي \* فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلا ن او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

## فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفِيِّ الْجِنْسِ نَصّاً فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لني الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينبغي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الاثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه \* واعلم ان لا انما تكون لني الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير مثني ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملة لني الجنس عموماً ونفي قيد الاثنية او الجمعية . فاذا قيل لا رجلا ن في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لني الجنس او لني الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون زبيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكَ النَّكَرَةُ اسْمًا مَفْرَدًا تَبْنُ كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَهْدًا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آنفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبني على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظ البناء نحل الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما \* واختلف في علة هذا البناء والاكثرون على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع

البناء وهو مذهب سيبويه \* واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به  
شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء \* واذا  
دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زادر وغضبت من  
لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به  
فتكون لامعترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب  
وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمِ افْتَحَ اِنْ تَرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكَسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على التثنية ايضاً طرداً لبلب  
المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والتثنية

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجده عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب  
واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كنون مسلمين لا كتنونين رجل فلا ينافي البناء

وعليه يروى بهما قول الآخر

لا سايفات ولا جاواء باسلة نقي المنون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرُودِ إِذْ يَأْتِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يعمُ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه به ينصب معرباً لكرهتهم تركيب ثلاث  
كلمات فيقال لا غلام سفر حاضر ولا طالباً علماً . وجوداً بالنصب فيهما لفظاً \* وقد  
يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب  
فيقال لا طالباً علماً بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب ككلمة على نسق  
واحد . وهو مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما  
منعت \* واعلم ان المفرد ايضاً قد يعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحو  
مُصْرَحاً معه باللام كقولهم لا ابالة ولا يدى لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع  
اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا ابالة في الدار . ويشتراط في متعلقها ان يكون  
صفة للاسم لا خبراً عنه ليكون متممًا له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما في  
المثال الاول اي موجود او مذكور كما في المثال الثاني . فان جعل خبراً قيل لا اب

له ولا يدين لك باسقاط الالف واثبت النون \* وهو عند الاكثرين مقصور من  
المفردات على الاب كما مر . والاخ كقول الشاعر  
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى العيمى بغير سلاح  
وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيهما كقولهم ثوب لا كمى له وقولك لا  
كاتبى للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اعْتِمَادًا مَعَهَا فَتُلغَى عِنْدَ فَصْلِ اَبْدًا  
وَحَيْثُ تُلغَى جِيْ بِهَا مُكْرَرَةً فِي الْفَصْلِ اَوْ فِي نَفِيْ غَيْرِ النَّكْرَةِ  
اي انه يشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلًا بلا كما رأيت فان  
فصل بينهما وجب إلغائها \* وحيثما ألغيت وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون  
عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجل ولا  
امرأة ولا زيد عندنا ولا عمرو بالرفع فيهما \* أما الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء  
الجنسية مع المعرفة \* وأما التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها  
ومع المعرفة ليكون التعداد قائماً مقام الجنسية \* واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في  
تاويل النكرة . وذلك يكون غالباً في الاعلام التي اشتهرت مسمياتها ببعض الصفات  
نحو لاحاتم في عصرنا اي لا كريم كحاتم . وعليه قول الراجز  
لا هيثم الليلة للبطي ولا فتى الآبن خيبري  
اي لاحادي حسن الهداء \* وقد يراد بالعلم الواحد من مسمياته كقول الشاعر  
وتبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحمى سليم الجوانح  
اي لا واحد من الزبود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلًّا أَوْ أَرْفَعْ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمَلِ  
وَالثَّانِي أَنْصِبْ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا  
اي اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز  
فتح اليمين ورفعها . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع  
فتح الاول \* فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع

فيقال لاحول وقوة بنصب قوة ورفعها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر  
 فلا أب وأبناً مثل مروان وأبنة إذا هو بالمجد ارتدى وتازرا  
 ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا \* واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون  
 على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من  
 معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار  
 منسوخاً بها . وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة \* واما الرفع الذي  
 ليس بعد الفتح فعلي الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في  
 ثاني المرفوعين بالعطف على اولها \* وكل ما رُفِع او نُصِب بعطف مصاحباً لا تكون  
 لا المصاحبة له زائدة لتأكيد النفي \* ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان  
 معلوماً نحو لا بأس اي لا بأس عليك . واكثر ما يحذفونه مع الأ نحو لا اله الا  
 الله اي لا اله موجود \* واختلف حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يُرْفَع بدلاً من  
 اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما عرفت \* واجازوا نصبه على الاستثناء لنية  
 التمام قبله على ما مر في باب الاستثناء \* ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي  
 لا بأس عليك

فإن خلا الأفراد أو خص أنصب معها أو أرفع مطلقاً في المعرب  
 اي فان فقد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفر ولا  
 جارية حضر لنا . او اخص باحدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفر  
 عندنا او لا غلام سفر ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً  
 فيجوز ان يكون كل واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً  
 له . وذلك مع تكرار لا كما رأيت \* فان لم تنكر نحو لا غلام سفر و جارية  
 حضر لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعه \* واما المفرد فيجوز  
 فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف منه على منصوب \* وكل ذلك يجري  
 على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

والنعت مثل العطف معها إذ وصل ومثله بدونها إذا فصل  
 اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا .

فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسلم  
المذاهب وانما لم تنون طلباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لمحل الموصوف بعد دخول  
لا او قبله على ما عرفت . فيقال لارجل كريم في الدار بالوجه الثالثة . ولا رجل  
حسن الوجه او راجباً فرساً عندنا بالنصب والرفع \* وأما المنفصلة عن الموصوف فتجري  
مجرى المعطوف بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة  
منها لعدم الداعي الى المشاكلة . فيقال لارجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا  
حسن الوجه او راجباً فرساً بالنصب والرفع \* وكذلك مع الموصوف الغير المفرد  
متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سنير جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة  
بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَتَحِّ بِدَلَا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا

اي ان البدل الصالح للمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب  
باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً  
بالاسم او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأمره \* وأما اذا لم يكن صالحاً للمل  
فيه نحو لا احد زيد ولا عمرو فيها فيتمتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَمَحْضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأِسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ تَقَعُ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لاتزال جارية على جميع الأحكام التي كانت  
لها في حالة النفي المحض بناء على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر  
إخلاقه بتحقيق النفي \* غير انه تارة تبقى كل واحدة منهما على معناها كقول الشاعر

أَلَا اصْطَبَارَ لَسَلَىٰ أَم لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْآفِي الَّذِي لَأَقَاهُ امْثَالِي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِشَيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

وتارة التمني كقول الآخر

أَلَا عُمَرَ وَلَّىٰ مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتْ يَدَ الْعَقْلَاتِ

واعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تمنى فيه من جميع مواقعها لان  
ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر



## باب التوابع

## فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا اشْتُقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدَ  
 وَمَا لِتَقْرِيرِ بِهِ يُوكَّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصَدُ  
 وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأِعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ  
 اي ان التابع الذي يوضع متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الامامُ الاكبرُ فهو النعت .  
 او جامداً نحو قال الامام عبد الله فهو عطف البيان \* والذي يقرر امر متبوعه نحو  
 جاء الاميرُ نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرف نحو جاء زيد اخوك  
 هو البدل . والذي يتبع ما قبله بواسطة حرف نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق \*  
 وكل ذلك يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

## فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِصَ بِالصِّفَةِ  
 اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسماً .  
 ويختص الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى  
 ما يوصف به وضمير الغائب محمول عليه طرداً للباب \* فان كان الاسم الظاهر معرفة  
 كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او  
 نكرة فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم \* وقد يكون النعت لمجرد  
 المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او  
 التوكيد نحو مضي امسي الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل \* وقد يكون  
 لبيان الواقع فقط مجرداً عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغراب الأسود  
 قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر  
 كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا  
 وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وهو بضمير له الربط يقتضي وصفاً عليه بأشتقاق قد قضي  
 والشاهد العدل ونحوه على تأويله بالوصف معنى حملاً

اي ان النعت يقتضي ان يربط بضمير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك  
 لاجل تقييده به وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقتضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً  
 لان الوصف لا يكون جامداً والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم  
 الفاعل والمنعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل \* وأما قولهم شاهد عدل فمحمول  
 على تاويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين او على تقدير  
 مضافٍ محذوفٍ اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين \* واعلم ان المصدر المنعوت  
 به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءه وا على قميصه بدم كذب اي كاذب وعليه مثال  
 النظم كما رأيت \* وقد يكون بمعنى المنعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي  
 وموثوق به \* ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون  
 مفرداً مذكراً مع الجميع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وأشبهه المشتق لفظاً ما جرى مجراه معنى كالفتي هذا أفترى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة  
 فيجوز النعت به كاسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتي هذا اي المشار اليه او الحاضر \*  
 وأما المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بتعلقاتها \* ومن هذا  
 القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب وأسماء العدد واسم الجنس القائم  
 بسماءه معنى يوصف به فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال ورأيت رجلاً  
 تميمياً اي منسوباً الى تميم ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد وعندي  
 رجل أسدي شجاع \* ويقاس على أسماء الإشارة الأسماء الموصولة المصدرية بالالف  
 واللام لان الذي قام مثلاً بمنزلة القائم وعلى ذي الصاحبية ذو الطائفة لاتحادها في

اللفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادها في المعنى . ومما يُنعت به من الجوامد ما التي يُراد بها الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمر ما جدع قصير أنفة أي لأمر من الأمور \* وقيل قد يُراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

أي لأمر عظيم . وهي على الصحيح اسم تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لما الحرفية . ولا يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمادة بالاجمال \* واعلم ان الاصل في النعت ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال له الحقيقي \* وقد يدل على معنى في متعلق المنعوت كما ستري وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النِّعْتُ فِي الْمَعْنَى لِمَا بَعْدَ كَنَجْدِ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حَمِي

وَكَأَنَّهُ يُجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَتَكْبِيرٍ لَهُ

لَكِنَّهُ كَأَنْفَعِلٍ فِي الْإِفْرَادِ يُجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

أي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرّ ويُقال له السببي لانه يتعلق في المعنى بما هو من سبب المنعوت أي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل الكريم أبوه وعليه مثال النظم كما رأيت \* وكأَنَّهُ يكون بحسب ما قبله في التعريف والتكبير مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتانيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانه \* فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقه في كل ذلك كما يطابقه الفعل فيقال جاء في رجل كاتب ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأة كاتبة وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يُقال رجل يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كهبوز وجريح وعلامة فلا يتغير عن لفظه في التذكير والتانيث \* وان رفع سببيه الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتانيث والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجل ذاهب غلامه وذهب غلاماه او غلمانها وذهبت جاريتاه او جواريه كما يُقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلم جرا \* وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلامك الضاربهما أنت وقس عليه فلا بُشنى ولا يُجمع الأعلى لغة يتعاقبون

كما مر في بحث الفاعل \* غير ان الجمع المحظور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير  
فجائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل \* واختلف في الترجيح بينه  
وبين الأفراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً  
كمرت برجال قيام عبيدكم فالتكسير اوضح وان كان منرداً او مثني فالأفراد اوضح \*  
واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع  
فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَأْوَلَةٍ

اي انهم ينعتون بجملة مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتملة على ضمير يعود الى  
المحكوم بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تاء ويلها بنكرة نحو لقيت رجلاً يركض اي  
راكضاً وفس عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أمرت على اللئيم يسبني فأعفت ثم أقول لا بعيني

فقيل جملة يسبني نعت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه نحلى بلام الجنس وهي  
لا تفيد تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة  
التعريف فيه وهو الارجح \* ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجل  
هل تعرفه ولا عندك غلام لانه كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب  
وذلك لا يكون الا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع  
ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في بابه \* واعلم انه اذا نعت بمنرد وجملة  
يقدم المنرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . وندر تقديم الجملة  
نحو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَبَيْنَ مَنْعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِلَ مَا لَمْ يَكِ النَعْتُ لِمُبْتَدَأٍ جَعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسّم لو تعلمون عظيم . ما لم  
يكن النعت لمبتدأ نحو مرت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبتدأ لما بوضعه  
فتشده الملازمة بينهما \* واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون  
نكراهما بين النعت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد ولكل  
نفس أجل إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عُدِدَ تَفْرِيقًا عَطْفٌ بِالْوَاوِ حَتْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثني والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجلان قيسي وشمسي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفقه . بخلاف المتفق فانه يُسْتغْنَى بِثَنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ عَنْ تَفْرِيقِهِ نَحْوَ مَرَّتَ بِرَجُلَيْنِ فَاضْلَيْنِ وَرَجَالٍ فَضْلًا . وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما

في قول الشاعر

إلى المليك القرم وأبن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم

ولا يكون العطف مع المتعدد الا بالواو لافادتها بمجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والجاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأم . ومنه قول الشاعر

يا لهف زبابة للحرث آل صايح فالغائم فالآنب

وُستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثني والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقير على سبيل النعت وانما يقال على سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطَعَ النَّعْتُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنَّعْتُ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ

وَآخِرِ الْمَقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقِ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعل نحو أعني \* وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث الخزومي . او تقريره نحو ضربته واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجم الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد \* وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء الحرث الخزومي الكريم بقطع الاخير . فان كان كلاً غير لازم جاز القطع فيه كلاً نحو الحمد لله الغني الحميد \* واذا أتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام

بانقلابه من إعراب إلى آخر ثم إلى آخر

وَتَقْتَضِي النِّكَرَةَ تَخْصِيصًا فَلَا يُقَطَّعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوْلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لانه اذا قطع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص \* واما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل

بتبعية الاول وعلى ذلك قول الشاعر

وَبِأَوْسِيٍّ إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشَعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

فانه اكتفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ اِقْطَعْ لِعَمَمُولِيهِمَا نَعْتًا شَمَلًا

اي اذا اختلف العاملان او عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا الفاضلان ورايت عمرا وقام زيد الكريمين \* ولا يجوز الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف \* وكذلك اذا اختلف العمل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبتهم اليهما \* وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جل وقال طلبا للاختصار \* واعلم ان من الامام ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الاشارة . وما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالضمير . وما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالعلم . وما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام \* والاشياء التي يُنْعَتُ بها هي الاسم المشتق والجماد الماؤل به وبعض المصادر والجماد كما عرفت \* واما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقاتها لا بها كما مر كان يرجع الى تلك المتعلقات وهي داخلة في الاشياء المذكورة \* وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو والنا له الحديد ان اعلم سابغات اي دروعا سابغات \* وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجري بشرط ان يكون المنعوت بعض ما قبله كقول بعضهم مينا ظعن مينا اقام اي منافق ظعن وفريق اقام . ونحو مينا دون ذلك اي ومينا قوم دون ذلك \*

وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالادم المراد به القيد فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله ادم ولا نقول القيد ادم \* وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي الصائت الجياد . وقس عليه

## فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَنْصِ عُمَرَ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز

اقسم بالله ابو حنص عمر ما مسها من تقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير ماؤل بالمشق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفة فصار اسماً كالنابغة ونحوه \*

والغالب فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه ببيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر بن الخطاب المكنى بأبي حنص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها \* وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً \* ولا يختص بالأعلام

خلاقاً لبعضهم فانه يكون في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يسميها ركباًن مكة بين الغيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا عامية فيهما كما ترى

وهو كنعن وفق متبوع جرى معتزلاً في طرفيه المضمراً

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرة فلا يعطف الضمير عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به \* واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض نحو لبست ثوباً جبة والاخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين

وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان  
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه  
في الجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد  
وملك لا يبلى \* والنخاعة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما  
لا يخفى على ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رَدْفَ الْبَدَلِ  
كَيَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَا عَمْرًا حَمِي قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءَ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان بفتح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل  
الطرح للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب  
عمرو بن عدي اللخمي فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه  
لانه يجوز ان يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب \* وكذلك حمي  
قومي الرجال والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للتبوع او بدل تفصيل منه  
لانه يجوز ان يقال حمي الرجال والنساء وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال  
يا اخي وحمي قومي فقط \* فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إما من جهة الصناعة كما  
اذا قيل يا اخي عمراً فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم  
المفرد لفظاً في النداء . وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال  
والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو أكرم  
النساء \* وإما من جهتهما جميعاً كما اذا قيل هند جاء زيد غلامها فان الغلام وان  
كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقد الرابط  
الحل بالمعنى \* ويدخل تحت هذا الضابط صور شتى يتعين فيها البيان ويمتنع البدل

منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُعَدِّثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف في عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على  
الضم . وقول الآخر



انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
 فان اقتران التارك بال يمتنع بدلية بشر لامتناع اضافته اليه \* ومنها نحو يا زيد  
 الحرث ويا ايها الرجل عبد الله وائي الرجلين زيد وعمرو اناك وكلا اخويك بكر  
 وخالد في الدار . فان كل ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء  
 على مصحوب ال وجعل العلم تابعا لاي المبهمة واضافة اي الاستفهامية الى معرفة  
 مفردة واضافة كلا الى المفرد وكل ذلك لا يجوز . واما قول الشاعر  
 كلا اخي وخليبي واجدي عضدا في النائبات ولام الملمات  
 فشاذا لا يلتفت اليه \* واذا قيل يا سعيد كرتز فان جعل التابع بيانا جاز فيه الرفع  
 والنصب كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلا لاقتضائه البناء على الضم .  
 فان كان غير منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلا على اتباع اللفظ لكونه  
 حينئذ مضموما غير منون وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب \* واعلم انهم ذكروا  
 فروقا كثيرة بين عطف البيان والبدل . منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس  
 في نية احواله محل الاول ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة اخرى .  
 ولا يجوز فيه القطع ولا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير ولا فعلا ولا تابعا لفاعل ولا  
 يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز  
 الحذف بخلاف البدل في الجميع \* وهي الفروق المسامة عند الجمهور فاحتفظ بها  
 وبالله الهداية

## فصل

## في التاكيد

يؤكد اسم مجازي يحتمل	في نسبة او في عموم قد شمل
والنفس والعين لتقرير النسب	مع ضمير له به الربط وجب
والعموم معه كل وكلا	كلتا كذا اجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي يحتمله الكلام في تنس النسبة اليه او في عمومها  
 الشامل لجميع افراده \* والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد

بهما ليربطهما به . والثاني يكون بكل وكلا وكلتا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه .  
 فيقال جاء الأمير نفسه وابنة الخليفة عينها والقوم كلهم والرجلان كلاهما  
 والمرأتان كلتاها والجيش أجمع دفعا لاحتمال ان يكون قد جاء رسول من نسيب  
 المجبي الى ذاته او بعض من نسيب الى كله ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز \* واطم  
 ان النفس والعين قد تجران بياء زائدة نحو جاء الأمير بنفسه فيجري عليهما اعراب  
 المتبوع محلاً \* وقد يؤكد بهما جميعاً بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء الأمير  
 نفسه عينه لان النفس تدل على الذات بالحقيقة والعين تدل عليها بالمجاز \* وقد

يؤكد بجميع كقول الشاعر

فذاك حي خولان جميعهم وهمدان

وكذلك بعامته نحو جاء القوم عامتهم وكلاهما من نواذر الاستعمال ولذلك اغفلها  
 اكثر المصنفين

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ .  
 اي ان ضمير الرفع المتصل اذا اريد تاكيده بالنفس او بالعين يؤكد قبل ذلك  
 بالضمير المنفصل فيقال زيد جاء هو نفسه . وذلك لانه قد يلتبس في بعض الصور  
 نحو هند ذهبت نفسها او عينها . فانه يوم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها فقالوا  
 ذهبت هي نفسها او هي عينها دفعا لهذا الالتباس . ثم حملوا على ذلك بقية الصور طرداً  
 للباب \* ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل ولا مع غير المرفوع من  
 المتصل ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك . فيقال انت نفسك ضربت زيدا  
 واياك عينك اردت وهند رأيتها نفسها ومررت بها عينها والقوم جاءوا كلهم وهلم  
 جرأ . وأما مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقاً فلا يقال جاء الأمير هو نفسه ولا رحل  
 القوم هم كلهم لان التأكيد تكلمة للؤكد والضمير اقوى من الظاهر في الاعرفية  
 والاقوى لا يكون تكلمة لما هو اضعف منه

وَعَزَّزَ التَّأَكِيدُ بَعْدَ أَجْمَعِ بِأَكْتَعِ فَأَتَعَ فَأَبْصَعَ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

اي ان التأكيد يقوى بعد اجمع باكتع وما يليه . واجمع يؤكد بدغالباً بعد كل .

وهي تستعمل مضافة الى ضمير المتبوع كما مر فيستغنى بذلك عن تكرار الاضافة في  
اجمع وما يليه فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتب ابع ابع ابع ويقال لاجمع وما يليه  
توابع كل ولاكتع وما يليه توابع اجمع \* وجميع هذه الالفاظ غير منصرفة للوزن  
وشبه العلية لانها معرفة بلا معرف كما مر في باب ما لا ينصرف وهو المشهور \*  
وقد يؤكد باجمع دون كل نحو فيعزتك لاغوينهم اجمعين . ومنه قول الراجز  
اذا بكيت قبلتني اربعا اذن ظلت الدهر ابكي اجمعا  
ولا يؤكد بتوابعه دونه الا شذوذا كقوله

يا ليبي كنت صبيا مرضعا تحماني الذنافة حولا اجمعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعية له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاعل مرتجلة  
لا معنى لها عند انفرادها وانما تذكر اتباعا لمجرد التقوية \* واذا اجتمعت هذه التوابع  
فلا بد من تقديم اكتب . واما ابع وابع فقد يتساهل في الترتيب بينهما \* واعلم ان  
ما تعدد من الفاظ التاكيد يكون كله تاكيدا للتبوع لا كل واحد تاكيدا لما قبله \*  
ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الامير نفسه وعينه ولا جاء  
الجيش كله واجمع لان العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون  
من قبيل عطف الشيء على نفسه \* ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي  
جيء بها لاجله

كذلك جمعا \* وما صرف من جمعهما بكل ما مر قمن

اي ان جمعا مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتبعا كتعا وبتعا وبصعا  
وهي تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعا كتعا الى آخره \* ويقاس على  
المفرد منها الجمع وهو اجمعون وجمع فتجمع توابع كل منهما كتبوعيا ويجريان في  
سائر الاحكام على ما ذكر \* واعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع  
جمع السلامة بخلاف البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

« وَاَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَّ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لِمَا سِوَى الْمُثْنِيِّ نَقَعُ »

« وَالْمُثْنِيُّ جَعَلُوا كَلْتَا كَلَّا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَمَلًا »

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتاكيد ما سوى المثني وهو

المفرد والمجموع . غير ان كل تنزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخواتها تنصرف بحسب متبوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعا . والمؤمنون كلهم اجمعون والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه \* واما المثني فيؤكّد المذكور منه بكلا والمؤنث بكِلْتا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كاتماها \* والنفس والعين يؤكّد بهما المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرد وتجمعان مع المثني والمجموع في الاصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان انفسهما والرجال اعينهنم وهلم جرا

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِالشَّامِلِ      تَجْزِئَةٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ  
كجاء قومي كلهم مساءً      وبعث عبدي كله لا جاء

أي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن اثبات المجيء لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والربع ونحوهما . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشترت العبيد كلهم . وقس نظائره عليه \* واعلم ان كل قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره .

كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى تذكر كم      يا اشبه الناس كل الناس بالقمر  
أي يا اشبه الناس كلهم . واكثر ما يستعمل ذلك في الشعر ويجمع نادراً في النثر كقولهم العجب كل العجب بين جمادى ورجب

وَلَيْسَ لِلنَّكَرَةِ مِنْ تَأْكِيدٍ      إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

أي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محدوداً . واكثر ما يكون ذلك في اماء الزمان كالיום والشهر ونحوهما مما يدل على مدّة معلومة المقدار لان في ذلك فائدة للتأكيد في رفعه احتمال الجواز باطلاق الكل على البعض للبالغة . وقد

ورد السماع به عن العرب كقول الشاعر

نأبت حولا كاملاً كله      لا نلتقي إلا على منهج

ومنه قول الراجز قد صرّت البكرة يوماً جمعا . وقوله تحملني الذلفاً حولا اكشعا

كما مرّ . وهو مذهب الكوفيين \* وقد يكون ذلك في غير أسماء الزمان من ذوات  
الأجزاء المعلومة المقادير كالديرهم والدينار ونحوهما فيقال انتقت ديناراً كائناً واعطيت  
درهماً اجمع \* فان لم يكن كذلك امتنع التأكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال  
جاء رجل نفسه ولا صمت زماناً اجمع \* واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التأكيد  
للتقرير والحذف منافي له . فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد أي الذي رأيت نفسه \*  
ولا يتحد تأكيد المتعاطفين ما لم يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو  
كلاهما \* واختلّف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم  
الفائدة في تأكيد اذ لا يكون الاختصاص الا بين اثنين فما فوق فيكون تأكيده من  
قبيل اللغو في الكلام \* واعلم ان التأكيد ضربان احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون  
بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت . والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر  
ولا يختص كما سترى

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأَكِيدُ أَنْ يَكْرُرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَ

اي انهم استعملوا التأكيد ايضاً بان يكرّر اللفظ بمعناه تقريراً له . ولذلك يقال له  
التأكيد اللفظي \* وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد . او نكرة نحو زيد عالم  
عالم . والفعل نحو قام زيد . والحرف نحو نعم نعم . والجملة نحو قام زيد قام زيد \*  
غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولي لك فأولى ثم اولي لك فأولى . ما لم  
يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد  
تكرّر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود \* واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا  
حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف  
بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التأكيد لا  
على سبيل العطف

وَ كُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست  
للجواب يعاد معه ما اتصل به لانه كالجزء منه . فيقال مررت به في تأكيد الضمير  
وان زيداً ان زيداً قائم في تأكيد الحرف . ويجوز ان يقال ان زيداً انّه قائم

استغناءً بالضمير عن الظاهر \* فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه  
إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يُقَوَّى بِمِرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قَمْتِ أَنْتِ أَوْ أَلْقَى رَمَى  
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمُقَدَّرِ نَحْوُ تَقُومُ أَنْتِ فِي الْمُسْتَرِ  
اي ان اللفظ قد يُقَوَّى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذمبت انا  
وألقي الكتاب رماه وإني نعم وهلم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنه

قول الشاعر

فَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَسْرَبٍ أَجَلَ جَبْرِ إِنْ كَانَتْ أُبَيَّتْ دَعَاثِرَةٌ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا يَا نَكَبٍ قَتْلَهُمْ وَلَعَلْنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَدِي

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكّد  
الضمير المُقَدَّرُ بالمذكور نحو قام هو وتقوم انت \* وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف  
حيث امكن أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اساس في العبارة . والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ  
اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكّد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً  
او مجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه تجرّداً عن لفظٍ يعمل فيه  
بخلاف المنصوب والمجرور . فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورايتك انت ومررت به  
هو بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له نحل النصب والجر فضاء لخلق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِي مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ  
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حَفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأَحْتَفِظُ

اي انه قد عدّ من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإيتباع كقولهم فلان هاع  
لاع اي شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك \*  
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يُقَوَّى

بوازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعاً . وهو على ثلاثة اشرب . لانه إما  
 ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى  
 الاول لتحسين الكلام لفظاً وتقوية معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولم  
 حسن بسن . او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كقولم خبيث نبيث من نبث الشر  
 اي نبشه . انتهى \* وقيل ان نوابع اجمع من قبيل هذا الإبتاع اذ لا معنى لها عند  
 انفرادها او لها معنى متكلف \* وهو كالتأكييد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ  
 منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه مطرد في القياس

## فصل

## في البدل

بَدَلُ عَيْنٍ مَا لَتَمْهَيْدٍ جَعِلَ      أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ  
 كَخَالِدٍ أَخُوكَ لَأَحْتِ نَارُهُ      وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما  
 رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته .  
 وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له  
 كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال \*  
 واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او نقديراً  
 نحو والله على الناس حجج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما  
 يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي نارهم لان ال  
 تنوب عن الضمير كما ستعرف \* وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام أحد  
 الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط \*  
 وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان  
 جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه \*  
 ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عامله عليه دلالة مجتمعة يفهم منها معناه بطريق  
 الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر  
 ماؤه ولا اسرحت زيدا فرسه لتعيين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنَّ قُرْنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد

عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يا زيدُ زيدَ اليعمَلاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزَلْ

وذلك لانه اذا اُبدل مما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون اُبداله عبثاً لعدم

حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ

وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْجَرِّ فَإِنَّ لَأَقَى ضَمِيرًا فَبِتَصْرِيحٍ قَمِنَ

اي انه يُنَوَى ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو

على نيه تكرار الفعل مع الاخر. وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة اخرى \* والتابع

في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام

واِحلال التابع محله \* واما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن

جاراً فيجوزون التصريح به لشدة اتصاله بالمجرور نحو مررت بزيد باخيك . فان كان

البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور

لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزِيدًا أَمْ أَنَا

اي اذا ضمّن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل

لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قمت إن ليلاً او نهراً انوم وكيف

انت ام صحيح ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت \* وهذا البدل من قبيل بدل

التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيِّنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدني الى

صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة

من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود اوفى من المقصود نحو كلاً



لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ \* واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتنكير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المتبوع وكونه في التقدير من جملة اخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ  
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي " إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمْنًا "

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيداً ايأه . ويبدل الظاهر من المضمر الغائب كما يبدل من الظاهر نحو رأيت زيدا وقيلته يده واحبيته حديثه \* فان كان للعاصر وهو المتكلم والمخاطب لم يبدل الظاهر منه بدل الكل فلا يقال رأيتك زيدا لان المبدل منه حينئذ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحداً فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غير . بخلاف ضمير الغائب فان فيه إبهاماً ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منه \* فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا . ومنه قول الشاعر

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قتم كتمكم . فان لم يكن كذلك لم يجوز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور \* واما غير بدل الكل فجائز عند

الجميع ومنه قول الراجز في بدل البعض

أوعدي بالسجن والادام رجلي ورجلي شئنة المناسم

وقول الشاعر في بدل الاشتغال

ذريبي ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلي مضاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحداً كما

في بدل الكل \* واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرة انما يكون من البارز دون المستتر  
فلا يقال هند تعجني حسنها \* واختلفت في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والاكثر  
على انه بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مَضْمَرٍ مِنْ مَضْمَرٍ وَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازها بشرط الموافقة  
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورايتك اياك . وهو مذهب  
البرصيين \* غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد .  
واذا توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير  
المرفوع كما علمت \* واما اذا اختلف الضميران نحو رايتك انت ومررت به هو فيتعين  
التأكيد بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجُمْلَةُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتعد الفعلان في  
الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب \* وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي  
الألوف متلف ماله وعمره ومتق يخاف الله \* وان تتماثل الجملةان في الاسمية والفعلية  
نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا تقيم عندنا والافكن في السر والجهر مسلما

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل ينظر الى نفسه دون  
فاعل الجملة ينظر اليها برمتها فيكون الاتباع لمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة  
باسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنَ مَنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضا بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان  
جملة من هما بدل من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله  
الا الله كلمة الاخلاص فان كلمة الاخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها \* غير  
انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة

والثانية تلي ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقت هذه العبارة . وهو من نواذر  
الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا . يَحْيَى أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يُبدلون مما ساقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت  
في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى ادعته كما سيأتي في باب الاشتغال .  
والثاني في تقدير لم يقم احد الا سباً كما مر في باب الاستثناء \* والتعل المذكور في  
الاول بدل من التعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل  
من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في بابهِ

وَرُبَّمَا أَبَدَلَ مَنْ بَدَّالَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ الْوَعْمُ لَهُ أَوْ غَلَطًا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول  
عنه . او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لسانه الى  
غيره . ويقال للاول بدل البداء او الإضراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل  
الغلط . ويجمع الثلاثة قولك اعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم  
عدلت عنه الى الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة  
لانك قد اردت ان يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك  
الى الدرهم فهو بدل الغلط \* وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكر فيه المُبدل منه على  
سبيل العمد اي عن قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبدل الغلط .  
ومنه ما يُذكر فيه على سبيل الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران \*  
واعلم ان بدل الغلط انما يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية  
وسبق النظر الا ما ارجل منه في النادر \* قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب  
ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنْ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الضُّحَى وَالطَّفَلَ

فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ

اي ان من البدل ما يفصل الجملة الذي قبله . وذلك المجمع قد يكون متعدداً في اللفظ وهو المثني كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر  
 أَتَطْلُبُ مَنْ أُسُودُ بِدِشَّةِ دُونِهِ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ  
 وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر  
 أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ  
 فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله . ولذلك يُقال له بدل التفصيل \* وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تنيد انه بعض المجمع الذي قبله \* وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الاتباع على الاصل والقطع بإضمار محذوف . فيقال مررت بالرجلين زيد وعمرو . بالجر على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيد وعمرو . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمراً . فتدبر

## فصل

## في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ  
 فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعِ  
 اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفات في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المجيء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى \* وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء \* واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يُقال قَمُ انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل

اكثر من المعطوفين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين \* واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والآخر فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفْقِ فِقْهِ الْخِلَافِ دُونَهُ اَذِنْ  
اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . وأما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال \* وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا \* وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله  
وَيَبْنِ مَعْطُوفٍ وَمُضْمِرٍ وَصِلٍ يَفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمَنْفَصِلِ  
وَكَرَّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ اِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة \* وهو يشمل الضمير البارز نحو قمت انا وزيد . والمستتر نحو قمت انت وعمرو \* وقد يفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار ابعاده احدهما عن الآخر كما يعتبر ذلك لترك التأنيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا \* فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بلفاعل . فيقال مررت بك وبزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيد \* وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيقال رأيتك وزيدا وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيدا ضربت وفس عليه

وَالْعَطْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدْرًا " بِهِ وَبَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى "

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّر بالفعل كاضارب ونحوه  
ليمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ  
صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ . اي صَافَّاتٍ وَقَابِضَاتٍ اَوْ يَصْفُقْنَ وَيَقْبِضْنَ . وانما خالف بينهما  
لإفادة الاستمرار في الأوَّل والتجدُّد في الثاني \* واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم

على الفعل كما رأيت ويقلُّ العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَانِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَفِهَا وَجَانِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع \*  
واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لنفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو  
حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يُخَيَّرُ فِيهِ فِي تَقْدِيمِ إِيَّاهُمَا شَنْتُ \*  
وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تَأْوَلُّ بِهِ نَحْوُ مَرَّتْ بِرَجُلٍ شَرِيفٍ وَأَبُوهُ  
كَرِيمٌ اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه  
لما علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأْوَلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة  
بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيَحْيَى وَيُمَيِّتُ وَقُمْ فَأَنْذِرْ \* وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّعَادُلِ بَيْنَهُمَا  
ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثيرُ سبحاباً . ونحو يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمُ النَّارَ . اي فَأَثَّارَتْ وَيُورِدُهُمُ لَانِ الْمَقَامَ فِي الْاَوَّلِ لِلْمَاضِي وَفِي الثَّانِي  
لِلْاِسْتِقْبَالِ . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي  
للدلالة على تحقق وقوعه . وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفْقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْاِنْشَاءَ حَسَبَ مَا اسْتَهْرَجَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاههما في الخبرية والانشائية نحو  
اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة \*

وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي عَزَّالاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلَ مَا قَيْكَ الْحِصَانَ بِإِثْمِيدِ

ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بريء مما تشركون فعلي تأويل أن تناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تأويل الخبر اي وأشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين .

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ      عَنْ عَامِلِينَ فِعَابٌ عَطْفُهُ  
وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَزَ      كَفِي الْحِمَى عُثْمَانُ وَالِدَارِ عُمَرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد واخلاك عمرو كان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور \* فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام امماً كقولهم ما كلُّ يضاء شحمة ولا سوداء تمر . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ      يَأْتِي وَبِالرِّدْفِ لِذَلِكَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برّد المياو وطيبها      وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يقال له عطف التفسير \* وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجُمَلِ الْمُوَافَقَةَ      بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجملة المتعاطفة في الاسمية والفعالية نحو زيد قائم وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين العارفين \* وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يخادعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة \* واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتأكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مقدر من لفظ عامل المبدل منه .

وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور \* واذا اجتمعت التوابع يُقدّم النعت ثم البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا : فيقال جاء أبو حفص الكرمي عمر نفسه أمير المؤمنين وعثمان . وهو اختيار الأكثرين

## فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفًا تَاءً أَنْشَى أَبْدِلَ فِي أَسْمٍ لغير ساكنٍ صحَّ تلي

اي ان التاء الموضوعه للاسم الموث المفرد وهي التي يقال لها المربوطة يُوقَف عليها بابدالها هاء اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع الموث في اللفظ والمعنى جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع \* وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبَّت . وبقيد المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقَف عليه بالتاء المبسوطة \* وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها معه لانه متحرك تقديراً لقلبه عن متحرك \* واعلم ان التاء في نحو كتبة وقضاة تحسب كتاء طلحة ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فنجري تجراها في الإبدال \* وما سمي بجمع الموث السالم كعرفات يعطى حكمه في الإثبات استحباباً لاصله \* والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كرُبَّت وتَمَّت منهم من يجعلها للبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتكتب حيثما وقعت بحسب الوقف عليها \* واذا وقِف على نحو يا طلح مرخماً رُدَّت الهاء المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك واذا سكن التيس الاسم بالجرّد منها .

وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّوِينِ أَبْدِلَ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالغَيْرُ حُذِفَ

اي ان التوين الواقع بعد الفتحه في ما ليس مختوماً بتاء التأنيث يُبدل الفاء سواء كانت الفتحه اعرابية نحو رأيت زيدا ام بنائية نحو إنيها . فيقال رأيت زيدا ويازيد إنيها بالالف فيهما \* وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيحذف ويسكن



ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاضٍ ويا رجلُ صَـ بالسكون في الجميع \* واما

نحو قول الشاعر

أَلَا حَبِئْدًا غَنِمٌ وَطَيْبٌ حَدِيثُهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفٌ

فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة \* واعلم ان المقصور يُوقَف عليه بِالْأَلِفِ اتِّفَاقًا .  
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِف

التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلُ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَيْ الْفَتْحِ كَذَا نُونٌ إِذَنْ  
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا أَوْلَاهُمَا فَرُدَّ مَحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا

فَتَبْدَلُ أَلِفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا كَمَا فِي الْمَثَلِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهِ فَاعْبُدَا

اي فاعبدن \* وكذلك نون إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلونها أَلِفًا فِي الْوَقْفِ تَشْبِيهًا لَهَا

بِالْمَنْصُوبِ الْمَنْوُونِ نَحْوَ وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذَا . وهو مذهب الجمهور \* وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتْ نُونُ التَّأَكِيدِ

الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَحْوَ أَضْرِبَنَّ يَا رَجُلًا وَأَذْهَبَنَّ يَا فُلَانَةَ فَإِذَا وَقِفَ عَلَيْهَا

تُحذَفُ كَمَا يُحذَفُ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا . وَحِينَئِذٍ يُرَدُّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِهَا مِنَ الضَّمَائِرِ لِزَوَالِ

مُوجِبِ الحذف وهو التقاء الساكنين فيقال يا رجل اضر بوا ويا فلانة اذهبي \* فان

كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربن يا قوم وهل تذهبن يا جارية

رُدَّتْ إِيضًا لِزَوَالِ مُوجِبِ إِسْقَاطِهَا وَهُوَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ فيقال يا قوم هل تضربون

ويا جارية هل تذهبن . وَحِينَئِذٍ تَسْتَوِي صُورَةُ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ \* وَكُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي

فِي النُّونِ الْمُخَفَّفَةِ وَأَمَّا الْمَشَدَّدَةُ فَلَا يَقَعُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَبَايِنُ التَّنْوِينِ فَلَا

تجري مجراه

وَقَلَّ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ الْمَحذُوفُ إِنْ يُعْرَفُ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجر كقاضٍ قد يُوقَف عليه بِرَدِّ آخِرِهِ

المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه

قراءة بعضهم ولكل قوم هادي وما لم من دونه من والي \* فاذا عُرِفَ كَالْقَاضِي

فقد يُوقَف عليه بِحذف آخِرِهِ بِنَاءٍ عَلَى أَن أَلْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ الحذفِ حَالِ  
تَكْبِيرِهِ . وَعَلَيْهِ قِرَاءَةٌ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الكَبِيرُ المُتَعَالِ وَلِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ \* وَمِنْ هَذَا  
القَبِيلِ المُنَادِي المَقْصُودُ نَحْوُ يَاقَاضِي . فَانهُ قَدْ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالحذفِ . وَكُلُّ ذَلِكَ قَلِيلٌ  
فِي الاستِعْمَالِ \* وَالمُخْتَارُ عِنْدَ الجُمُهورِ اسْتِصْحَابُ الحذفِ فِي المُنُونِ المَذكُورِ لِأَنَّ يَاءَهُ  
كَانَتْ مَحذُوفَةً فِي الوصلِ نَلَا يَلِيْقُ أَن تُثَبَّتَ فِي الوَقْفِ الَّذِي يُحذفُ فِيهِ مَا كَانَ ثَابِتًا  
فِي الوصلِ . وَالإِثْبَاتُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّ يَاءَهُ كَانَتْ ثَابِتَةً فِي الوصلِ وَلَا مُوجِبٌ لِحذفِهَا  
فِي الوَقْفِ \* وَأَمَّا المَعْرِفُ المَنْصُوبُ نَحْوُ رَأَيْتَ القَاضِي فَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الإِثْبَاتِ إِذْ لَا  
وَجْهَ فِيهِ لِلحذفِ

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنَّ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَنَحْوُ قِي الهَاءِ الحَقِيقِ

أَي أَنَّهُ يُجِبُ رَدُّ الآخِرِ المَحذُوفِ إِذَا كَانَ المُنْقُوصُ المَذكُورُ قَدْ بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ  
أَصُولِهِ نَحْوُ مَرٍ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الإِرَاءَةِ فيُقَالُ فِيهِ مَرِي بَأَثْبَاتِ اليَاءِ إِذْ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ  
بِحذفِهَا كَانَ ذَلِكَ إِجْحَاقًا بِهِ لِبَقَائِهِ عَلَى أَصْلِ وَاحِدٍ سَاكِنٍ \* وَأَمَّا النَعْلُ البَاقِي عَلَى  
أَصْلِ وَاحِدٍ فَإِن كَانَ امْرَأَ نَحْوِ قِي وَجِبَ الحَاقَةُ بِهِاءِ السَّكْتِ اتِّفَاقًا فيُقَالُ فِيهِ إِذْ لَا  
سَبِيلَ إِلَى رَدِّ المَحذُوفِ مِنْهُ وَلَا إِلَى تَسْكِينِهِ . وَإِن كَانَ مُضَارِعًا مَجْزُومًا تَجِبَ الهَاءُ مَعَهُ  
فِي اخْتِيَارِ الأَكْثَرِينَ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِ وَاحِدٍ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِي المَثَلِ مَنْ يَعْشِ بَرَةً  
« وَقُلْ لِمَهُ مُسْتَفْهِمًا وَجَازٍ لِمَ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءِ مَ الهَاءِ التَّزِيمِ »  
أَي أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا الاسْتِفْهَامِيَّةُ المَحذُوفَةُ الأَلِفُ لَوَقُوعِهَا مَجْرُورَةً كَمَا سَيَجِيءُ فِي تَلْحِقِهَا  
هَاءُ السَّكْتِ لِبَقَائِهَا حِينَئِذٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فيُقَالُ لِمَهُ وَعَمَّةٌ وَكَيْمَةٌ . وَمِنْهُ قَوْلُ

الراجز

يَافِقَعَسِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهُ لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ

غَيْرُ أَنَّ المَجْرُورَةَ مِنْهَا بِالحَرْفِ كَمَا فِي الأَمْثَلَةِ يَجُوزُ أَن يُوقَفَ عَلَيْهَا بِاسْتِصْحَابِ المِيمِ مَجْرُورَةً  
باعتبارِ أَنَّ الحَرْفَ قَدْ امْتَزَجَ بِهَا فَصَارَ كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ لِأَنَّ حَرْفَ الجُرِّ لَا يَسْتَقِلُّ  
بِدُونِ مَجْرُورِهِ . وَالأوَّلُ هُوَ الأَنْصَحُ وَالأَكْثَرُ فِي الاستِعْمَالِ \* وَأَمَّا المَجْرُورَةُ بِالاسْمِ كَمَا  
فِي نَحْوِ ابْتِغَاءِ مَ أَنَيْتَ فَيُوقَفُ عَلَيْهَا بِالهَاءِ وَجُوبًا فيُقَالُ ابْتِغَاءِ مَ لِأَنَّ الاسْمَ لَا  
يَمْتَزِجُ بِمَجْرُورِهِ كَالحَرْفِ فَلَا تَزَالُ مَعَهُ فِي حُكْمِ المُنْفَصِلَةِ

وَالهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخْزَارُ وَمَعَ مُحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ نَقَعَ

اي ان الحاق هذه الهاء بخنار في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو ادع واخش وارم ولم يدع ولم يتان ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادعه واخشه وهلم جراً . ومنه قولهم في المثل وجدت الناس اخبز نقله . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليه \* ويجوز إلقاء الهاء لكل ما بُني على حركة بناء لازماً نحو ذَهَبَتْهُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ وَجِئْتُ أَمْسِيهِ . وعليه قوله

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تلحق المُعْرَبَ ولا المَبْنِيَّ بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الاعراب تُعرَفُ بالعامِلِ فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيء يشبه العامل \* واختلف في إلقاءها الماضي والخنار منه لان حركته تشبه حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعْرَبِ كما علمت ذلك في موضعه . وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكَنَّا مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مد من الاسماء المبنية . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا خالدا . والمُنَادَى المضاف الى ياء المتكلم المنقبة الفاً نحو يا عمماً . وما كان مبنياً بناءً لازماً مما آخره الفُ اصليةً نحو هنا . فيقال وازيداه ويا عمماً وجاست هنا . وقس على ذلك \* ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفاً كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوا او ياء محوكتين عنها كما في نحو وَاغْلَامَهُوَّةُ وَاغْلَامَهُكِيَّةُ كما سترى كل ذلك مواضعه ان شاء الله \* واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلْحَقَةً بالسَّاكِنِ المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يَا مَرْجَاهُ بِحَارِ نَاجِيَّةٍ إِذَا اتَى قَرْبَتَهُ لِسَانِيَّةٍ

وحينئذ يجب تحريكها دفعاً لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فنضم تشبيهاً لما بهاء الضمير وهو الاكثر . وقد نُكسِرَ على اصل التقاء الساكنين كما يجيء

وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهنْدُ قَامَتْ وزيْدٌ لم يَقُمْ فهو المطلوب . وإلا سَكِنَ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ اَصْلِيًّا اَمْ زَائِدًا . باقياً على لفظه اَمْ مَبْدَلًا . وذلك مُطَارِدٌ فِي كُلِّ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالاسْتِقْرَاءِ

« وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ »

لِكِنَّةِ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتِجِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الزوي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

وَلَا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَمْرَ قِيَامِهَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَسِرُّ النَّاسِ مِنْ مَرَقِهَا

وقول الآخر

فَلَا تَشْرَبْ بِلَا طَرْبٍ لَأَنِّي رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَشْرَبُ بِالصَّفِيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كما منصوب المنون الذي يبدل تنوينه ألفاً \* وهذا الاستعمال انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الامتجاع المقتاة اذ لا وزن فيها

## مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوَّضَ عَنِ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا لِظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قَصِيدًا  
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعَيَّنًا يَرْعَى بِنِي كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا

وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نُصِبَ فَنُصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعودوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انا دي  
زيدا ثم حذف الفعل لتخفيف وعودوا عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة  
باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المنادى من باب المفعول به \* وحكم المنادى ان يكون  
اسما ظاهرا غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضممر . فان كان مفردا معيننا بني ولو  
تقديرآ على الصورة التي يرفع بها لو كان معربا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا  
شبيه بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع \* ويدخل في المعين ما كان معيننا قبل  
النداء نحو يا زيد . وما صار معيننا بعده نحو يا رجل مرادا به رجل بعينه \* ويدخل  
في البناء ما حدث حقيقة على المنادى المعرب كما رايت . وما قدر حدوثه على ما  
كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيبويه \* ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر  
فيه كالضممة في نحو يا زيد والألف في نحو يا رجلا والواو في نحو يا مؤمنون . وما نقدر  
فيه نحو يا يحيى ويا قاضي في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات  
قبله . وكله يكون في محل النصب باعتبار معنى المفعولية \* وأما الوجه في بناءه فهو  
وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو ادعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف  
الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهته للكاف الاسمية في تفهمه  
معنى الخطاب والافراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار \* ومن ثم أعرب ما  
لم نتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلا لغير معين وما ليس مفردا نحو يا  
عبد الله ويا طالعا جبلا فكان ينصب لفظا على حق المنادى كما علمت \* وانما احتج الى  
تكاف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه الحرف لان الاسم انما  
يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبنى . وهذا  
المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مضمَرًا إِذْ قَدَّأَبِي تَكَلَّفَ الْخُطَابَ مِمَّا اجْتَلَبَا

وَصَحَّ فِي مضافٍ غَيْرِ الْكافِ لِصِحَّةِ الْخُطَابِ فِي الْمضافِ

اي ان المضممر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجتلب اليه بواسطة النداء .  
أما المتكلم والغائب فلأنه ينادى بنا في وضعهما . وأما المخاطب فلأنه لا يتحمل خطابا

آخر \* وكذلك ما أُضيف الى المُضمر فانه 'يُصح' ان يُنادى منه 'ما يحمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضيف الي غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا علامة ولا يقال يا علامة . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصح اضافته الى المُخاطَب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضايين . فتأمل

« وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَا سَوَى الْمُعْتَلِّ وَالْحَذْفِ أُقْتَفَى »

« فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ إِنْ تَرَدُّ وَأَضْمَمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ »

اي ان الياء من الضمائر التي يضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها الفاء فيقال يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة . وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على الحذف منها فيقال يا غلام بكسر الميم فتحها \* ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تنعلي بضم الميم \* وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالأب والام ونحوها \* وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تشمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة تلي ما مر حكاه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالنَّاءِ فِي يَأْ أَبَتْ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتْ

اي ومما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوضوا عنها بحذوفاً مع الأب والام بالناء فقالوا يا أبت ويا أُمَّتْ . وهي تاء تانيث كاللاحقة رَبِّ ونحوها بدليل جواز ابدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا آبه . ولذلك يفتح ما قبلها \* والاكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز فتحها لانها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها \* ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمعوَّض عنه . ولا يثبتها وبين الألف لان

الألف بدل من الياء . وأما قول الشاعر

أبا أبتى لزلت فينا فافما لنا امل في العيش ما دمت عائشا

## وقول الآخر

أَبَا أَبَتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِمُخِيرٍ إِذَا لَمْ تَرِمِ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

وَمِثْلُ يَا أَبْنِي قِيلَ يَا أَبْنَ أُمِّي فِي مَا خَلَا الْأَضْمَّ وَيَا أَبْنَ عَمِّي

اي انه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبيها وحذفها يقال يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بهذه اللغات في المضاف الى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معهما لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني

بالكسر والفتح . وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا أَبْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنُكْفَى الْمَمَّا

وذلك يجري ايضاً مع الابنة المضافة الى الأم او العم . ومنه قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُوبِي وَاهْجَعِي لَا يَغْرُقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مِسْمَعِي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزهُ الى غيره كيا شقيق أُمِّي ويا ابن اخي ونحو

ذلك

وَكَالْمُضَافِ نَصَبُوا الشَّبِيهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ الْبِنَاءِ مِثْلُهُ

اي انهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حق البناء من جهة الافراد نصبوا المشبه به وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة او الاضافة . وهذا التعلق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسنًا وجهه . او في المنعول نحو يا طالعا جبلا . او في المجرور نحو يا رفيقا بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبدا وتمرا اذا سميت رجلا بذلك \* والاول هو الغالب في استعماله وبه سُمِّي شبيهاً بالمضاف لانه قد عمل في ما بعده وهو يتخصص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف اليه

وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحُ أَوْ لَا كَرَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصِبُ مَا تَلَا

اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيد زبدا الخيل ان يضم على انه مفرد وهو الارجح . او يفتح على انه مضاف الى محذوف بفسره المذكور بناء على ان الاصل يا زيد الخيل زيد الخيل فحذف المضاف اليه الاول استغناء عنه بذكر الثاني \* وأما الثاني فليس فيه غير النصب على انه منادى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان

او بدل او مفعول به بتقدير اعني

فَإِنْ تَقُلْ يَا زَيْدُ زَيْدٌ أَضْمَمَهُمَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْتَكِمًا

اي فان قلت يا زيدا زيدا بافراد الاسمين ضم كل واحد منهما كقول الراجز

اخي وأسطار سطر سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضا . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة

والصحيح انه يضم على انه منادى ثان . ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ

الاول او محله . وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو رُجْعًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا

اي ان العلم المفرد الموصوف بابن متصلا به مضافا الى علم آخر كما رأيت في المثال

يُخْتَارُ فِيهِ الْفَتْحُ عَلَى الضَّمِّ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ النَّصْبِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُ فَيُقَالُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بِنْفِخِ

الدال \* وقيد بعضهم بما تظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة

اللفظية . فان كان مما لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون الفتحه \*

ولا بد من استيفائه جميع القيود المذكورة آنفا فان اخل بشي منها تعين ضمه على

الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَوَصَفَ بِمَا لَهَا إِذْ مَا لِمِهِمُ الْإِفْ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة

نحو يا رجلا صالحا . والجملة نحو يا عظيما يرعى لكل عظيم . وشبهها نحو يا رجلا فوق

الجلل ويا جارية في الهودج . وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المهمة في الوصف

عوملت معاملتها في النصب \* وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان

الوصف مقدّر لها قبل النداء ثم تودي الموصوف والصفة جميعا \* وقيل انها حينئذ

قد اشبهت المشبه بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراه في

النصب \* واما ما وصفت منها بمعرفة نحو يا رجلا الطويل فيجب ضمه على الاصل

وَرُبَّمَا نَوَّنَ مَا ضَمَّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمه كما في



## قول الشاعر

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا اليَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتُكَ الْاَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نون للضرورة فانه يُكسّر في حالة الجرّ بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بدّ معه من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب \* واعلم ان المنوّن المنصوب اذا نُعت تعيّن في نعته النصب لانه منصوب لفظاً ومحملاً. واما المنوّن المضموم فيجوز في نعته الرفع والنصب لانه مضموم لفظاً ومنصوب محلاً كما كان قبل التنوين

## فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يَنَادِي مَا بِاللَّامِ حَلِيًّا      دَفَعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّقِيًّا  
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ      يَا أَيُّهَا النَّفْتِيُّ وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا ينادى بنفسه كراهة اجتماع معرفتين عليه من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة . وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء نحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف . والجمهور على امتناع ذلك فيه باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل \* وانما جاز ان يقال يا زيد لان احدى العلامتين لفظية والأخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصّلوا الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة . ولكل من هذه المذكورات حكم لازم له . أما مصحوب ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كالنفثي ليتمكن ان يتناول المبهم فلا يقال يا أيها الحرث \* وأما أي فحكمها ان تُلحق بها التنييه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه . وهي تُستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأعم المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيتها النفس المطمئنة . والمشهور انها نكرة مقصودة تُبنى على الضم كغيرها من النكرات المعينة \* وأما اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَّةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ      تَابِعَ مَبْهُمٍ لِإِيضَاحِ يَرِدُ  
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ      فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فعمل  
إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء . وقيل حمل على لفظ المبهم  
الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له \* وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضحاً له . فيكون صفة  
له ان كان مشتقاً نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل \* وما  
ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور . وأما مع اسم الإشارة فان  
كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى نداءه تعين رفعه ايضاً .  
وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له  
جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَأَقَمَا      ذَا دُونَ ذِي اللّامِ وَمَعَهُ تَابِعَا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله

أَيُّهَاذَا نِ كَلَّا زَادَ كَمَا      وَدَعَانِي وَأَغْلَا فِي مَنْ وَغَلَّ

او معه نحو يا أيها ذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ      لِأَمْرِ نَحْتَهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعا لأي في صورتين وذو اللام تابعا لاسم الإشارة في الصورة  
الثانية \* واعلم ان أي لا يتبع الأ بذي اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول  
المصدر بال نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الإشارة لا يتبع الأ بذي  
اللام والموصول المذكورين \* وها التنبية التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا  
التي في يا هذا الرجل اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك نكتب متصلة  
بها لا باسم الإشارة \* وذو اللام لا يُحْكَمُ على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة  
ليس مفعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما سترى

وَجَازَ يَا اللّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ      عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْهَرُ

وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا      بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجاز ان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الاِله بالالف واللام لان  
 الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله \* وأما  
 همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ال قد خرجت فيه عن  
 اصلها وصارت كجزء منه \* ولا يُنادى اسم الجلالة الا بيا تكريماً له لانها امُّ الباب .  
 ويحذفونها فيعوضون عنها بيمين مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في  
 الاستعمال \* ولا يُجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأما قول الشاعر  
 اني اذا ما حدثتُ الماء اقول يا اللهم يا اللهم  
 فشاذٌ دعت اليه الضرورة

## فصل

في ما يلزم النداء

خُصَّ فَعَالٌ بِالنِّدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعْلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا  
 وَالزَّمُّ الْاَوَّلُ كَثْرًا فَنُوي ضَمٌّ وَقِيلَ اَحْفَظْ لِي ثَانٍ مَا رُوِيَ

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فَعْلٌ شتماً للرجل  
 نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقة وفاسق \*  
 غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمُّه تقديراً . وهو مقيس بالاجماع في  
 كل وصف من فعل ثلاثي مجرد \* وأما فعل فهو معربٌ يُبنى على الضم كسائر  
 التكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسامعي عند آخرين محفوظٌ في  
 فسق وغدر وخبث وأكع لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يُحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكُلُّهُ بِإِلَّا خِلَافٍ يُنْقَلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فلٌ مقطوعاً من فلان .  
 وكذلك يا فلةً للمرأة مراداً بهما مجرد النداء \* ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل  
 الكريم وتقيضه يا ملامان \* ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا ابيت يا اُميت وغير  
 ذلك مما لا نطيل الكلام بذكره . وكلُّه سامعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

## فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَالَ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقِ كَرًا  
وَذَلِكَ فِي نِدَاءِ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقْلُ نَحْوِ رَجُلًا خُذْ بِيَدَيْ

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا وسفرغ لكم ايها  
الثقلان واذوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس  
لان فيه حذف العوض والمعوّض عنه \* وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة  
كقول الشاعر

ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ أَلْ رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
ومع اسم الجنس المعين كقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع  
عن جهلك . واخفص رأسك يا كرا وهو مرخم كروان اسم طائر \* وذلك لان حرف  
النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يُحذف كما لا تُحذف  
الأداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه \* وأقل  
من حذفه معهما حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي  
اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يتناديه وذلك  
انما يكون في المعرفة دون النكرة \* ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا  
يقدر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازَ إِذْ لَا يُعْهَدُ نِدَاءً تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداء ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا  
يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا اسجدوا  
فان المنادى فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوهما \* وسيأتي استيفاء  
الكلام على ذلك في بحث حروف النداء

وَعَجَزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا قَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا

فَقَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَه      إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً  
وغيرُ ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ اُخْتَلِفَ      فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْفِيفًا حُذِفَ  
اي ويجوز ايضاً حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب  
المزجي . وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم \* وعلى ذلك ينال الحذف منه حرقاً  
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خَوَيْلَ بحذف الراء والداال \*  
فان كان قبل آخره حرف مدّ زائد رابعاً فما فوق حُذِفَ ايضاً فيقال في مَرَوَانَ  
يا مَرَوَ \* او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا مَعْدِي في مَعْدِي كَرِبَ \* فان  
لم يكن حرف العلة حرف مدّ كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلافٌ والجمهور على اثباته فيقال  
يا فِرْعَوَ بالواو \* وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخْتَارَ عِلْمًا فلا يُحْدَفُ .  
وكذلك اذا كان ثالثاً كما في عِمَادَ فيجب إثباته في مذهب الجمهور \* ولما كان المراد  
بالترخيم التخفيف لم يرخموا ما دون الرباعي من الاسماء كزيد لانه خفيفٌ بالوضع  
وترخيمه يُجْحِفُ بالقدر الصالح لوضع الاسماء \* واما غير العلم فلا يُرْخَمُ ولو كان  
صالحاً للترخيم لانه لا يُعْلَمُ المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي  
منه دليلٌ على ما حُذِفَ . وشذّ قولهم يا صاح اي يا صاحب لفقد العمية . غير انه  
لما كثر دعاه الناس بعضهم بعضاً به اشبه العلم فهان ترخيمه \* وكذا ما سوى  
المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابَطُ شَرًّا والمركب الاضافي نحو عبد الله  
فانهما لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكيٌ فلا بد من المحافظة على صورته التي  
حُكِيَ عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حُذِفَ منه آخر المضاف لم  
يكن الترخيم آخرًا ولو حُذِفَ آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى . وما  
ورد بخلاف ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَثَبَّ بِالنَّاءِ أَحْتَمَلُ      إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْحَالِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالناء يحتمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او  
غير زائد لان الناء خارجة عن بنيتها فلا يُحْلَ حذفها بشيء . ولذلك لا يُحْدَفُ معها  
حرف المد الواقع قبلها في نحو أَرْطَا لانهما في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف  
ما قبلها . وعلى ذلك يقال يا فاطمَ ويا جاريَ ويا ثَبَّ ويا أَرْضِي وهلم جرا \* واعلم انهم لم

يعتبروا في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد تُقَل بالتركيب مع العلامة فاستحق التخييف . ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمتنع ترخيمه . وعليه قولم يا شا اذجني اي يا شاة \* فتأمل

وَقَدْ يَضُمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ اسْمٍ يَلْقَى  
وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلاً ضُمَّ إِنَّ لَمْ يَلْبَسِ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنُ

اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه فكانته موضوع على هذه الصيغة . فيقال يا جعفت بضم الفاء كما يقال يا زيد \* واما المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علماً لا يلبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا مية . فان كان يلبس كحفصة وجب الفتح \* على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصوداً فهو خليق بالمراعاة \* ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر والأخرى لغة من لا ينتظر

## فصل

في توابع المنادى

وَكَالْمُنَادَى إِذْ نُوي الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء . فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيهما . ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله \* وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيهما لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدر هناك . ولذلك يشترط فيه ان يكون مجرداً من ال لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وغير ذلك ارفع او انصب مفرداً مع ذي البناء مما سوى ما قصد

اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المقترن بأل اذا كان مفرداً تابعاً للمبني يجوز فيه الرفع حملاً على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملاً على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيبويه والخليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جعل واصله الى نداءه كما مر فانه يتعين فيهما الرفع \* واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه المعرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتنفذ عند فقده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له \* واذا كان التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كاهم او كاهكم . وقس عليه

وَمَا بِأَلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُسِبَ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بأل مما سوى التابع المقصود بعد كالمفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جازر الوجهين \* وما بقي من ذلك وهو تابع المعرب مطلقاً والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من ال والمشبّه بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر العظيم الشان ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع \* واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كَلِمَةِ إِتْبَاعٍ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المعرب اذا تبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا ايها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارتنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وفس عليه \* واما تابع التابع المبني فيجري مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وفس على كل ذلك

## فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرُ مُنَادَى يَا أُسْتَغِيثَ مُعْرَبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المنادى ييا اذا طُلبت منه الإغاثة لغيره يُجرُّ باللام لفظاً نحو يا يزيد لعمرو لكنه لا يزال في محلّ النصب على حكم المنادى \* ولذلك اذا نُعتَ يجوز في نعتهِ الجرُّ والنصب نحو يا يزيد الشجاع للظلوم بجرّ الشجاع ونصبه \* وهو معربٌ بعده من مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانه قد تركب مع حرف الجرّ فاشبه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء \* واعلم ان المستغاث لا يُستعمل له غيرُ يا من حروف النداء كما تُشعر به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المنادى لفظاً ومعنى فاقتضى أمّ الباب لاحتمال التصرف فيها بخلاف غيرها

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحَ وَدُونَهَا أَكْبَرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمِرِ

اي ان اللام الداخلة على المُستغاث تُفتح وان كانت لام الجرّ لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتفتح معه اللام كما تُفتح مع الضمير في نحو لك . ولذلك اذا

عطف عليه ولم تُكرّر يا تُكسر اللام كما في قول الشاعر

يبيك ناء بعيد الدار مغرباً يا للكحول وللشبان للعجب

واما اذا كرّرت يا فلا بد من الفتح معها كما في قول الآخر

يا لقومي ويا لامثال قومي لانس عتوهم في ازدياد

واما لام المستغاث له في مكسورة مطلقاً على اصلها \* وقد يُجرُّ من كقول الآخر

يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا

واعلم ان المُستغاث من اجله قد تكون الاستغاثة له وقد تكون عليه كما رأيت في

الامثلة وانما يُطلق عليه المُستغاث له لان ذلك هو الغالب فيه \* والاول لا يُجرُّ الا

باللام والثاني يُجرُّ بها او بمن كما رأيت \* واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنادى

حقيقة نحو يا للعجب يجوز ان يكون مستغاثاً والمُستغاث له يُحذف فتفتح اللام ويجوز

العكس فتكسر



وَاللَّامُ عَنْهُ كَمَا نَادَى تُحَدَفُ فَيَسْتَعِيضُ أَلْفًا تَطْرَفُ

اي ان اللام تُحَدَفُ عن المُسْتَعَاثِ فيكون كالمنادى غير انه يُعَوِّضُ عنها بِالْفِ في  
آخِرِهِ للفرق بينهما نحو يا زيدا لعمرو . وعليه قول الشاعر  
يا يزيدا لآمل نيل عزي وغني بعد فاقه وهوان  
وقد لا يعوِّضُ فيخلو منهما جميعاً كقوله

أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَالغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

وحينئذٍ يجري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما  
ينصب \* ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا لعمرو ولا امتناع  
الجمع بين العوض والمعوِّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتُغِيثَ مَا تُعْجَبُ مِنْهُ كَمَا لِلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبًا

اي ان ما تُعْجَبُ من ذاته او من صفته يجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث .  
فتدخل عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها  
الالف نحو يا طرباً . وقد يُجرَّدُ منهما جميعاً فيقال يا طرباً بالضم \* وفس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِنَجْعَةِ نُدْبٍ أَوْ أَلَمْ يَوْأَ وَتَعْيِينُ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما نُدِبَ لِنَجْعِ عَلَيْهِ او تَوَجَّعَ لَهُ او مِنْهُ بِوَسْطَةِ وَالمَوْضُوعَةِ  
لذلك \* ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة  
مبهمة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلية غير مشهورة \* وهو يعطى ما للمنادى  
من البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم ووا امير المؤمنين ووا حامياً عشرتنا  
بالنصب \* وينون عند الضرورة رفعاً ونصباً . وبهما يروى قوله

وَاقْفَعَسَا وَايْنُ مَنِي فَقَعَسُ اِبْلِي يَا خُذْهَا كَرُوسُ

وقد يُنْدَبُ بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُنْدَبُ بغيرها مطلقاً

وَعَالِبًا صِلَ عَجْزُهُ بِالْأَلْفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَأَحْذَفِ

اي ان المندوب يوصل غالباً آخره بالألف مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن ألفاً فيحذف  
 لالتقاء الساكنين . فان كان مضموماً او مكسوراً حذفت تلك الحركة لنزول الفتحة  
 مكانها . وان كان منوناً حذفت التنوين الفاصل بينه وبين الالف \* وهذه الالف  
 تلحق المندوب لاجل مدا الصوت به اظهاراً لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فوا كيداً من حب من لا يُحِبُّني ومن عبرات ما لَوْنُ فناءه

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال وا كيداً \* واذا نُدِبَ نحو مصطفى حذفت  
 ألفه لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف النُدْبَةِ فيقال وا مصطفىاً . وهو مذهب  
 الجمهور \* فان كان آخر المندوب ألفاً وهاء كعبد الله لم تلحقه الألف والهاء فراراً  
 من ثقل اللفظ فيندب مجرداً عند الاكثرين \* واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم  
 به من حرف او كلمة فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون  
 معه كلمة واحدة او كالكلمة الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه ووا معدي كراه ووا  
 تابط شراه ووا من حفر برزماه . والحركة البنائية او الاعرابية تُقدَّر على كل  
 ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة \* وعلامة النُدْبَةِ

تلمزم المندوب اذا كان يلبس بالنادى المحض كما في قول الشاعر

حُمِلت امرأ عظيمًا فاصطبرت له وقت فيه بامر الله يا عمراً

فان من اللبس جاز الحاقها وتركها \* ورُبَّما لحقت غير مندوب نحو واعجبوا واسفاه .

ومنه قول الراجز

واعجباً لهذيم الفليقه حل تذهبن القوباء الريقة

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريماه . وما اُضيف نعته اليه

كقول الشاعر

كم قائل وا اسعد بن سعداه كل امرئ بالك عليك اواءه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وحيث كان الفتح داعي اللبس فالألف اقلها بحرف الجنس

اي متى كان فتح ما قبل ألف النُدْبَةِ يُوَدِّي الى الالتباس يترك ما قبلها على حركته  
 وتقلب حرفاً يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او  
 المفردة المخاطبة قيل في الاول واغلامه بقلب الالف واوا وفي الثاني واغلامه بقلب الالف

بقلبها ياء . لأنه لو قيل وا غلامها ووا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب \* فان اُضيف الى ضمير جماعة المذكور قيل وا غلامكم مؤد باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لأنه لو قيل وا غلامكم ماه التبس بالمضاف الى ضمير المثني \* واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى \* وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمراً نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَا عَبْدَاهُ بِلِغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا نُدب دفعا لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبده \* واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب \* واعلم ان الهاء اللاحقة الاواخر هنا حثها السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُتَّكَّرُ النَّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرَخَّمُ وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَفَاتُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرَخَّمُ المندوب \* والمستفات مجري هذا المجري فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرَخَّمُ . واما قول الشاعر

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قَلْنَا يَا لَمَالِ

اي يا مالك فمحمول على الضرورة او الشذوذ \* واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حذفت قصرت الصوت عن البلوغ اليه \* ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كحذام عند الاكثرين . وما يلزم النداء كككرمان عند الجميع

## فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اِخْتِصَاصُ كِنْدَا ذِي اَللَّامِ مَعَ اَيِّ وَاَلْاِنْشَاءِ وَاَلْحَرْفِ يَدَعُ  
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ النَّفْسِ اَتَى نَحْوُ اَنَا اَفْعَلُ اَيُّهَا اَلْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى  
الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في  
نحو اَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ عَلَى مَا سَيَجِيءُ \* وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعَل  
كذا أيها الفتى اي افعله مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس  
المتكلم لا شخصاً آخر يخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه \*  
ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها اي مضمومة على غير سبب  
كما يكون في الحكاية ولم تزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره  
اَخْتِصَّ لَا اَدْعُو \* وَالتَّزِمَ رَفَعَ ذِي اللّامِ بَعْدَهَا اِتِّبَاعاً لَلْفِظِهَا كَمَا كَانَ فِي النِّدَاءِ \*  
واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلا  
منهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذلك يتعلق بصاحبه على سبيل  
الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا      تَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَزَعِي الذِّمَّامَا  
وَذَا لِذِي الْخُطَابِ طَوْرًا قَدْ يَلِي      كَعِنْدَكَ اللهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المخلص يجيء بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل  
الاختصاص المضمّر كقولك نحن العرب نزعى الذم اي اَخْتِصَّ الْعَرَبُ \* وهو يكون  
تارة مقروناً بأل كما رأيت . وتارة مضافاً الى مضمومها نحو نحن معاشر الانبياء لا  
نورث \* وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل \* وتندر وقوعه  
علماً كقول الآخر بنا تيمياً يَكْشَفُ الضَّبَابُ \* وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم  
سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم \* ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم

الظاهر البتة \* واعلم ان جملة الاختصاص من النعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب \* والمخض يفترق عن المنادى بانه يكون بدون الحرف لفظاً ونية . ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يُستغاث ولا يُندب ولا يُرخم . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يُضمّن معنى الانشاء كما مر . ويُنصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت \* وقد انهي بعض المحققين الفروق التي بينهما الى عشرين فرقا ونيف فاقصرنا منها على ما ذكرناه

## فصل

## في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا      إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَاءَ  
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ      شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْخُطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للخطاب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أَحْذِرْكَ مِنَ النَّقَاءِ نَفْسِكَ وَالْأَفْعَى غَيْرُهُ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ يَضِيقُ عَنِ التَّوَسُّعِ فِي الْعِبَارَةِ خَذَفُوا النِّعْلَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي الْمَعْنَى مِنْ جَارٍ وَتَجَرُّورٍ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ بِهِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ مُتَّصِلًا . وَهَذَا أَوْجَهُ مَا قِيلَ فِيهِ \* وَاجْازُوا تَرَكَ الْوَاوَ نَحْوَ إِيَّاكَ الدِّمَاءَ . وَالجُرْمُ بَيْنَ نَحْوِ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اَي أَحْذِرْكَ الدِّمَاءَ وَأَحْذِرْكَ مِنَ الْأَفْعَى \* وَحُكْمُ هَذَا الضَّمِيرِ اِنْ يَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ كَمَا رَأَيْتَ . وَقَدْ جَاءَ لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْآرَبَ . وَقَوْلُ الْآخَرِ مِنْ بَلَّغِ السِّتِينَ فَأِيَّاهُ وَإِيَّابَا الشَّوَابِ . وَكِلَاهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ . فَانْ عَطِفَ عَلَى ضَمِيرِ مُخَاطَبِ نَحْوِ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ مِنَ الشَّرِّ جَازٍ لِأَنَّهُ يُجِيزُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُجِيزُ فِي الْمَتَّبِعَاتِ

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا      يُقَالُ أَيْضًا مَقْلَتِكَ وَالْقَدَى  
وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسَوَى      ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهُوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الحيّة الحيّة . او مع العطف عليه نحو مقلتك والقدى \* ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير

فَلِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لِكثْرَةِ التَّحْذِيرِ بِهِ جُعِلَ عَوْضًا عَنِ التَّلْفِظِ بِالنَّعْلِ . وَأَمَّا مَعَ التَّكَرُّارِ  
وَالعَطْفِ فَلِقِيَامِ المَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ مَقَامَهُ \* فَان لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا إِذَا قِيلَ  
الْأَفْعَى فَقَطْ جَازَ إِضْمَارُ النِّعْلِ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ القَرِيبَةِ وَإِظْهَارِهِ لِقَدْرِ النَّائِبِ عَنْهُ

وَقَدْ أُجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي العَطْفِ جَرَى

أَي أَنَّهُمْ أَجَازُوا الرِّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ المَكْرَرِ نَحْوَ الأَسَدِ الأَسَدِ عَلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ  
أَي هَذَا الأَسَدُ . أَوْ خَبَرٍ أَيْ فِي طَرِيقِكَ الأَسَدِ وَنَحْوَ ذَلِكَ \* وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي  
الْمُتَعَاظِفِينَ نَحْوَ نَاقَةِ اللهِ وَسُقْيَاهَا أَيْ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ وَقَسَّ عَلَيْهِ

وَأَسْتَعْمَلُوا الإِغْرَاءَ كَالْتَّحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَا مَنْ ضَمِنَ  
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي البَّابِينَ فِعْلًا صَليحًا

أَي أَنَّ الإِغْرَاءَ يُسْتَعْمَلُ كالتَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمُرٍ كَقَوْلِكَ الوَفَاءَ  
أَي إِزْمَ الوَفَاءِ \* وَيَكُونُ مَفْرَدًا كَمَا رَأَيْتَ . وَمَعْطُوفًا نَحْوَ العَهْدِ وَالذِّمَّةِ . وَمَكْرَرًا نَحْوَ  
الْوَحَى الوَحَى \* وَيَجُوزُ الرِّفْعُ فِي المَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيرٌ وَأَشْبَاهُ هُ عَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ  
لِجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا لَأَخُو النُّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وَأَمَّا الفِعْلُ المَحْذُوفُ فَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ البَّابِينَ بِمَا يَصْلُحُ لَهُ فِي المَعْنَى . وَيَكُونُ  
حَذْفُهُ وَاجِبًا حِينَ مَعَ العَطْفِ وَالتَّكَرُّارِ وَجَائِزًا بِدُونِهِمَا كَمَا هُنَاكَ

### فصل

في اشتغال العامل عن المعمول

قَدْ يَشْغَلُ العَامِلَ نَصْبُ مَا التَّحَقَّقَ مِنْ مَضْمُرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ  
فَالسَّابِقَ أَرْفَعُ مَبْتَدَأً وَأَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ العَامِلِ الَّذِي تَلَا

أَي أَنَّ العَامِلَ قَدْ يَشْغَلُ عَنِ نَصْبِ الاسْمِ المُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ بِنَصْبِ مَا يَلِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ  
ذَلِكَ لِاسْمٍ نَحْوِ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُ . أَوْ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوَ العِلَامِ قَتَلْتُ أَبَاهُ . فَيُرْفَعُ الاسْمُ  
المُتَقَدِّمُ مَبْتَدَأً وَهُوَ الأَرَجَحُ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَأْوِيلٍ كَمَا سَتَرَى . وَيَجُوزُ نَصْبُهُ

بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيجي . فيكون  
التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني اُتِمَّتْ الغلام قتل  
اباه . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله  
وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يَخُصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يخصص بالاسماء كما اذا الفجائية يجب رفعه نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره \*  
وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو  
زيد ما رأيتاه وعمرو ان لقبته فأكرمته لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في  
ما قبله \* او كان العامل واقعا صلة نحو عمرو انا الضاربه لان الصلة لا تعمل في ما  
قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملا \* وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَخُصُّ بِالْفِعْلِ فَنَصَبٌ حَتْمًا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يخصص بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهمزة  
وأدوات الشرط والعرض والتخصيص ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيتاه  
وان عمرا زرتاه اكرمك والابكر اضيفه وهلا خالد اكرمتاه . وذلك لان النصب  
يقتضي إضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص  
بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن  
وضعها \* واما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب  
عند دخوله على الافعال لانها امم الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها \*  
واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا  
بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس  
نظيره عليه

وَالنَّصَبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ يَلِي فِي الْأغْلَبِ  
وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَ

اي انه يُرَجَّحُ نصب الاسم المُشْتَغَلُ عنه اذا وقع قبل الفعل الطَّلَبِي. وهو الامر نحو  
 زيدا أَضْرِبْهُ. والنهي نحو عمراً لا تُكْرِمْهُ. وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطَّلَبِيَّة  
 وان كان مُبَاحاً كما مرَّ \* ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت  
 او بلفظ الخبر نحو زيدا غَفَرَ اللهُ لَهُ وعمرأ لا يُصِيبُهُ السُّوءُ \* ولا في الامر بين ان  
 يكون بالصيغة كما مرَّ او باللام نحو زيدا لِيَرْحَمَهُ اللهُ \* وانما صحَّ ذلك مع اللام ولا  
 الطَّلَبِيَّتَيْنِ وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي  
 بلا على النفي بها \* فان اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل  
 ضيف يا نيك فأكرمته نُزِلَ الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور  
 لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها . والأوجب النصب نحو زيدا فأكرمته  
 لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع .  
 وحينئذ يُجْعَلُ ما بعدها جواباً لشرطٍ مقدَّر كما في نحو ربك فكبر على ما سيحي في  
 باب أمأ . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدَّمة  
 على الاسم كما سيحي في تفصيله هناك \* وبترجيح النصب ايضاً في ما وقع بعد ادائه يليها  
 الفعل غالباً كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإن نحو ازيداً  
 ضربته وما عمراً لقيته \* فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو ازيد ضربته  
 ام عمراً فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان الفعل متحقق الوقوع فلا تعاقب للهمزة به  
 لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر عند الجمهور  
 ذهاباً الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليه يروى بالنصب قول الشاعر

أثعلبة الفوارس ام رباحاً عدلت بهم طيبةً واخشاباً

غير انه مع النصب يُضْمَرُ العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسؤول  
 عنه بها كما سيحي \* وكذلك يترجح النصب عند خوف الالتباس في ما يوم لو كان  
 مرفوعاً ان المفسر صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر . فلو قيل كل شيء  
 بالرفع احتمل ان يكون الفعل صفة لشيء فيكون المعنى ان كل شيء من مخلوقاتنا بقدر  
 وهو خلاف المقصود \* واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصلت عن الاسم المُشْتَغَلُ عنه  
 بغير الظرف ترجح رفعه نحو انت زيد تحبه لان النصب يقتضي تكلف حذف الفعل  
 وانفصال الضمير الذي كان مستتراً فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفاً



ترجع النصب نحو اعندي زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل  
وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه يترجى ايضا نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطف ملتصق به على جملة فعلية مذكورة قبله نحو قام زيد وعمرا اكرمه طلبا للناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب يقتضي اضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية \* فان لم يكن العاطف مباشرا نحو قام زيد واما عمرو فاجلسته ترجع الرفع لان الكلام بعد اما مستأنف مقطوع عما قبله \* واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبيا نحو اضرب زيدا واما عمرا فاكرمه فانه يترجى فيه النصب \* واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيدا رأيتهم وما ضربت زيدا لكن عمرا ضربته وما لقيت بكرا بل خالدا لقيته \* وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفردا وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْتَمَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ  
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرية بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط \* وعلى كل منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمرة فيها \* واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو اما الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام وعمرو اكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع

النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتَهُ تَرْجَحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجب او يُرَّخ او يُسوي مما ذُكر آنفاً يترجح الرفع كما في المثال  
اذ لا تكلف فيه \* فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب  
النصب وترجيح كل واحد منهما واستواء الامرين \* واعلم ان مما يختار فيه الرفع ما  
وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتغلاً عنه نحو أَيُّكُمْ زادته هذه إيماناً لان الاستفهام  
فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه \* واختلف في أمّا التفصيالية مع غير الطالب  
نحو وأما تعود فهديناهم والاكثر على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها \* واذا  
نُصب في الموضعين بقدر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدماً . وبعد  
الفاء الواقعة في جواب أمّا معترضاً بينها وبين مضمونها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا  
أَوْ لِأَزْمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَرَا

اي انه يُشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ  
له عن معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يقال زيدا ضربت كما لا  
يخفى \* فيخص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة  
المبالغة نحو زيدا انا ضاربه والدرهم انت معطاه والعسل زيد شرابه . والتقدير انا  
ضارب زيدا ضاربه وهلم جرا \* ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا  
المصدر ولا الصفة المشبهة ولا افعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في  
ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه \* ثم ان العامل المذكور اما ان يسوغ تسلطه على الاسم  
المتقدم بلفظه فيضم لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضم ما يوافق في المعنى نحو زيدا  
اكثر ماله اي اغنيت زيدا \* فان لم يصح كلاهما اضم لازم المعنى نحو زيدا  
ضربت غلامه اي اهنت زيدا لان ضرب غلامه يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرَ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بحرف جر نحو زيد مررت به .

او باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مررت بغلامه يُعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والنسوية \* واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما انفصل بهما جميعاً . فتدبر .

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حُكْمُ السَّبَبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً يحبه فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه \* وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى \* ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحسب من جملة اخرى فتخلو الجملة الاولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيد لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكّد لا على الاسم السابق فتتنوع المسئلة فيهما جميعاً

وَ كُلُّ مَحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِّرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيدا ضربته ولا انا ضارب زيدا ضاربه وانما يُقدّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمنوب عنه كما علمت \* واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسّر من جهة المحل من الاعراب . فقول لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر \* ويشتراط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم

السابق فلا يقال زيدا انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيدا انت ضاربه لاحتياجه  
الى ما يعتمد عليه \* ويشرط في الاسم ان يكون مفتقرا الى ما بعده فليس منه نحو  
زيد عندك فأكرمته . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال  
رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَشْتِغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ اسْمِهِ إِذَا زِيدٌ هَجَعَ  
وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اشْتِغَالٍ نَصَبَ اسْمٍ أَوْ رَفْعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بان يكون الرفع على  
الابتداء او على الفاعلية باظهار الفعل \* فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد  
يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلاً زيد قام . وترجع في نحو أزيد يقوم . ويستويان  
في نحو زيد قام وعمر وجلس عنده \* فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام  
فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور \* ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط  
الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيدا تلقه فأكرمته ولا  
ان زيدا يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جازمت الفعل لفظاً قوي طلبها له فلا  
يقع بعدها غيره \* فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسمها اذا زيد هجع كما في  
مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمته .  
او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره جازت المسئلة \*

واما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُسِّ مَنَا مَرُوعًا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَابَعَا

فِيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل

الواحد منهما في انقظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على  
معمول واحد \* والمعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد. وقد يكون في النصب  
نحو لقيت واكرمت عمرًا . وقد يكون في الجر نحو آمنت واستغنت بالله . وقد يكون  
مختلفًا كما ستري \* ويلزم العاملان ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع  
بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول  
وهو لا يعمل الا مباشرة معموله كما مر في الاحكام الكليّة واذا لم يصحّ إعمال الاول  
بطل التنازع \* وأما اذا كان احد العاملين جامدًا والآخر متصرفًا فان كان الجامد  
هو الثاني نحو خذ ودونك زيدًا جازت المسئلة لعدم الفصل والّا فلا

وَعَامِلِ الظَّاهِرِ قَبْلَ الجَارِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما  
من المجاورة وهو اختيار البصريين \* وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل  
ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين \* واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته  
من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب \* واعلم ان  
هذا يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين إعماله نحو  
ضربت لا اكرمت زيدًا فانه يجب فيه إعمال الاول . ونحو ضربت بل اكرمت  
زيدًا فانه يجب فيه إعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبِ المُضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضِي إِلَى الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ  
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذَفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حيثما وقع اولًا او ثانيًا . فان  
كان الإضمار معه قبل الذكر لفظًا ونيةً ولا يكون ذلك الا عند إعمال الثاني كما  
سيجيء حذف الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومررت بي اخواك . ما لم يكن  
له وجه من العمديّة فيجب إثباته . وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضربا وشتم  
غلامك . او في الاصل وذلك باب كان ووطن نحو كنت إياه وكان زيد أميرًا ووطنني  
إياه ووطننت بكرًا صديقًا \* واما قول الشاعر

إذا كنت تُرضيه ويرضيك صاحبٌ جِهَارًا فكن في الغيب أحفظًا للود

فحصولٌ عندهم على الضرورة \* وان كان الاضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو  
ضربني وضربته زيدٌ ومرّ بي ومررتُ بهما أخواك لان مرجعه حينئذٍ في نية التقديم  
فلا عبرة بتأخرو في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اذا هي لم تستك بعود اراكه تنخل فاستاكت به عود اسجل

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور \* واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه  
اذا اوقع في اللبس نحو ملت اليه ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة  
عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِثَانٍ يَعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجُمْلُ  
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يختص باعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه الا الضمير  
المرفوع في الحال او في الاصل كما مر . فيقال ركبت فرماني الجمل . والاصل ركبته  
فحذف الضمير حذراً من الاضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت \* وكذلك مررت  
ومرّ بي زيدٌ . والاصل مررت به فحذف الضمير والحرف \* وأما مع افعال الاول فلا  
يُحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخويك وخلا وزرته الربع ومرّ بي ومررت به  
زيدٌ . فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

### فصل

في العدد

الأصلُ في الأعدادِ واحدٌ إلى عشرةٍ والغيرُ منها حصلاً  
والأصلُ في المعدودِ جمعٌ فوقَ مع أصليها والمفردُ الغيرُ اتبع

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً . وما فوقها يحصل منها كالثلثة  
عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة . والعشرين فانها تحصل من العشرين ونس  
عليه \* والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال  
وعشرة غلمان . وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة  
فرسٍ وهلم جرا

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا      ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أُرْتَقَى  
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ      مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الاعداد .  
فيقال واحدٌ واثنان وواحدةٌ واثنان اذا أُريد مجرد العدد . ورجلٌ ورجلان وامرأةٌ  
وامرأتان اذا أُريد بيان المعدود . ولا يُجمع بينهما فلا يقال واحد رجل واثنان  
امرأتين \* وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع . فيقال في  
المفرد واحدٌ واثنان وواحدةٌ واثنان كما مر . وفي المركب أحدٌ عشرٌ واثنان عشرٌ  
واحد عشرٌ واثنان عشرٌ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون واثنان وعشرون وإحدى  
واربعون واثنان واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

” وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ      مُخَالَفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ “

اي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ  
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة  
رجال وعشرة جمال وثلاث نساء وعشر نياق وهلمَّ جرًّا في البواقي \* وانما التزم  
ذكر العدد هنا لان المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر  
العدد عند ارادة بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الأفراد والثنية في معدودهما  
يدلان عليه فيستغنى بهما عن ذكره \* ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان  
تلحقها التاء عند قصد مجرد العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في  
الاسماء وجعل حذف التاء الذي هو فيها فرع الاثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر  
قصداً للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ      عَطْفًا      فِي التَّرْكِيبِ كَالْإِفْرَادِ  
وَالْعَجْزُ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسُ الصِّدْرِ      لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد  
المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمس وعشرون أمةً وقس  
عليه الى تسعة وتسعين كبشاً وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركب من

العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيه تجري هذا المجري . وأما العشرة فتلحقها التاء مع المؤنث وتجرد منها مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة \* وقد بصرح بحرف العطف المتوي في هذا التركيب فيرجع الجزآن الى حكم الإفراد في التذكير والتانيث والاعراب وعليه قول الشاعر

كَانَ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة \* واعلم ان شين العشرة تفتح في الإفراد كعشرة رجال وتُسكن في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . واذا حذفت تاءها انعكس حكمها فتسكن في الافراد كعشر ليالٍ وتفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افتح لغاتها

وَكَالْمُضَافِ مَا كَمَا تَنِي هُنَا أَعْرَبُ وَدَعَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزئين نزل العجز منزلة لقيامه مقامها في إتمام الصدر . وحينئذٍ أعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كاحد عشر ونحوه \* وعلى ذلك يقال جاء في اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة ومكنت اثنتي عشرة جارية \* وأما العجز فلا ينفك عن بنائه لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف \* واذ كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مر وهي لا تنافي الاضافة \* واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجه فتأمل

وَمَا كَثَانَ شَاعَ طَبِيقًا وَأَسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ



اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له .  
 فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبهة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جراً \* والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعرب كما يُعرب ذلك \* والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءيه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مر منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب \* واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحينئذ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب . وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر  
 ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين واربعاً  
 وقد تحذف ياؤها في الإفراد ايضاً ويجري اعرابها على النون كقول الآخر  
 لها ثانياً اربع حسان وأربع فتغزها ثمان  
 وهو من نوادر الاستعمال

« وَمَا تُضِيفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ »

اي ان العدد المركب اذا اضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالمذهب الغالب فيه ان يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمسة عشر درهماً . وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسَ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعَهَا إِذْ لَمْ تُضِيفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الألف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم . بخلاف المئتين فانها تلزم الإفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم . ما لم تكن مقطوعة عن الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئتين وخمسين مئتين . وعليه

قول الشاعر

ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداً اي وجلت عن وجوه الأهاتم

وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأني الجمع فيها كما يتأتى فيه  
 وَجَمَعُ قَلَّةٌ يَلِي الْمَفْرَدَ اِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلة ان وجدت له صيغة القلة فيقال  
 ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا  
 يقال ثلاثة ألوف \* وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول  
 اسم العدد. وأما اذا لم يكن له إلا صيغة كثيرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة  
 بحكم الضرورة \* واعلم انه قد يعدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت  
 غالبية في الاستعمال كما في أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع  
 كثرة وهو الغالب في جمعه ولذلك يخيار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلْحَاتِ بَيْنَ اُنْثَى وَذَكَرٍ  
 وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوَ بَنَاتِ عَرَسٍ

اي انهم يراعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالتلحات فانه  
 يحتمل ان يكون لرجال او نساء. فان أريد به الرجال قيل ثلاثة طلحات او النساء  
 فثلاث \* وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لنظمه على خلاف معناه  
 كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار  
 يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين \* فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جازي في  
 جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طرقي او ثلاث. ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب  
 المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ اُنْقِي ثَلَاثَ شَخُوصٍ كاعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدما والمعدود  
 مذكورا كما مر. وان يكون اسم العدد مؤخرًا نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث.  
 او يكون المعدود مخدوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا. او مجرورا بن نحو عندي  
 سبعة من الرجال وسبع من النساء. وقس عليه المركب والمعطوف \* واذا كان المعدود  
 اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرهنط يُجْرَى بَيْنَ نَحْوِ عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ  
 الرَّهْنَطِ. وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي  
 وإذا أُريدَ تعريفُ العددِ أُدخلَ حرفُ التعريفِ على اسمِ العددِ ان كان مفرداً غير  
 مفسراً كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس  
 رجالاً الى العشرة . والعشرين درهماً الى التسعين \* وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه  
 نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم والالف دينار \* واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى  
 الاتباع لا الاضافة في الصحيح \* وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة  
 والاربعين رجلاً \* وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانهما  
 كالكلمة الواحدة \* واما نحو خمس مئة درهم وسبعة الاف دينار فيجوز فيه تعريف  
 المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول  
 فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

## فصل

## في الكنيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِفْهَامِ كَمْ      وَذَلِكَ فِي كَذَا لِدِي الْإِخْبَارِ عَمَّ  
 "وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ      فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزِ وَرَدِّ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكنى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد \*  
 وكذا يُكنى بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يراد بها الكناية  
 عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه  
 وذا الاشارة غير انها تُعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها \* وتشارك كم وكذا  
 الممكني بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان  
 الغالب في كذا ان تُستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندني كذا  
 وكذا درهماً . ويقل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرُزُ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا      جَرَّتْ بِجَرَفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تختص دون كذا بجواز جر ما بعدها باضمار من وذلك اذا دخل عليها  
 حرف جر نحو بكم درهم تصدقت قسداً للمساكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار

لضعف الجرّ بالحرف المضمر \* ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل  
 على كم عوض عن التلقظ بها \* ويجوز الفصل بين كم وميزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور  
 نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقال بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً  
 وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز  
 لئلا يلتبس بالمنعول به فيقال كم اشتريت من عبد \* واعلم ان كم ان تقدمها حرف  
 جرّ كما مر . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجرّ \* وان كانت  
 كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً سميت . او عن  
 مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محل  
 النصب \* وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . او خبراً  
 على الاصح نحو كم بنوك \* وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام  
 عليهما . وكثيراً لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظ لها في الصدارة لتمتض  
 الخبرية فيها ولذلك تسلط عليها جميع العوامل

وكم " لتكثير أتت " في الخبر مضافة " للمفرد المذكر "   
 وأجرز بمن إن شئت والرفع نقل " مبتدأ " والنصب حتم إن فصل

أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تستعمل مضافة الى المفرد  
 النكرة نحو كم عبد لي . ويجوز جرّ ما بعدها بمن نحو وكم من مالك في السموات لان  
 الاضافة بمعناها \* واجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر  
 كم عمّة لك يا جرير وخالته فدعاء قد حابت لي عشاري

فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي \*  
 فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر  
 كم نالني منهم فضلاً على عدم اذ لا ازال من الاقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعه على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف  
 أي كم مرة نالني فضل \* واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها مما قبلها الا حرف الجرّ  
 والمضاف نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وبكم رجل مررنا ودار كم امير  
 دخلنا \* وأما ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشتغل عنها كانت منصوبة بحسب

مقتضاهُ وإلا فمرفوعة كما مرَّ. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكتهُ وكم جاريةً  
اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحينئذٍ يقدر العامل بعدها  
لا قبلها لأنها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبًا أَجْرُزُ بَيْنَ وَأَحْذِفُ قَلِيلًا نَاصِبًا

اي ان كَأَيِّ تُستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأَيِّ المنونة .  
غير ان التنوين لَمَّا كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رُمي في  
المصحف نوناً وجاز الوقف عليه بالنون \* وأما ما بعدها فالغالب جرُّهُ بن نحو وكَأَيِّ  
من آية في السموات والارض . وقد يُستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيِّ أَلَمًا حُمُ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها  
بخلاف كم . فيقال كَأَيِّ من فتى زارنا وكَأَيِّ من رجل عندنا . ولا يُقال كَأَيِّ من  
رجل خير من ابيه \* وهما تشتركان في كون خبرهما لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم  
غلام سأم ملكه ولا كَأَيِّ من عبده سأم تربيته كما لا يقال رُبَّ دارٍ سأم بنيتها لان  
التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عُرِفَ حدُّهُ والمستقبل مجبولٌ

وَكَيْتٌ أَوْ ذَيْتٌ كَتَّ عَنْ الْجَمَلِ وَقِيلَ ذَيْتٌ أَخْصَصُ إِذَا قُلْتَ فَعَلَّ

وَالْتَزِمَ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلَقَ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلًا

اي انه يُمكنى بكَيْتٍ او ذَيْتٍ عن الجمل في الحديث وقيل ان ذَيْتٌ تَخْصُصُ بالحديث  
عن الفعل فقط \* وهما لا تُستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو  
قال فلان كَيْتٌ وكَيْتٌ وفعل ذَيْتٌ وذَيْتٌ . ويجوز ان يقال كَيْتٌ كَيْتٌ وذَيْتٌ ذَيْتٌ  
بدون عطف . ولا يجوز كَيْتٌ او ذَيْتٌ مفردتين \* وهما مبنيتان لوقوعهما موقع الجملة  
التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبناءؤها على الفتح في المشهور \* وتُستعمل كَذَا  
التي يُمكنى بها عن غير العدد في كل ما ذُكِرَ في هذا الباب مطلقاً . فيمكنى بها عن  
المفرد نحو جئت يوم كَذَا . وعن الحديث نحو قال كَذَا . وعن الفعل نحو فعل كَذَا .  
وتُستعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةٍ لِّتِسْعَةٍ كُنِي بِالْبِضْعِ بِحِكْمِهَا وَلَمْ يُعَيَّنْ

اي انه يُكْنَى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من افراد العدد المذكور . فيجري مجرى ما كُنِيَ بِهِ عنه في جميع موافقه مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي جميع أحكامه من التذكير والتأنيث والاعراب والبناء . فيقال بيضعة اشهر ويضع سنين وبيضعة عشر يوماً ويضع عشرة ليلة وبيضعة وعشرون ديناراً ويضع وعشرون بدره وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِمَّنْ عَقَلَ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِالْ

اي انه يُكْنَى بفلان عن العلم الذي مسماه ممن يعقل كريد . وكذلك مؤنثه فلانة فانه يُكْنَى بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند . وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما . وعلى ذلك قول

الشاعر

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ اِضْمَحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ  
وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فنقترن كتابته بِالْ نحو سبق  
الفلان وحقته الفلانة للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكنى نحو أبي الفلان  
وأم الفلانة

كَذَا عَنْ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعْفِ بِقَوْلِهِمْ صَلْمَعَةُ بِنْتُ قَلْمَعَةَ

اي انه يُكْنَى ايضاً عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ بقولم هو  
صلمعة بن قلمعة . ومنه قول الشاعر

أَصْلَمَعَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ بِنْتُ قَفْعٍ لَهْنِكَ لَا أَبَاكَ تَزْدِرِينِي

وكذلك قولم هيان بن بيان وهي بن بني وغير ذلك \* وهي أعلام جنسية ولذلك يمتنع  
صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في اسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ يُعَدَّلُ

اي يأتي اسم للفعل علماً معلقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه  
 مرتجلاً كصه اي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد اي أمهل . او عن  
 ظرف وشبهه كدونك اي خذ عليك اي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كنزال  
 فانه معدول عن انزل على الاصح . وهو مذهب سيبويه \* واختلف في موضع الضمير  
 المتصل بالمنقول منه . والصحيح انه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الاصل او حرف  
 جر نحو دونك واليك فهو في موضع الجر . وان كان مصدرًا نحو رويدك فان اعتبرته  
 باقياً على مصدريته فكذلك وهو حينئذ مفعول مطلق مضاف الى فاعله فلا يكون في  
 شيء من هذا الباب . وان جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له \*  
 واما المتصل بغير المنقول نحو هالك فهو حرف خطاب على الاطلاق \* واعلم ان اسم  
 الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل غير ان مرفوعه الضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً \*  
 واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معه ضمير آخر مجرور جاز ان تراعي أي الضميرين  
 شئت . فتقول عليك انت وزيد عمراً برفع زيد عطفاً على المستتر وجره عطفاً على  
 البارز . وكذا عليكم كلكم زيدا وعليك نفسك خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا  
 المجرى \* واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه من الاعراب والمخار ان مدلوله  
 لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما ارتجّل للامر يرد نحو رويد ونزال لم يزد  
 وذو ارتجبال يجمع الكل ولا يقاس من ذلك سوى ما عدلاً

اي ان ما سوى المرتجّل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول ونزال في  
 المعدول ولا يزيد عليه \* واما المرتجّل فيأتي للامر نحو صه اي اسكت كما مر وهو  
 الاكثر . ولماضي نحو شتان اي افرق . والمضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي \* ولا  
 يقاس من ذلك الا المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كنزال  
 وحذار وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة \* وشذ من مزيد الثلاثي  
 كدرالك معدولاً عن أدرك وبادر عن بادز . واشد منه الرباعي كقول الراجز  
 قالت له ريج الصبا قرّار واختلط المعروف بالانكار  
 واما المرتجّل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمع منهما باستقرأ

كلام العرب . فمن ذلك الامر غير ما ذُكر بله اي دَع . ومه اي اكفف . وابه اي امض في الحديث او زدني منه . وحيهل اي اقبل او عجل . وهيا وهيت اي اسرع . وآمين اي استجب . وهالك وعندك ولدك اي خذ . واليك اي اعزل . ومكانك اي اثبت . وامامك اي تقدم . ووراءك اي تاخر \* ولماضي هيات اي بعد . وسرعان ووشكان اي اسرع . وبطان اي ابطأ \* وللمضارع اوه واوي اتوجع . واف اي اتضجر . ووا وواها ووي اي اتعجب . وبنخ اي استحسن . وقد ويحل اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضربنا عن ذكرها \* واختلف في هلم وهات وتعال . والمختار عند الاكثرين ان هلم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبتيها فعلان متصرفان \* واعلم ان جيهل مركبة كحسة عشر . وقد تُفرد منها حي نحوحي على الصلوة \* وهالك تستعمل مع الكاف وبدونها \* وقد تلحق

الكاف وي اي ايضا كما في قول الشاعر

ولقد شنى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس وبك عنتر أقدم  
واختلف حينئذ فيها فليل هي اسم فعل وقيل حرف زجر \* وقيل اصلها وبك فحذفت  
اللام لكثرة الاستعمال

وكله بفعله قد الحقا في عمل ولم يصرف مطلقا

اي ان كل واحد من اسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازما او متعديا لانه نائب عنه فيقال هيات نجد كما يقال بعدت نجد وحذار الأسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المنصل به اسم كان او حرفا تلحقه علامات الفروع نحو دونكما المال وزويدكم زيدا وهلم جريا \* ويسترط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيدا حذار ولا حذار يا فتى زيدا لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فليندكر الوالأباب

وربما نكر منه البعض من مرتجل منونا ليعتار

اي قد ينكر بعض اسماء الفعل المرتجلة مدلولًا على تنكيره بالتنوين ليفرق بينه



و بين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالإجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كبهات . ومنه ما يتردد بينهما كصه \* وأما المنقول منه والمعدول فلا يتوَّنان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكَّان عن التعريف \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخنار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب

سيبويه

وَكَنْزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ      أَنْشَى وَوَصَفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ  
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تُعْرَبُ      أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي شتم بها الإناث في النداء نحو يا لكاع كما مر في بابيه يعد كَنْزَالٍ فيبني مثله على الكسر لمشاينته إِيَّاهُ في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز \* ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للمحمدة ويسار للميسرة .

ومن الاول قول الشاعر

أَنَارِكَةُ تَدُلُّهَا قَطَامٌ      رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنَتَا      نَحْجُ مَعَا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

وأما بنو تميم فيعربون اعلام الاعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلية فهي عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال \* واعلم انه اذا سمي مذكراً ببعض هذه الاعلام انتقض البناء في الصحيح لان فعال لا يجي معدولاً عن مذكر . وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نقل عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبَ وَأَفٍ عَنِ سَمَاعٍ شَمَلًا  
وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونَهُ أُسْمَعُ فِي أُسْمِ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسمى باسم كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تركيب الكلام بخلاف اسم الفعل \* وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبعل او دعاء كينخ للبعير المناخ وسأ للحمار المورّد \* او لحكاية صوت من الاصوات السموعة كقَب لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وويهِ للصراخ على الميت \* وإما ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كأَفٍ للمتضرع وآه للمتوجع ووي للمتعبج \* واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد به مجرد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك \* وكل هذا الباب سماعي لا يُقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وِيهِ في تركيب مزجي كسببويه ونقطويه بنون عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسببويه وسببويه آخر على ما سيجي \* وأما تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامة لتام الاسم . وهو الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى اعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسمى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منه كما يُسمى الغراب غاق . ومنه قول الراجز اذ لِمَتِي مثل جناح غاق اي مثل جناح الغراب . وما كان بصوت له به كما يُسمى البغل عدس . ومنه قول الآخر اذا حملت بدني على عدس على الذي بين الحمار والفرس  
فلا ابالي من عدا او من جلس

اي اذا حملته على البغل \* وحينئذ يُمكن على بناءه وهو القياس فيقال رأيت غاق بالكسر وركبت عدس بالسكون \* وقد يُعرب لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبت عدساً بالنصب فيهما . والاول هو المختار عند المحققين

## فصل

في تقسيم الكلام

وَمَطْلُقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ فَخَبْرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً  
وَوَيْبَرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرُ إِنْشَاءً حُسْبُ

اي ان الكلام كيفما جاء مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشأه . أما الخبر فهو ما يحتمل  
الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو ساء زيد فيدخل فيه كلام  
الله والانبياء ونحو ذلك \* وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو  
إمّا ان يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كفعال المدح  
والذم والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك \* واعلم ان احتمال  
الصدق والكذب لا يشكك بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح  
زيد والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما يستحق به المدح  
والاستحسان . فيمكن ان يقال لمتكلمم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال  
له كذبت فانك لم تمدح ولم تعجب \* وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء  
هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لان الكلام إمّا ان يكون لنسبة خارجية  
وهو الخبر او لا يكون كذلك وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول  
اليه كفعال المدح والتعجب وغيرها فانها اخبار في الاصل ثم نقلت الى انشاء ما يراد  
بها من المعاني \* واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن  
وجود لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر . وأما ما لا  
يدل على الطلب فيقترب وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع  
يكون عند التلفظ بفعله المنشي له . ويقال للاول الانشاء الطلبي والثاني الانشاء

الابقاعي

وَالْحُكْمُ يَسْتَأْثَرُ وَضَعًا بِالْخَبَرِ وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرُ

اي ان الجملة التي يُحكّم بها تختصّ بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح  
 لإقامة الحكم بها. وتختص في الصلة والخبر والحال والنعمة. وذلك فيها بحسب الوضع  
 فلا يُشكّل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادرٌ بخلاف الوضع \* وانما جاز ذلك  
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤتى بها لبيان الموصول والحال لتقييد  
 صاحبها بصفة والنعمة لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الانشائية اذ  
 ليس لها نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرُق  
 كما مرّ في بابه فلا يضطرّ فيه الى هذا الاعتبار

## فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الطَّلَبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ  
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلَا سِتْدَامَةَ لَهُ قَانُطَبَقَا

اي ان الطلب يُعَلَّقُ بامرٍ مُسْتَقْبَلِ الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .  
 وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب  
 لا بد ان يكون بعد الطلب \* فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي اتق الله  
 كان المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا

الاعتبار ينطبق الطلب على حكمه . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَيْتَ الْمَمْلُوكَ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقِدْ فِي الْأَرْضِ مَسْلَمًا  
 فَإِنَّ الْعَيْشَ حَاصِلٌ لِلْمَخَاطَبِ وَلَكِنْ دَوَامُهُ غَيْرُ حَاصِلٍ فَهُوَ يَطْلُبُ حَصُولَ دَوَامِهِ . فَتَأْمَلْ  
 وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَيْرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو  
 يكون غالباً بلفظ الماضي نحو غفّر الله لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحمك الله .  
 وبالجملة الاسمية نحو دارك مأمورة \* وقد يكون لغير الدعاء نحو تؤمنون بالله ورسوله  
 يغفر لكم بالجزم اي آمنوا . ومن ذلك قولهم اتق الله امرؤ وفعل خيراً يتب عليه اي  
 ليتق وليفعل خيراً بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لغيرِ معناه كَأَكْرَمَ بِأَيِّ

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لفظ ما يدلُّ على طلبٍ لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجب فانه يراد بها انشاء التعجب من عظمة المتعجب منه او الاخبار عنها كما مرَّ في بابهِ \* ومن هذا القبيل التذبة والاختصاص في النداء واردة التهديد بالامر والانكار بالاستفهام وغير ذلك مما سيأتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ اقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلبًا في اللفظ والمعنى جميعًا نحو اقض ما انت قاض ولا تمش في الارض مَرَحًا بخلاف ما كان طلبًا في المعنى فقط نحو حَيَّاكَ اللهُ والوبلُّ لزيدٍ فانه دخيلٌ في هذا المقام لانه خبرٌ قد اسْتُخْدِمَ للطلب

### فصل

في ادوات الطلب ومتعلقاته

أَمْرًا بِلَا مٍ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَأَطْلُبِ التَّرْكَ بِلَا

اي انه يُطْلَبُ إحداث الفعل بالامر اِمَّا بواسطة اللام نحو لِيَقُمْ زيدٌ وَاِمَّا بالصيغة دون اللام نحو قُمْ \* وَيُطْلَبُ تركه بلا الناهية نحو لا تَقُمْ \* وهذه اللام مكسورة في لغة جمهور العرب ما لم تقع بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها نحو فليستحيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثَمَّ نحو ثَمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ في قراءة الكوفيين \* وقد يُجْزَمُ بها مضمرة في الشعر كقول الشاعر

فَلَا تَسْتَطِيعُ مَعِيَ بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِغَيْرِ مَنْكَ نَصِيبُ

اي لِيَكُنْ \* واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهيٌ وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاءٌ . فان كان من المتساويين قيل له التماسٌ

لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَمٌ غَائِبًا هَمًّا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطَبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا أكْرَمَ وان كنت ظالمًا فلا أَرْحَمَ . والمخاطب نحو ان كنت مذنبًا فأتوبُ وان اشتريت فلا تُغِبْ \* وعلى فعل الغائب بأسره معلومًا ومجهولًا نحو لِيَقُمْ

زيدٌ ولا يجلس عمرو وليقطع اللص ولا يؤخذ البري بالسقيم \* وتنفرد لا عن اللام  
 بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تغفل وهو الاكثر في استعمالها \* ويقال  
 دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلاصل لكم وكقولهم لا اربنك ههنا . لان  
 الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف  
 المجبول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير  
 المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحمّل خطابكم ونحو قول الشاعر  
 اذا ما خرجنا من دمشق فلا تعد لها ابداً ما دام فيها الجرائم  
 كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب  
 تبعاً لغيره \* واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك  
 فلتفرحوا لان له صيغة امر بدونها فيسغني عنها بخلاف الغائب والمجبول  
 وَرُبَّمَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْبُودِ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطالب المعهود لما فان الامر قد يراد  
 به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو واسيروا قولكم او  
 اجهروا به انه علم بذات الصدور . والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله ان كنتم  
 صادقين . والاباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط  
 الاسود . والاهانة نحو كونوا حجارة او حديداً \* وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني  
 كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة والتسوية نحو قل آمنوا به او لا تؤمنوا . وغير  
 ذلك مما يحتمله المقام

وَالْهَمْزَةُ أُسْتَفْهِمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلاً

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب  
 ادراك النسبة بين الامرين اثباتاً او نفيّاً نحو اقام زيدٌ وألم يقم عمرو . وتارة  
 لا ادراك غير النسبة نحو ازيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الاوّل عن ثبوت  
 القيام للواحد منهما ونفيه عن الآخر لانه يجهل كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين  
 القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده \* والادراك الحاصل من الاوّل  
 يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصوّر وهما من اصطلاحات المنطق \*

والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المُسند اليه . وفي  
نحو أقائم زيد هو المُسند . وفي نحو أعندك زيد هو الظرف \* وبهذا الاعتبار وجب  
ان يُرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم أم عمرو ولا يقال أزيد قائم أم  
جالس . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو  
او الفاء او ثمَّ قُدمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض  
وأفانت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثمَّ اذا ما وقع آمنتم به . بخلاف  
أخواتها فان العاطف يتقدم عليهنَّ نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم  
الفاسقون \* وهي أم ادوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذُكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةً إِيجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطُ

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم  
يقم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة \* وأما بقية ادوات الاستفهام  
فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي \* واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل  
لشدة طلبها للفعل كما مرَّ في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا  
يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور \* ولا تدخل على جملة الشرط لاحتلالها الإيجاب  
والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرير الواقع فتتأني الاستفهام عن وقوعه . فلا  
يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها  
لانها أم الباب \* واذا دخلت هل على المضارع تخصصه بالاستقبال فلا يقال هل  
تذهب الآن \* وقد تُستعمل لطلب التعيين كهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث  
هل تزوجت بكرا أم ثيبا . ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة \*  
فان لم يقصد التعيين عطف بعدها بأ ونحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم  
ركزا . وفس عليه .

وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ تَشْمَلُ  
وَكَيفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ  
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنِّي وَقَدْ تَأْتِي كَمِنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُستعمل لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بالهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك  
 يمينك يا موسى . وأيُّ لها جميعاً نحو أيُّكم زادته هذه ايماناً وبأيِّ حديثٍ بعده  
 تُؤمنون . وكيف للحال نحو كيف اصبحت . وأيُّن للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون .  
 ومَتى وأيُّن للزمان نحو متى هذا الوعد وأيُّن بوم القيامة . غير ان متى تُستعمل للماضي  
 والمستقبل وأيُّن تخلصُ بالمستقبل كما رأيت . وأيُّن تُستعمل غالباً بمعنى كيف نحو  
 أني يكون له الملك علينا . وقد تُستعمل بمعنى من اين نحو يا مريمُ أني لك هذا .  
 وكم للعدد نحو كم ليثتم \* وكلُّ هذه الأدوات موضوعة لطلب التصوُّر فلا تُستعمل  
 لغيره لاختصاصها باحد طرفي النسبة كما ترى

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِالتَّسْخِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كالتَّقْرِيرِ

اي ان كلَّ ما ذُكِرَ من الأدوات قد يُستخدَم لغير الاستفهام كالتقرير نحو أنت  
 قلت للناس اتخذوني واني الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نُؤمن بالله . والاستبعاد نحو  
 أني يكون لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ . والتحويل نحو ألم تر كيف فعل ربك بما يحب  
 الفيل . والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ . وما اشبه ذلك من الأغراض \*  
 واعلم ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جرت يجب حذف ألفها سواء كان العامل  
 حرفاً نحو لم تؤذوني ام امماً نحو عبيءم جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه  
 قول الشاعر

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتم حتم العناء المطول

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

علي ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في رماذ

وقد تسكن ميم الجورورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسود لم خلفتني لهموم طارقات وفكر

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوب ابداً . وغيره ان وقع  
 معمولاً لعامل لفظي نحو أيُّ منقلب ينقلبون وعمَّ يسألون فهو بحسب مقتضى عامله .  
 وإلا فان وقع بعده جملة نحو من قام . او شبه جملة نحو من عندك . او اسم نكرة نحو  
 من إله غير الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه . فان كان الاسم معرفة نحو من ابوك  
 جعل اسم الاستفهام خبراً على الاصح لانه يؤتى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون



ما بعده 'أَلَيْقَ بِالْبَدَاءِ' وهو 'أَلَيْقَ بِالْخَبْرِيَّةِ' \* واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره 'والصحيح انه' لا ظرفية فيها . وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُسْتغْنَى بِهِ نَحْوُ كَيْفَ أَنْتَ وَكَيْفَ كُنْتَ فِي خَبْرٍ . وَالْأَفْهَى حَالُ نَحْوِ كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ . او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل . وهو المختار عند المحققين

وَرُبَّمَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النِّفْيِ فِيهِ طَارِي  
فِيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإِنْكَارِ فيتضمن معنى النفي نحو 'أَعِنْدَهُ' علم الغيب فهو يَرَى . اي ليس عنده ذلك \* ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإِثْبَاتِ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ اي هو كافٍ له . لان إِنْكَارِ النفي نفي له ونفي النفي اثبات \* واكثر ما يكون ذلك مع الممزة . وقد يكون مع غيرها نحو من يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه . ولذلك أُوجِبَ بَعْدَهُ بِالْإِثْبَاتِ كَمَا يُوجِبُ بِهَا فِي النِّفْيِ الصَّرِيحِ

وَالْتَمَنِي لَيْتَ وَالْحَقُّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلاً وَالتَّرَجِّيَ بِلَعَلْ

اي ان لَيْتَ موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو لَيْتَ الشَّيْبَ يَعُودُ . او ما كان عسر الحصول نحو لَيْتَ الْجَاهِلَ عَالِمٌ \* وقد تلحق بها لَوْ نَحْوُ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَكُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اي لَيْتَ لَنَا وَلِذَلِكَ نُصِبُ الْجَوَابَ بَعْدَهَا \* وكذلك هل نحو هل لنا من شُفَعَاءٍ فَيُشْفَعُوا لَنَا \* وَلَعَلْ موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . وقد تكون للإِشْفَاقِ وهو تَوَقُّعُ الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ نَحْوُ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ بِنَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ \* واعلم ان في عد التَّرجي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه دليل نصب الجواب في قرآءة حنص لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطالع

الى إله موسى . وفي قول الراجز

عَلَّ مَرْوَفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَائِهَا

فتستريح النفس من زفرائها

وجزمه ايضاً عند تجرؤه من الفاء في قول الشاعر

لَعَلَّ التَّفَانَا مِنْكَ نَحْوِي مَرَّةً يَمْلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عِطْفِيكَ لِلْيُسْرِ



لا وهياً بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت .  
وقد تنوب عنها يا عند امن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر  
الله يا عمراً . فان خيف الالتباس تعيبت وان تخلص منه \* وأما بقية الاحرف فهي  
موضوعة لطلب الاقبال

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين  
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة \*  
واعلم ان كلا من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات  
النداء . وذلك عند الاعراض او الغفلة ونحوهما في القريب وعكس ذلك في البعيد .  
وهو من نواذر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا سَائِمَ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أمّ الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها  
نحو الا يا أسجدوا . والحرف نحو يا ليتني كنت تراباً . والجملة الاسمية كقول الشاعر  
يا دار مية بالعاليا فالتسند أقوت وطال عليها سالف الأمد  
ويقدّر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك \*  
وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول  
فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه .  
ولعله الاقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الاعراض المعروفة له من طلب الاقبال  
 وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لضيعة الأدب .  
 والتشكي نحو يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل وما اشبه ذلك

## فصل

في القسم واحكامه

يُقَسَّمُ اِنْشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبَرٍ اَوْ طَلْبِ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدْرٌ

اي ان القسم يستعمل لانشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره \* أمّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بنحو اقسامت واحلاف ويمين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو عليم الله وعلي عهد الله . ومنه كتبت على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة \* وأمّا المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو نشدتك الله . ويقال له يحملته القسم الاستعطائي

” وَقُلْ يَمِينُ اللَّهِ وَأَيْمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمَزٌ غَالِبًا وَأَيْمٌ أُحْتَذَى“

اي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لافعلن ومنه قول الشاعر

فقلت يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصح والتقدير يمين الله قسم لي \* وكذلك أئمن بفتح المهزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح بنحو أئمن الله لافعلن . غير ان همزتها توصل في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال \* وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أئم الله وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويقدر الاعراب على النون المحذوفة \* وقد تصرّفوا في هذه الكلمة حتى انهم المراد في لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى فاقصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

” وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَدْرٌ“

” وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلْبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ“

اي ان القسم يُربط بجوابه الخبري باللام نحو فبِعَزَّتِكَ لِأَعْوَيْنَهُمْ اجمعين . وإن نحو  
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجنسه من نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين \*  
وهذه اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت  
لأنها موضوعة لتأكيد الاثبات كما سيبي . والاصل فيها ان لا تدخل الأ على الاسماء  
غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم .  
ويُدخلونها ايضاً على الماضي المقرون بقدر نحو تألله لقد آثرَك علينا لان قد تقرب  
الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريحاً  
فراوه مصفراً لظلوا من بعدهم يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد  
مسد جواب الشرط كما مر في باب وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لأنها  
تحقق مضية \* فان كان الجواب منفياً رُبط بالأداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون  
تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا  
نحو واقتسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زالتا إن  
امسكهما من أحد من بعدهم \* وندر ربطه بلم كقول بعضهم نعم وخالفهم لم تقم  
عن مثلهم منجبة . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفيناً  
و يُربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر  
بعيشك يا سلى أرحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهير  
او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً  
فان لم يكن شيء من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر  
بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع  
اي ما اسألك إلا هذا . او بلام الحرفية التي بمعناها كقول الآخر  
قالت له بالله يا ذا البردين لَمَّا عَنَنْتَ نَفْسًا أَوْ أَثْنَيْنِ

واعلم ان جميع الاحرف التي يُربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها  
ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أُضرب \* ويجوز حذف  
لا عن المضارع المجرد من نون التأكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال

الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأَلَّه تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَفْتَأُ تَذَكُرُهُ . وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لِأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

أَي أَنَّهُ قَدْ شَاعَ فِي الْكَلَامِ حَذْفُ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ مَدْخُولُهُ مُفْتَتِحًا بِاللَّامِ الْمُوْطِئَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِإِنْ نَحْوِ لَيْتُنْ أُخْرِجُوا لَا يُخْرِجُونَ مَعَهُمْ . وَذَلِكَ لِذِلَالَةِ اللَّامِ عَلَيْهِ فَيُسْتَفْتَى بِهَا عَنْ ذِكْرِهِ وَهُوَ الْغَالِبُ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ \* وَقَدْ يَحْذَفُ مَعَ حَذْفِ اللَّامِ فَتُقَدَّرُ قَبْلَ الشَّرْطِ نَحْوُ وَإِنْ أَطَعْتَهُمْ أَنْكُمْ لِمَشْرُوكُونَ أَي وَلَيْتُنْ أَطَعْتَهُمْ لِأَنَّ الْجَوَابَ غَيْرَ مَرْبُوطٍ بِالْفَاءِ فَلَا يَصْلِحُ جَعْلُهُ لِلشَّرْطِ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ \* وَهَذِهِ اللَّامُ يُقَالُ لَهَا اللَّامُ الْمُوْطِئَةُ لِأَنَّهَا تُوْطِئُ الْجَوَابَ لِلْقَسَمِ أَي تَهْدِيهِ . وَالْمُؤْذِنَةُ أَيْضًا لِأَنَّهَا تُؤْذِنُ بِأَنَّ الْجَوَابَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَسَمٍ قَبْلَهَا لَا عَلَى الشَّرْطِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الْقَسَمِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ . غَيْرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ حَذْفُهُ مَعَ غَيْرِ الْبَاءِ فَلَا يُقَالُ حَلَفْتُ بِاللَّهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . وَأَمَّا مَعَ الْبَاءِ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ نَحْوَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فِي الْخَبْرِ وَاسْتَحْلَفْتُكَ بِاللَّهِ فِي الطَّلَبِ وَيَجُوزُ إِضْمَارُهُ فَيُقَالُ بِاللَّهِ فِيهِمَا . غَيْرَ أَنَّ الْآكْثَرَ ذِكْرُهُ فِي الْخَبْرِ وَإِضْمَارُهُ فِي الطَّلَبِ

### فصل

#### في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٌ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

أَي أَنَّهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ ضَمِيرًا يَكْنِي بِهِ عَنِ الشَّأْنِ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُرَادُ الْحَدِيثُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ \* وَقَدْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْقِصَّةِ فَيُقَالُ لَهُ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ أَيْضًا \* وَهَذَا الضَّمِيرُ يَتَّعَدُ مَعَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ لِأَنَّهَا فِي ذَلِكَ الشَّأْنِ وَلِذَلِكَ لَا يُجْتَنَبُ إِلَى رَابِطٍ فِي الْأَخْبَارِ بِهَا عَنْهُ . وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ بِفِظِ الْغَيْبَةِ وَالْأَفْرَادِ لِيَطَابِقَ مَا يُرَادُ بِهِ الشَّأْنُ أَوِ الْقِصَّةُ . وَلِذَلِكَ أَنْ قُدِّرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّأْنُ كَانَ مَذْكَرًا أَوِ الْقِصَّةُ كَانَ مَوْثِقًا . وَأَمَّا تَعْيِينُ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَيُخْتَارُ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْمَمْدَةِ الَّتِي بَعْدَهُ طَلَبًا لِلشَّكْلَةِ فَيُقَالُ هُوَ الْأَمِيرُ قَادِمٌ وَهِيَ الْقَبِيلَةُ رَاحِلَةٌ . وَمَا كَانَ بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ مَوْثِقًا لِإِبْهَامِهِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَتَاخِرًا عَنْهُ لِأَنَّ الْإِبْضَاحَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا

الضمير يختصُّ بانه لا يعود إلا الى ما بعده . ولا يعمل فيه الا الابتداء او احد  
نواحيه . ولا يقدم خبره عليه . ولا يؤكد ولا يُبدل منه ولا يُعطف عليه . ولا  
يُفسر الا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محل من الاعراب وان كانت  
مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا  
غائباً مفرداً كما مر . ولا يُستعمل الا حيث يراد التخييم فلا يقال هو الغراب طائرٌ

وَهُوَ بِبَابِ الْمُبْتَدَأِ مَقِيدٌ      " فَالْنَسْخُ كَالْتَجْرِيدِ فِيهِ يَرِدُ "  
وَتَخْبِيرُ الْجُمْلَةَ عَنْهُ فَيَجِبُ      مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرداً نحو قول هو الله احد .  
وتدخل عليه نواحي المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وانه عمرو

منطلق وظننته بكر شاعر وهلم جرا . ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناس صنفان شامت      وَاخْرُ مَثْنٍ بِالذِي كُنْتُ اصنعُ

وقول الآخر

اِذَا إِنَّهُ لَوْلَا الْخَلِيطُ الْمودِعُ      وربعٌ خلا منه مصيفٌ ومرجعٌ

وقول الآخر

عَلِمْتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ      فَكُنْ مُحِقًّا تَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

وهو في كل ذلك يُخبر عنه بالجملة المذكورة فتكون برمتها في محل الاعراب الذي

يقتضيه المقام ولذلك يجب ان يُرفع بعده كل ما ينصب بدونه على التجريد \* واعلم

انه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواحي

ما يلزم اسمه التنكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الافراد كالات \* ولا تدخل عليه

كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعا لضمير اسمها وهذا

لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تُضمَّن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف

ذلك فشاذاً او على تاويل \* فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ      إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَأَنَّ فِضْمَرٍ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك

الفعل . واما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما الحجازية في نحو قول الشاعر

وما هو من يأسوا الكلام وتلقى به نائبات الدهر كالدائم البخل  
والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأعم أن وكان المخففتين فيجب إخماره  
مخذوقاً كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر  
وأعلم فعلم المرء بنفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان  
وربما حذيف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون . وكقول

الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوبل

وهو من نوادر الاستعمال

### فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لخبر من تابع حشواً فصلٌ بلفظٍ مضميرٍ لرفعٍ منفصلٍ  
وهو كما شاع ضميرٌ قيل لا بل حرفٌ فصلٍ عن ضميرٍ نقلاً

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر  
من التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل أمكن أن يظنه السامع  
صفةً لزيد فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعيّن الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه  
فصلاً وهو اصطلاح البصريين \* والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يعتمد عليه في هذا  
التمييز أو لأنه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها \* وهذا الاستعمال إنما هو  
بحسب الأصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لأغراض  
أخرى كما سترى \* وهو في المشهور ضميرٌ يتصرف في التذكير والثانيث وغير ذلك  
بحسب ما قبله . وذهب قوم إلى أنه حرفٌ لأنه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقولٌ  
عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الأكثرين



وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ  
وَلَمْ يَغْيِرْ حُكْمَ مَا قَدْ نَصَبَا كَكَانَ عَثْمَانُ هُوَ الْمُنْتَجَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال  
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضه بينهما فائدة . او كعرفة نحو ما احد هو  
احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة . أما الاول فلأنه كالمعرف بلام الجنس  
لعمومه . وأما الثاني فلأنه لا يقبل ال لاقترانه بين التفضيلية \* ولما كان هذا اللفظ  
يؤتى به لمجرد الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب  
ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالتامخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا  
يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع  
العليم وجعلنا ذريته هم الباقيين . وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَهُ تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يعملون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده  
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر  
اتبكي على ليلى وانت تركتها . وكنت عابها بالملأ انت أقدر  
وحيث ان يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب  
الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِيسَ وَالتَّأْكِيدَ بِهِ كَمَا قُلْتَ هُوَ الْمُفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك  
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه  
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي  
ان ما قلت نفسه هو المفيد . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام التعت \* وقد تجتمع  
فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحمل الفصل والتخصيص والتأكيد  
كما ترى \* وهو يجملته لا يقع الأ بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما  
رأيت . والخبر غالباً يكون مصحوباً ال او أفعل تفضيل وبقول في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كُنَيْتُكَ أَوْ هُنَاكَ الْجَارَةُ  
 وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ  
 أي ان الكاف تُستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذلك وتلك .  
 والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إياك . وفي بعض أسماء  
 الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هالك وزويدك \* وهي في كل ذلك حرف  
 لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ  
 أي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع  
 كما تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذالك كما  
 علمني ربي واكفاركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في  
 الإشارة وغيرها نحو إياك وإياها وإياك وإياها . غير انه قد يكتفى  
 في الإشارة الغير المكانية بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهاً على  
 مطلق الخطاب لا على أحوال المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك  
 لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله فلا تعتدوها \* وأما في إشارة المكان فتلزم  
 الفتح والإفراد مطلقاً . ونذر كسرهما كقول الشاعر  
 إذا هبَّت حوران من أرض عالجٍ فقولوا لها ليس الطريقُ هنالك  
 وأما ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلتحاق علامات الفروع

## فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمَوْنِ النَّونُ أَشْتَمَلُ

أي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم  
 علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتهم \* وأما العاقلات فتكون النون معهن  
 ضميراً كذهبن . وعلامة كآكرمتهن . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك

وَالْمِيمِ سَكَنٌ وَأَخْتَلِسُ أَوْ أَشْبَعُ      ضَمًّا وَبِالْأُولَى كَذَا الْكَسْرِ اتَّبَعُ  
وَحَفَّفَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشَدُّ      عَلَامَةً وَأُلْفَتِحَ فِيهَا أُعْتَمِدُ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسيكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اختلاسا او اشباعا حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعَدْتُمْ      وَمِنْ أَكْثَرِ التَّسَالِ يَوْمًا سَيُجْرَمُ

ويختار اتباع الساكنة طرفا للكسور قبلها استنفالا للخروج من الكسر الى الضم

فتكسر اختلاسا او اشباعا كما تَضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمُ النِّجَاةُ مِنَ الْإِذَى وَعَلَيْهِمْ      فِي كُلِّ فَادِحَةٍ نُصِيبُ مَعْوَلُ

واما النون فهي مخففة اذا كانت ضميرا ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في

الحالين على الاطلاق \* واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقا ان تكون ملحقة بالواو

للدلالة على جمع الذكور . فاصل انتم مثلا وضريرهم اتضمو وضريرهمو كما يقال في المثني

انتما وضريرهما وفي جمع الاناث اتنن وضريرهن والاصل اتنمن وضريرهن ثم ادغم

تخفيفا \* وانما حذفت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاء بدلالة

الميم على الجمع . ولذلك تَضَمُّ هذه الميم اذا تلاها ساكن تحريكها لها بحركتها الاصلية .

وتكسر بعد الكسر على الاتباع كما مر لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع

مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة او مقلوبة ياء \* وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل

فيجب ردها واو على الاطلاق نحو ضريرتموه واُعطيهموه لان الضمائر ترد الاشياء

الى اصولها \* فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَأَلْوَاحِدَةٍ      وَدُونَ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الاضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع

السالم مؤنثا كالشجرات والمكسر مطلقا كالجمال والنياق . فيقال الشجرات اثمرت

والجمال سارت والنياق ربضت \* وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مشمرة والجمال

سائرة والنياق رابضة \* وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم

مما يدل على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعله علامة التانيث مما مر في باب الفاعل .

فيندرج في ذلك جمع ما يعقل من المذكر مكسرا كالرجال . ومن المؤنث مطائفا

كالهندات والجواري . والملحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء .  
 فيوز ان يقال الرجال أقبلت او مقبله وهلم جرا \* وذلك لان المكسر من هذه الجموع  
 قد فقدت صورة المفرد منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والملحق بالجمعين  
 قد اثلمت صورة المفرد فيهما لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر .  
 ومن تم جاز ان ينظر الى اللفظ في كل واحد من هذه المذكورات فيؤنث الضمير  
 العائد اليه على تأويله بالجماعة وان ينظر الى المعنى فيضمرة له بحسب أفراده . بخلاف  
 جمع المذكر السالم فان الجمعية متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا  
 يستعمل له الا ضمير الجمع \* واذا اجتمع الظاهر والضمير فالخيار المناسبة بينهما طلباً  
 لشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلهم ولا يستحسن العكس في افصح  
 اللغات \* وفس على كل ذلك

وَجَازَ نَوْقٌ بَيْنَ فِي الْمَحَلَّةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمَعَ الْقَلَّةَ

اي يجوز ان يستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت  
 في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللَّوَى عُدْنَ عَوْدَةً فإني الى أصواتكن حزين

وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا نخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق .  
 وهو نادر \* وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة .  
 فالاحسن ان يقال الجذوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والأجذاع كسرتهم  
 فانكسرتهم فهن منكسرات . واستشكل الفرق بينهما \* اقول ويمكن ان يكون الفرق  
 ان جمع القلة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة  
 كما نص على ذلك بعضهم بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَالَةٍ وَفِعْلَةٍ يَعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وسالم الجمع ايضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزيد

وبهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا نُزِلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُحْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد ينزل منزلة من يعقل حيث يتجه ان يحمل عليه فيستعمل له

ما يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ احدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي  
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزلها منزلة العقلاء  
الذين يتمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى  
وَعُلبَ الأفضَلُ في ما اشترَكَ كَهَمٌ وَهَنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرَكَ

اي اذا وقع اشتراك بين فرقتين في هذا المقام عُلبَ الافضل منهما على غيره فيستعمل  
ما له لما جميعاً نحو يومَ ترى المؤمنينَ والمؤمناتِ يسعى نورهم بين ايديهم . ونحو  
يُعذِّبُ المنافقينَ والمنافقاتِ والمُشْرِكِينَ والمُشْرِكَاتِ الظانينَ بالله ظنَّ السوءِ . ومن  
ذلك مثال النظم كما رأيت \* ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء نانه  
يجري على هذا الأسلوب نحو ما لي لا أرى المدهد أم كان من الغائبين . وأما مع  
العاقلات فيختار التغليب نحو الجوارى والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَلِكَ في ما دونَ هذا نَدَرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى  
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ في ما ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر

وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى المَوْتَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَأُولُ

ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال يرون ويجهلون بلفظ  
الغيبة لانهما صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن  
المخاطبين في الثاني عُلبَ جانب المعنى على جانب اللفظ فقبل نرى وتجهلون بلفظ التكلم  
والخطاب \* وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ  
كالقمرين للشمس والقمر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية  
كالعمرين لأبي بكرٍ وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

### فصل

في أحكام آخر للضمائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ المَظْهَرِ لِعَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ المَضمَرِ

فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يستحسن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع \* او لزيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض \* فان الظاهر في هذه المواقع يفيد ما لا يفيد الضمير كالتدليل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يستحسن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان منسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جياته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيعتبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عبر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرىتم ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل \* والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيفا \* ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الممالك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم \* ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا لوانها . والى الخطاب

نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع  
وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من باس الله وهمم جراً فعُدل عنه الى ما رأيت . والمراد  
بذلك الافتتان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه \* وكل هذه  
المسائل من المباحث البيانية قد استطردها اليها لتوسيع الفائدة

## فصل

في الموصلات الحرفية

« صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنْ كَيْ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَهُ »  
ي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملَة التي تَأْوَلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً  
او معناه ولو على سبيل التاويل كما سيجيء . ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية \* غير  
ان أن وكى ولو تُوصَلُ بالجملَة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وأن المفتوحة  
المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدأ . وما تجتمع الامرين \* ويُشترط  
في كي ان تكون مسبوقة بلام التعليل ولو تقديراً كما علمت في نواصب المضارع \* وما  
يُوصَلُ بالجملَة الفعلية يُشترط في جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر  
له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤخذ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها  
ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له \* أما أن  
فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي  
نحو سرني أن حضرت . وكى تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زرني لكي أكرمك \* ولو  
تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو زُرباً بود الذين كفروا لو  
كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يضلونكم . وقد تقع بعد غيره

كقول الشاعر

ما كان ضررك لو مننت ورُبماً من الفتى وهو المغيظُ المحنقُ

وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبت مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبت مما  
يضرب زيد عمراً . وهو يتعين معها لزمان الحال \* وقد تُوصَلُ بالجملَة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشني من الكلب

وَأَمَّا أَنْ الْمَشْدَدَةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ فَنَأْوِلُ مَعَ خَبَرٍ بِمَصْدَرٍ نَحْوِ  
 أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهَيِّمُونَ أَيَّ أَلَمْ تَرَ هَيِّامَهُمْ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ  
 " فَإِنْ يَقَعُ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا "

أَيَّ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ أَدَاةً نَفِيٍّ حَرْفًا كَانَتْ نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ لَمْ يَقُمْ  
 زَيْدٌ . أَوْ اسْمًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا غَيْرُ قَائِمٍ . أَوْ فِعْلًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا لَيْسَ  
 بِقَائِمٍ . بِأَوَّلِ مَعْنَى تِلْكَ الْأَدَاةِ بِالْمَصْدَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِ مِمَّا بَعْدَهَا مِضَافًا أَوَّلِ  
 الْمَصْدَرِينَ إِلَى الثَّانِي . فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَجِبْتُ مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ \* وَقَسَّ  
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنْ أَطْرَدُ تَأْوِيلُهُ وَالْكُونُ قَدِيرٌ إِنْ جَمَدُ  
 أَيَّ إِنْ كَلَّمَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ أَنْ يَطْرُدُ تَأْوِيلُهُ بِالْمَصْدَرِ فِعْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . فَإِنْ  
 كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوَّلِ الْمَصْدَرِ مِنْهُ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا صَادِقٌ أَيَّ عَلِمْتُ صَدَقَ زَيْدٌ \*  
 وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قَدِيرُ الْكُونِ مِضَافًا إِلَيْهِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ هَذَا حَجَرٌ أَيَّ عَلِمْتُ كَوْنُ هَذَا  
 حَجَرًا \* وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْدَرُ عَلِمْتُ حَجَرِيَّةً هَذَا لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِذَا لَحِقَتْهُ تَأْوِيلُ الثَّانِي  
 إِفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ تُقَلَّبُ مَعَهُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانَ حَذْفًا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا  
 أَيَّ إِنْ مَا الْمَذْكُورَةَ آتِفًا تَخْلَفُ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمَحْذُوفِ عَنْ مَصْدَرٍ كَمَا فِي الْمَثَالِ . فَإِنْ  
 أَصْلُهُ أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةً صَفْوَةً فَحَذْفُ الظَّرْفِ وَخَلْفَتُهُ مَا مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ . وَهِيَ تُوصَلُ  
 غَالِبًا بِالْمَاضِي الْمَثْبُوتِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالْمِضَارِعُ الْمُنْفِيَّ يَلْمُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّبُوا إِخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعْنِ بِجَهْلٍ  
 وَقَدْ تُوصَلُ بِالْمِضَارِعِ الْمَثْبُوتِ نَحْوُ لَا أَكَلِمَكَ مَا يَنْوَحُ الْجَمَامُ . وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْصَرَفُ  
 مَعَهَا إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ \* وَيَجُوزُ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
 وَاصِلٌ خَلِيلِكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ  
 غَيْرَ أَنْ الْوَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْمَوْضِعِينَ غَيْرِ مَا لَوْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ



## فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَامٌ تُرَدُّ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عَاهِدُ  
 أَي أَنَّ أَلْ بَرُمَتَهَا أَوْ أَلَامٌ فَقَطْ عَلَى اخْتِلَافٍ سَنَدُكَرُهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِلْجِنْسِ وَيُقَالُ  
 لَهَا الْجِنْسِيَّةُ . أَوْ لِحَصَّةٍ مَعْبُودَةٍ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا الْعَهْدِيَّةُ \* وَأَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ لِاسْتِفْرَاقِ  
 أَفْرَادِ الْجِنْسِ نَحْوَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا . أَوْ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ نَحْوَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ .  
 وَالضَّابِطُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَصِحَّ حُلُولُ كُلِّ مَحَلِّهَا حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ . أَوْ بِمَجَازٍ أَعْلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ  
 نَحْوَ أَنْتَ الرَّجُلُ . بِمُخَالَفِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِيهَا مُطْلَقًا \* وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ فَيَكُونُ  
 الْعَهْدُ مَعَهَا بِمَحْضُورٍ مَصْحُوبًا نَحْوَ جِئْتُ الْيَوْمَ . أَوْ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّمِّ نَحْوَ رَكِبَ  
 الْخَلِيفَةَ . أَوْ بِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوَ بَنَيْتُ دَارًا ثُمَّ بَعْتُ الدَّارَ . وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ الْعَهْدُ  
 الْحَضُورِيُّ وَالثَّانِي الْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ وَالثَّلَاثُ الْعَهْدُ الذِّكْرِيُّ \* وَعَلِمَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ  
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ اللَّامِ وَحَدَّهَا وَالْهَمْزَةُ زِيدَتْ  
 لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَدْ وُضِعَ لِيَكُونَ صَدْرَ  
 الْكَلِمَةِ فَلَا تَصْلُحُ لَهُ اللَّامُ السَّاكِنَةُ \* وَعَلَيْهِ اخْتَلَفُوا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتَهُ هَمْزَةً وَصَلِي  
 زِيدَتْ مِنْ أَوَّلِ الْوَضْعِ فَصَارَتْ جِزَاءً مِنَ الْكَلِمَةِ أَوْ هَمْزَةً قَطَعَتْ أَصْلِيَّةً وَصَلَّتْ لِكَثْرَةِ  
 الْإِسْتِعْمَالِ \* وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُزَادُ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَوْعٌ  
 مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَأْبَاهُ الْحُرُوفُ \* ثُمَّ أَنْ مِنْ جَعَلَهُ مَجْمُوعَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ أَنْ جَعَلَ  
 الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً عَبَّرَ عَنْهُ بِأَلْ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَعْبرَ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا لَا يَعْبرَ عَنْ هَلْ  
 بِالْهَاءِ وَاللَّامِ . وَأَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَهُ أَنْ يَعْبرَ عَنْهُ بِأَلْ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ \* وَأَمَّا مَنْ  
 جَعَلَهُ اللَّامَ وَحَدَّهَا فَيَعْبرَ عَنْهُ بِاللَّامِ فَقَطْ وَهُوَ إِصْطِلَاحُ الْمُتَأَخِّرِينَ

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامَ عِنْدَ التَّنْبِيهِ وَالْجُمُعَ لِإِشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ  
 وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلْعَمِّ أَصْلِيًّا مَسْمُوعَةً كَالْفَضْلِ عِنْدَ نَقْلِهَا

أَي أَنَّ أَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ إِذَا تُنْبِتُ أَوْ جُمِعَتْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 يُكْذِبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جَنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْذِبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأَكاسرةُ الجبابةُ الألى كَنَزُوا الكَنوزَ فما بَقِينَ ولا بَقُوا  
وذلك لأنه قد عرض عليها اشتراك المُسمَّيات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت  
نكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رَأَيْتُ سَعُودًا من شعوب كثيرة فلم أرَ سعدًا مثل سعدِ بنِ مالكٍ  
واذ كان قد فاتها تعريف العلمیة مُجَبَّر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه \* وقد  
تزداد ال على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمعنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف .  
واكثر ما يكون ذلك في العَم المنقول عن الصفة كالعباس . او عن المصدر كالفضل .  
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشعاب واليامة . غير ان كل ذلك مما عي  
لا يقاس عليه

«وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدَّ»  
«وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَكْثِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا»

اي ان ال قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة  
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر \* وهي محفوظة عنهم  
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمحمولها الأ نادراً او في الضرورة \* وقد تزداد  
على ما لا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال  
في نحو ارسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبَ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مَضْمَرٍ لَهُ أَعْتَمَدَتْ حَذْفًا

اي ان ال قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو  
غُضِّ الطَّرْفَا اي طَرَفِكَ . وهو مأخوذ من قول الشاعر

فغُضَّ الطرفَ انك من نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلابا

وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة او صفة  
فلا يُقال جاء الذي قام الأب ولا مررتُ برجلٍ انطلق الغلامُ اي ابوه وغلّامه .

وهو مذهب البصريين

## فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ اسْمٍ نَوْنٍ      وَالْجَمْعَ إِذْ كَسِرَ لِتَمَكُّنٍ  
وَكُجَوَارٍ لِي وَكُلِّ فِي فَلَكٍ      يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه معجوه به الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورايت فتى ومررت بقاض وهو لاء رجال وصغت حلي واستقيت بأدل وما اشبه ذلك \* ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوار ومررت بأعينه فانه عوض عن يائهما المحذوفة \* وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل عبي فللك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم او بعضهم وإيها \* وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم إذ انشقت \* واعلم ان إذ أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً إليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت وهو كما في مسلمات قابلاً      نونا لمسلمين إذ تعادلاً  
وكصه وسيدويه نكراً      وفي اضطرار نحو يا زيد جري

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوار \* ويكون ايضاً للدلالة على التذكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيدويه وفي اسم الفعل نحو اياه إذا أريد تكبيرها . فنقول رأيت سيدويه إذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل اياه إذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما \* وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر  
سلام الله يا مطر عليها      وليس عليك يا مطر السلام

وسمأه بعضهم تنوين الزيادة \* وهو مقيّد ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نصب  
 المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الاواقي فهو تنوين تمكين لانه لاحق  
 للمعرب \* وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه  
 حينئذ تجري عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه  
 كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيهما مرتب على الصرف او الاعراب .  
 فتأمل

وَرُبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَالًا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما  
 ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالمين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما  
 حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَدِّفُ "التنوين من مصحوب" الّ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدْ اُتَّصَلَ  
 وَالْعَلَمَ الْمَوْصُوفَ بِابْنِ لِعَلَمٍ اُضْيِفَ جَرْدُ كَأَدْعُ زَيْدِ بْنِ جَشْمٍ  
 اي ان التنوين يُحَدِّفُ من الاسم المصحوب بال لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف  
 يأتي علامة للتكبير وذلك يشمل ما دخلت عليه الّ للتعريف كل رجل وما كانت فيه  
 اسماً موصولاً كالضارب لاستوائيهما في الصورة \* ويحذف ايضاً عند ملاقاته الفهمير  
 المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيد ضاربك الآن على ان الفهمير منصوب  
 بالصفة اي ضاربك \* وكذلك العلم الموصوف با بن متصلاً به مضافاً الى علم  
 آخر يُجَرَّدُ من التنوين كما رأيت تحفيقاً له لكثرة الاستعمال \* وأما بقية المواضع التي  
 يسقط فيها التنوين كالاضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في بابه

وَكَضَوَارِبِ ابْنَةِ وَأَثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضارب وأثنى عشر يُقَدَّرُ  
 موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك ينصب ما بعد الاول  
 منعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما ينصبان في نحو زيد ضارب عمراً وعندني صاع  
 تمرّاً . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف خلفاً للتنوين المقدر ولذلك يُخْتَارُ

الجزء بعده بالاضافة \* ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني بناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني بناءً لازماً مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية وهو مذهب الجمهور **وَالْحَذْفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةَ الْفَتْحِ** اي انه كما ينوي إثبات التنوين مقدراً حيث يعتبر وجوده بنوي حذفه حيث يعتبر سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتح . فان كل واحد منهما ينوي فيه حذف التنوين المقدّر كما علمت في باب الاضافة \* وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدّر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية \* وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

## فصل

في نون التثنية والجمع

لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْرَكَةً نُونٌ كَتَوَيْنِ تَلِي كَالْحَرَكَةِ  
 " وَكَبُرَتْ لِلسَّكِينِ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا "

اي ان هذه النون تأتي للثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على الاصح وما تليه من الالف والواو والياء نظير حركة الاعراب \* ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثني على اصل النقاء الساكنين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركة تجانسهما نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين \* وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَفِي كَجَزَةٍ ثَبَّتْ وَقَفْنَا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كجزء من مصحوبها لانها داخلة في بنائه بخلاف التنوين . ولذلك ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تحذف لئلا تفصل بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان

الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت \* واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يعني عن التكرار

وَقُدِّرَتْ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَلِكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لانه لم يُنطق بها فيهما لعدم استعمالها مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنوي حذفها فيهما للاضافة كما يُنوي حذف التنوين المُقدَّر في ما مر \* واما نحو كلا الرجلين والي العلم فالأظهر انها تُقدَّر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

### فصل

#### في نون الوقاية

تَفْصِلُ نُونٌ يَاءَ نَفْسٍ تَنْتَصِبُ بِغَيْرٍ وَصَفٍ مَعَ سِوَى حَرْفٍ تَجِبُ  
أَوْ نُونٍ رَفَعٍ وَهِيَ حَالُ الْجَزْمِ مَعَ مَنْ عَنِ لَدُنْ قَدْ قَطُّ بِجَلِّ أَيْضًا تَقَعُ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينهما لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العاد \* ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني . او جامداً نحو قام القوم آتسني وما أفقرني الى عفو الله . واسم الفعل نحو هاكيني ودرأكيني . وباب إن نحو آتني ولكنني \* وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال آتني ولكنني وهما بضر باني وهم بكرموني وهلم جرا فيهما . غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تُستعمل بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كُنِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ جُلِّيَّ مَالِي

وقليلة مع لعل فلا تفتن بها الا نادراً كقول الآخر

أَرَبِنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعْلَانِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلًا مُخْلِداً

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَلِكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمًا

ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق \* واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرَّ لأنها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مرَّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت يحدفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون \* ويفصل بهذه النون بين الياء المجرورة ومن وعن ولدن . وبينها وبين قد وقط ويجل . غير انها واجبة مع من وعن فيقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لدن نحو قد بلغت من لدني عذراً \* واما مع البواقي فان عددتهن مثل حسبت غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر  
واني قد لبست العيش حتى ملكت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

إمتلاً الحوضُ وقال قطني مهلاً زويداً قد ملأت بطني

وغلب تركها مع يجلي وعليه قول الشاعر

فتى أهلك فلا أحفله يجلي الآن من العيش يجلي

وان جعلتهن أسماء فعل كما مرَّ في بابيه وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

بالتون فعلاً غير ماضٍ ذا طلب أكيد وبعده نفي لا قد تجلب  
وألزم جواب قسم يستقبل من مثبت عن لامه لا يفصل

اي انه يؤكد بالتون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليدهن . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تظلمن وهل تحضرن وهلم جرا \* وقد يؤكد المضارع المنفي بلا تشبهها بلا الناهية

في الصورة . وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ما اقام محول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بحسبة الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه ممماً

اي ما لم يعاين فقلبت النون ألفاً كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة  
لانه ماض في المعنى \* وكذلك يؤكّد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً  
مُثبتاً متصلاً باللام الجوازية نحو تالله لا أكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه

وجوباً فلا يُستعمل بدونه الا نادراً كقول الشاعر

فلا وأبي لتأنيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ وزومٌ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكّد جوازاً \* فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال

او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يؤكّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أنت بيتي اوسع

وقول الآخر

تالله لا يذهب شينني باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف يجزي الذي أسلفه المره سبئاً او جيلا

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو  
تختص بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي \* والفعل

المؤكد بها لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وغلبوا تأكيد شرط إما إذ إن بما قد أكد فتعمماً

اي انهم يؤكّدون فعل الشرط الواقع بعد إن المحققة بما الزائدة نحو وإما يترغغك من

الشیطان ترغغ فأستعد بالله . وذلك لان ما تزد بعد إن للتأكيد فيختارون تأكيد

الفعل بعدها لئلا ينحط المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك

غالب فيه لا لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإمّا تسألني عني لبيباً وعن نسيي يُخبرك اليقيناً

وهو المعول عليه عند الجمهور

وهي ثقيلة وقد تخفف ساكنة عن فتحها فتضعف

فحذفت كلاتهين الفقراً مع ساكنين والفتح أبت أثراً

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتستعمل احياناً مخففة فتسكن



بعد ما كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تحذف عند ملاقاتها ساكن كما في المثال وهو ما خوذ من قول الشاعر  
 ولا تهبين النقيب علك أن تركع يوماً والدهر قد رفته  
 اي ولا تهبين فحذفت النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت \* وعلى هذا تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين \* ولا خلاف في ان التأكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلِ وَالْكَسْرِ التَّزِمُ بَعْدَ الْأَلْفِ وَدُونَهَا الْمُضْمَرُ ذُو الْمَدِّ حُذِفَ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الالف يجب ان تكون ثقيلة وهناك توكسر تشبيهاً لها بنون المثني \* وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضربن \* وأما غير الألف من الضمائر المعتلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مدي مسبوقة بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها \* وأما ان كان حرف لين اي مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفماً لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء \* وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجربان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر ونون رفع " مطلقاً معها ترد تحذف في اللفظ لتخفيف قصد

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك \* غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوى مقدرة هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر

## فصل

## في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ اسْمٍ جُرِدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَّدَتْ  
 أي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها  
 نحو لزبد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما  
 رأيت \* وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل  
 ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما سنرى

فَإِنْ طَرَّتْ إِنْ أَسْتَعَارَتْ خَبْرًا لَهَا أَوْ أَسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخْرَا

أي فان عرض دخول إن المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر  
 او الاسم نحو إن ربي لسميع الدعاء وإن من الشعر لحكمة . وذلك لانها للتأكيد  
 مثل إن وهم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً  
 بينهما ولذلك يقال لها حينئذ اللام المزحلقة . وقد يقال المزحلقة بالفاء . ويعمل ما  
 بعدها في ما قبلها نحو انه على رجمه لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء  
 في ما قبل جواب أمأ على ما سيجي \* وتختص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها  
 لا تغير معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالجزء  
 وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة  
 فتغير حكمها وان كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك \* واما دخولها على خبر  
 باقي اخواتها فممتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها  
 وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبْرَ أَطْلَقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقَدَ وَالنَّفْيَ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

أي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترن بأداة شرط او نفي ولم يكن  
 ماضياً متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية  
 المضارعية والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو لعلامة  
 منطلق أو ليقوم غلامه أو لقد قام أو لعندك أو لفي الدار . لان اللام مع المفرد والجملة

الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن  
 بقدر يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه  
 يتعلقان هنا بالاسم على الاصح لان المقام يقضي الثبوت \* ولا يقال إن زيدا لئن  
 تُكرمةُ بكرمك لئلا تلبس باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها  
 لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لتمام لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان \* وأما  
 الفعل الجامد فالأكثر على جواز دخولها عليه نحو إن زيدا لنعم الرجل لانه قد  
 فقد الدلالة على الحدوث والزمان فاشبه الاسماء الجامدة \* واجازوا دخولها على ممول  
 الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر  
 إن أمراً خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور  
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا عندك قد قام ويمتنع انه عندك قام لان  
 دخولها على الممول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى  
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين \* واما نحو ان ربك  
 ليحكم بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال  
 فأجري مجراه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يُرَدُّ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةِ لِبَعْضٍ  
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَيْ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لِقَتِي

اي ان كل تأكيد يُقرَّر به الحكم انما يُؤتى به عند الحاجة اليه لينقوى به ذلك  
 الحكم . وذلك يكون عند تردد المخاطب بين إثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو  
 يشمل التأكيد المذكور في باب النواجع والتأكيد بان واللام والقسم وغير ذلك \* فان  
 لم تدع الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما  
 لان التخاصم لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد \* واذا دعت الحاجة اليه جيء  
 به على مقدارها . فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكير ان زيدا  
 قائم . فان اشد انكاره قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد

بقائهم ووالله ما زيد بقائهم . وقس عليه \* فان كان المخاطب خالي الذهن لا متردداً  
ولا منكراً قيل له زيد قائم وما زيد قائماً فقط . وهو من المباحث البيانية

## فصل

## في ادوات النفي

لِلنَّفِيِّ مَا وَلَا وَإِنْ وَإِنَّ وَلَمْ لَمَّا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضَمُّنٌ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والبواقي  
احرف \* واما لات فالتحقيق انها لا والتامة مزيدة عليها للتأكيد كما تزداد في رُبَّ  
ونحوها \* ولكل من هذه المذكورات حكم سياقي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمُ لَنْ غَدَ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمُ أُحْتَضِنَ  
وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلُّ وَمَا لِمَا سِوَى مَا حَقُّ صَدْرٍ سَلِمًا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن  
تدنيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل  
الزمنة الثلاثة \* وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي  
يقضيه . غير ان ذلك لم يسلم الا لما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف \* واما  
غيرها فلم يحكم له بالتصدر . وذلك اماً في لم واما فلانها تصيران كالجزء من الفعل  
لشدة امتزاجهما به فكأنهما قد خرجتا عن قبيلهما . واما في ليس فلانها فعل قد  
تضمن معنى النفي . واما في لن فلانها لما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حملت  
على سوف فسقط عنها التصدر . واما في لا فلانها لما كثر ابتدائها في الكلام حتى  
صارت تدخل بين الحرف ومعموله نحو مرت بلا زائد وريد ان لا تذهب اعتزلت  
عن منصب الصدارة \* واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية  
صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة  
لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون . او مفرداً من خبر نحو زيد لا شاعر  
ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسني ولا تيمني . او حال نحو جاء زيد لا  
ضاحكاً ولا باكياً . او فعلاً ماضياً نحو فلا صدق ولا صلى . فان كان الفعل مضارعاً

نحو لا أسأ لكم عليه اجرا . او ماضياً في اللفظ نحو لا فض الله فاك لم يجب التكرار \*

وندر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تغفر اللهم فأغفر جمماً وأي عبدي لك لا ألماً

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدي لا مستعيناً بعصبة . ولكن بانواع الخديعة والمكر

قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولين نحو اتاني ما لا

توقعت وزا في من لا احببت لانها حينئذ تكون خلفاً من ما لتحسين اللفظ . ويختار

في الثاني ان يذبل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار .

والله اعلم

وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولماً تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .

غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولماً نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص

بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائع بين الأسماء والأفعال الماضية والمضارعة

نحو ما هذا بشراً وما خلقناها الا بالحق وما يستوي البحران . وقس البواقي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَطْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى

وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِلَكْنٍ لَا وَبَلٍ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِذَا قَدْ نَقَلَ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو

العطف بالواو والفاء وثمر حتى \* وتارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التبيين

وهو العطف بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإيهام وهو العطف بأم وأو وإم أيضاً

عند بعض النحاة كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّمْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف

الشيء على سابقه نحو واقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب  
السفينة . او لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة  
ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسه \* وهي ام الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ وَثُمَّ لِلْمَهَلَةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على  
اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فلم . غير ان هذا التعقيب يعتبر في كل مقام  
بحسب مقتضاه من غير نظر الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن  
بينهما الا مدة الحمل \* ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كانت  
المعطوف جملة نحو شمتني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمرًا فقائله \* وتنفرد  
الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تجي  
فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد  
يقوم فتجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل  
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين  
الطرفين \* وأما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا \* وقد تأتي  
لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر  
إِنَّ مِنْ سَادٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ  
فان المقصود فيه ترتيب الاخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو  
مذهب الجمهور

وَأَعْطَفَ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى  
الجارّة فيكون معطوفها كجورورها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة  
حتى رأسها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْتَفِ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ الْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يثقله فتكون نعله بعضاً منه . او شبيهاً بالبعض نحو اعجبني الجارية  
حتى كلامها \* وان يكون غايةً لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوكة . او

النقصان نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر  
 فهرناكم حتى الكمأة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا  
 واعلم انه اذا عطف بجتي على مجرور مختار اعادة الجارة بعدها نحو مررت بالقوم حتى  
 يزيد لثلاثا تلتبس بجتي الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفَ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْبَسُ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْلٌ وَالْكُلُّ مُفْرَدٌ تَلَا  
 اي ان لكن يعطف بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب  
 عمرا لكن خالدًا \* ولا بعكس ذلك اي يعطف بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت  
 زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدًا \* وأما بل فيعطف بها بعد كل ذلك . فيقال  
 ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدًا . وضربت زيدا بل عمرا  
 واضرب عمرا بل خالدًا \* ويشتراط في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تلتهن  
 الجمل نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم وقام بكر لا قعد وما جاء بشر بل ذهب خرجن  
 عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف إضراب \*  
 واعلم انه يشتراط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل  
 على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى  
 ولكن كذب وتولى . ويقبل استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر  
 ويشتراط في لا ان لا تقترن بعاطف مطلقا . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل  
 عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول  
 نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي \* واذا تقدم بل امر او ايجاب  
 تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تقر ما  
 قبلها على حكمه وتعمل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةٌ هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ  
 وَهِيَ لِإِضْرَابِ آتَتْ مُنْقَطِعَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةً

اي ان أم يعطف بها بعد همزة الاستفهام نحو أنتم اشد خلقا ام السماء . وبعد همزة  
 التسوية نحو سواة عليهم أنذرتم ام لم تذرهم . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط

ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنى باحدهما عن الآخر \* والأولى تقع بين  
المفردات كما رأيت . وبين الجمل نحو أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون . وأما الثانية  
فلا تقع إلا بين جملتين في تناوبيل المفرد كما في المثال فانه في تناوبيل سواء عليهم  
الانذار وعدمه \* فان لم تكن مسبوقه باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل  
يستوي الاعمي والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور . اي بل هل تستوي . ويقال  
لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها . فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَمْ بَعْ شُكِّ أَبْنِهِمْ قَسِمٌ وَأَضْرِبُ سَوْ وَأَجْمَعُ أَضْمٌ

اي ان او يُعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة . والاباحة نحو احمل الريح او  
السيف . والشك نحو لبثنا يوماً او بعض يوم . والابهام نحو انا اؤا ياكم لعلني هدي  
او في ضلال مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مضمير . والاضراب نحو وارسلناه الى  
مئة الف او يزيدون . والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فظل طهارة القوم ما بين منضجٍ صفيثٍ شواءٍ او قديرٍ معجلٍ

واعلم ان التخيير والاباحة لا يكونان الا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز  
فيه الجمع بين المتعاطفين والاباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى تَنَّتْ إِذْ كُرِرَتْ  
وَتَلَزَمُ الْوَاوَ سَوْ مَا نَدَرَا لِذَلِكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَكْرَماً

اي ان الثانية من ايماء المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها . وهي التخيير  
نحو اذهب ايماء راكباً وايماء ماشياً . والاباحة نحو قل ايماء نظماً وايماء نثراً . والشك نحو  
قبضت ايماء درهماً وايماء ديناراً . والابهام نحو ايماء انا ظالمٌ وايماء انت . والتقسيم نحو  
الانسان ايماء رجلاً وايماء امرأة \* وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الا نادراً ولذلك  
يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله \* والظاهر من مذهب  
اكثر المحققين انها ليست عاطفة وانما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة

معها وتقدر عند فقدها محذوفة كما في قول الشاعر

يا ليتنا ائمتنا شالت نعامتها إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ



وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ  
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتِدَاءً كَمَا رَأَيْتَ \* وَعَلِمَ أَنَّ إِمَّا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ  
يُبَيِّنُ مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَا نِ الْكَلَامَ يُفْتَحُ مَعَهَا  
عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَعَانِي \* وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ  
كَقَوْلِهِ

تَلَمَّ بَدَارٍ قَدْ نَقَادَمَ عَيْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتِ أَلَمَّ خَيَالُهَا  
أَي إِمَّا بَدَارٍ \* وَيُسْتَعْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِأَوْ كَقَوْلِ الْآخِرِ  
وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِرًا  
وَبِإِلَّا كَقَوْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تُتَكَلَّمُ بِخَيْرٍ وَالْأَفْأَسْكَتُ وَهُوَ قَلِيلٌ

## فصل

في قد والسين وسوف

تَخْتَصُّ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصَرَّفٍ وَقِيلَ مِمَّا يُنْتَظَرُ  
وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ لَكِنِ إِلَى الْحَالِ لَهُ نُقْرَبُ  
وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ نَقَعَ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أَي أَنَّ قَدْ تَخْتَصُّ بِالدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرِيِّ الْمُنْتَصِرِفِ وَهُوَ يُشْمَلُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ .  
فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْإِنْشَائِيَّةِ وَلَا الْجَامِدَةِ فَلَا يُقَالُ قَدْ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ  
الْإِنْشَاءِ وَلَا قَدْ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا \* وَقِيلَ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا يَكُونُ مُنْتَظَرُ الْوُقُوعِ فَيُقَالُ قَدْ  
رَكِبَ الْأَمِيرُ وَقَدْ يَقْدَمُ الْمَسَافِرُ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ الرُّكُوبَ وَالْقُدُومَ مِنْهُمَا . وَأَقْرَبُ كَثِيرٌ مِنْ  
الْمُحَقِّقِينَ \* وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي تَفِيدُ تَحْقِيقَ مَعْنَاهُ وَلَكِنِهَا نُقْرَبُ زَمَانَهُ مِنْ  
الْحَالِ وَلِذَلِكَ تَجِبُ مَعَ الْوَاقِعِ مِنْهُ حَالًا كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ \* وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ  
تَفِيدُ تَقْلِيلَ وَقُوعِهِ نَحْوَ قَدْ يَصْدُقُ الْكُذُوبُ . وَقِيلَ أَنَّهَا قَدْ تَفِيدُ التَّكْثِيرَ أَيْضًا نَحْوَ قَدْ

نَرَى ثَقُلَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاهُ مَعْرُوقَةُ اللَّعِينِ مُرْحُوبُ

وَهُوَ مِنْ نَوَادِرِ الْإِسْتِعْمَالِ

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تختص بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لما حرف تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال \* وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَشِبُّ الغلام سَوْفَ يَشِيبُ الفتى \* واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك ستؤتيهم اجرا عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ منقلب ينقلبون . وسَوْفَ بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون وأسوف بعطيك ربك فترضى

وَكَلِّهَا لَأَصِقَّةٌ لَا تَفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في باب الحروف والوصف يتعد بالوصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه \* ولما كانت كالوصف له لم تستحق العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور \* غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالتها على امر خارجي فاجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبتها لها في التقرير . وعليه قول الشاعر  
أَخَالِدُ قَدِ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فَيُنَا يُعْنَفُ  
وحكى بعضهم قد لعمرى بت ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

### فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِلاَ خِلاَفٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلاَفٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معرفة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدى فان الاولى مبنية في بعض اللغات على السكون باعتبار تضمنها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهُوَ آيٍ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتِكُمْ يَأْمَا

فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين \* واما في لغة الجمهور فهي معرفة لملازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند

قطعها عن الاضافة كما في قول الشاعر

وافنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستغزراً

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتُعرَّب حالاً في المشهور \* وهي ثلاثية الوضع على الصحيح  
ولامها محذوفة كما في بدم ودم واشباههما \* وأما لمدى فهي مبنية في مذهب الجمهور  
وان كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وانما بُنيت حملاً لها على لدن لانها من لغاتها .  
ويظهر بناؤها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك  
يائها وحينئذ نُقلَب الفاء لانفتاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وانما جعلوها مع غير  
الضمائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضمائر ياء لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها  
كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنْفِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بُنِيٍّ

اي ان قَطُّ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع  
بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ \* وهي موضوعة لاستفراق جميع ما مضى من  
الزمان ومن ثم بُنيت لانها قد تضمنت معنى آل او من الاستغراقيتين . وكان بناؤها  
على الضم تشبيهاً لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

” وَلِجَاءِ إِذَا تُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزِمُ ”

اي ان اذا تُسْتَعْمَلُ للجاءة وحينئذ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها الا الجملة  
المصدرة بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة بان نحو خرجت  
فاذا ان زيدا وافق . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان نصيهم سيئة بما  
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه \* ولا تكون الجملة  
بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرؤ .  
واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يُقرَن بقدر لينقرب من زمان الحال نحو دخلت  
فاذا زيد قد خرج وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية

أما لتفصيل لها حتماً يلي ما ليس فعلاً وبذي فاء تلي

فَكَرَّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مَفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان أما بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم او حرف جر نحو فاما البيتيم فلا تَقَهَّرْ واما السائل فلا تَهَرَّزْ واما بنعمة ربك فحدث . او أداة شرط نحو فاما ان كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ واما ان كان من اصحاب اليمين فسلام لك من اصحاب اليمين \* وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت \* واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أما زيد فنطلق . وقيل انه يُراد بها حينئذٍ التأكيد فيكون المراد انه منطلق لا محالة \* وهي على كل حال في تاويل اداة شرطٍ وفعله فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جوابا لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنَّه لَمَّا كان معها كعطوف بلا معطوفٍ عليه استنجدوا هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطا فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما رأيت \* ولَمَّا كانت أما نائبة عن أداة شرطٍ منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهَّم انه فعل الشرط \* وادلم انه لا يقع بين أما والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال أما زيد غلامه فنطلق \* ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملته تامه ما لم تكن دعائية نحو أما زيد غفر له الله فظالم \* وقد تحذف أما قبل الامر نحو وربك فكبير . وقيل قبل النهي ايضا نحو زيدا فلا تضرب . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه

وَلَا مِتْنَاعٍ لَوْ جُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَانَ الْمُبْتَدَأَ  
وَخَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتَزِلَ وَذِكْرُ مَا قَيَّدَ حَتْمًا إِنْ جُهِّلَ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول على المبتدا نحو لولا انتم لَكُنَّا مؤمنين . أما قول الشاعر  
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُعْلِي  
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شعلي لي . وهو الاشهر \* وأما خبر المبتدا الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام

اي على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مقدراً بوجوده ونحوه . او على كون  
خاص اي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثه عهد  
بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه  
نحو لولا انصار زيد يحمونه لقتل جاز فيه الامران \* وقس على كل ذلك مع لوما  
بالاستقراء \* واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمراً فحقه ان يكون ضمير رفع  
منفصلاً كما رأيت . غير انه قد سُمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال  
لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج  
وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا  
عطف عليه اسم ظاهر يتعين رفعه فيقال لولاك وزيد لما كنت . وهو مذهب جمهور  
المحققين

وَلَا مَتْنَاعَ لِامْتِنَاعِ لَوْ وَمَعَ      ماضٍ لِشَرَطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ نَقَعَ  
وَهُوَ جَوَابٌ " لَوْ وَأَخْتِيهَا وَقَدْ      عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا اللَّامُ عَقْدٌ "

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام  
عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تخص بال دخول على الفعل الماضي  
نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو يطعمكم  
في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم \* ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي  
وهو لا يستحق الاعراب \* ولا تدخل الا على الفعل كما هو شان أدوات الشرط .  
فان وقع بعدها اسم فهو ممول لفعل مضمراً كقول بعضهم لو ذات سوار لطمتني  
اي لو لطمتني ذات سوار على ما عرفت في باب الاشتغال \* ومن هذا القبيل نحو  
ولو انهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم  
كما هو المختار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل  
الضمير لعدم استقلاله \* ولما كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون  
جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معني نحو نعم العبد ضئيب لو لم يخف الله لم يعصه \*  
وتشاركتها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر

في جوابها يُعتبر في جوابها \* ويربط جواب كل واحد منهن باللام كما رأيت ما  
لم يكن منفيًا فلا يجوز أن يربط منه بها إلا المنفي بما كقولهِ  
ولو نُعطِيَ الخيَارَ لَمَّا اقترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبَقْتَ نواحم لنا روحًا ولا جسداً  
غير انه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام  
على الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ " كَأَنَّ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَا أَوَّلُ "

اي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة ان الشرطية  
وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدًا وأنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبب  
لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويتررب  
فان وقع بعدها ماضٍ أوّل بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية  
ضعافًا خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضًا في السعة لانها موضوعة للماضي  
المحض وغالبة الدخول عليه \* واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل ان نحو زيد ولو قل  
ماله كريم . ويقال لها حينئذٍ لو الوصاية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ " قَدْ خَلَا " لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَاً

وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

اي ان لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لو وجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا  
تدخل إلا على الأفعال الماضية \* وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير  
من المحققين وعليه الجمهور \* وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلما نجأكم الى  
البر اعرضتم . او جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو فلما نجأكم الى البر اذا هم  
يُسركون \* واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو  
مقتضى الشرط سموا كل ما علقته جواباً وان لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة \* واذا  
كانت لَمَّا قد جرت مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل

كقول الشاعر

ولمّا كان حكم الموت ديناً وفيت به وشيئتمك الوفاة  
وحينئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

« نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةً  
وَيَبْلَى أَثْبَتَ مَا اتَّفَقَ وَالنَّفْيُ فِي  
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلِمَ  
إِنِّي وَأَجَلَ جَيْرٌ وَلَا وَكَلًّا »  
كَلًّا وَلَا وَالرَّدْعَ زِدْ كَلًّا نَفِي  
وَعِدْ وَبَعْدَ إِنِّي وَجُوبًا أَقْسِمُ

اي ان هذه الأحرف يؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدها . غير  
ان بلى منها تخصص بوقوعها بعد النفي فتجعله اثباتاً . وذلك يكون تارة في الخبر نحو  
زعم الذين كفروا أن لن نعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو ألسنت بربكم  
قالوا بلى . اي بلى يعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب  
بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال  
بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه \* ولا ولا تخصصان بالنفي  
مطلقاً كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة  
بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها \* وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون  
لتصديق المخبر في نحو قام زيد . ولا إعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعده الطالب  
في نحو إضرب زيدا . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها \* غير ان إي لا  
تستعمل إلا في القسم المحذوف فعله نحو قل إي وربّي انه لحق . فلا يقال إي أقسم  
بربي \* واعلم ان من هذه الاحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإي ولا  
وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جبر \* وأمّ الباب نعم في الايجاب

ولا في النفي

وأي لتفسير وأن حيث تلي  
معنى فقط للقول بين الجمل

اي ان أي موضوعاً لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليشاً اي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً \* وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر  
وترمينني بالطرف أي انت مذنبٌ ونقليني لكن إياك لا اقلي  
وأما أن فنحنص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما  
معنى القول فقط دون لفظه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك . وذلك لان القول  
الصریح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان  
تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا ان تاكل الجنة \* واعلم ان بعضهم جعل  
اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التاء في المفسر  
الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للتكلم .

وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت باني فعلاً تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف

وان تكن باذا يوماً تفسره ففتحك التاء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وانما التفسير  
ما خوذ بالمعنى كما ترى

وهذا لتنبيه كهذا تقع كذلك يا حيث النداء يمنع

اي ان ها موضوعاً لتنبيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو  
هذا وههنا . ويفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك .

وتارة بضمير الرفع نحو ها أنتم أولاً \* وقد يفصل بينهما كقول الشاعر

ها إن ناعذرة ان لم تكن نعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا تائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تذوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامةً فقلت لم لا بل اكلت سفر جلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي \* وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان

ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر



وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيهُ يُعْزَى لَهُمَا

اي ان الأ وأما يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . وأكثر وقوع الأ قبل إن نحو  
الأ إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر

أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ إِنْ كُنْتَ صَاحِبِي قَطَعْنَا بِإِلَادِ اللَّهِ بِالذَّوْرَانِ

وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر

أَمَّا وَالَّذِي ابْكِي وَاصْحَكِ وَالَّذِي إِمَاتَ وَاحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

وقد يراد بهما التنبيه ايضاً . وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح

الكلام بهما لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

### فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسِرُ كَمَا كَرِمَ الْمَلَأَ

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مد وهو حرف العلة المسبوق  
بحركة تجانسه كما مر ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكرم الملاء . وهو يشمل

الحرف الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه  
نحو ولو أتبع ألق وإما ترين بكسر الواو والياء \* وقس على ذلك ما جرى مجراه  
نحو لم يكن الذين كفروا وإمن الملك اليوم وبلى الله يزكي من يشاء وما اشبه  
ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

وَمَا أَلْتَقَى هَمْزَةٌ قَطَعَتْ وَصَلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع وصلت وقد وصلت تنقل اليه حركتها التي كانت لها في  
حال قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير بوصل همزة أن  
ونقل فتحتها الى الميم الساكنة قبلها . وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن

كقول الشاعر

لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ بِنَسَبٍ كَانَ عِبْلًا قَبِيحَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ تَقِيْفِ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستهجن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له

وَحَرَكِ الثَّانِي كَمَا مُتَّبَعًا "وَأَكْسِرُ وَالتَّخْفِيفِ فَتَحٌ وَقَعَاءٌ"

اي اذا كان اول الساكنين مدغماً كما في نحو مُدَّ يُحَرِّكُ الثَّانِي مِنْهُمَا عَلَى عَكْسِ مَا  
 مَرَّ . وَيَجُوزُ فِي حَرَكَتِهِ الْإِتْبَاعُ لِمَا قَبْلَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ فَيُضْمُّ إِذَا كَانَ مضمومًا كما في  
 المثال وَيُفْتَحُ إِذَا كَانَ مَفْتُوحًا نَحْوَ عَضَّ وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا نَحْوَ فَرَّ . وَهُوَ  
 الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ \* وَيَجُوزُ الْكَسْرُ فِي الْكَلِّ عَلَى أَصْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ وَالْفَتْحُ  
 لِلتَّخْفِيفِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْمضمومِ الْفَتْحُ الْإِوْجَهُ الثَّلَاثَةَ وَفِي غَيْرِهِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَيَمْتَنِعُ  
 الضَّمُّ إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ \* فَانْ تَلَا الْفِعْلُ سَاكِنٌ نَحْوُ لَمْ يَمُدَّ الْجِبَلَ فَالْأَكْثَرُ الْكَسْرُ بِاعْتِبَارِ  
 السَّاكِنِ التَّالِيِ وَيَجُوزُ الْفَتْحُ بِاعْتِبَارِ الْإِدْغَامِ وَيَمْتَنِعُ الضَّمُّ عِنْدَ الْجَمْهُورِ لِثَلَاثٍ يَلْتَبَسُ بِالْمُسْنَدِ  
 إِلَى ضَمِيرِ الذِّكْرِ \* وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ هَاءُ الضَّمِيرِ ضُمَّ مَعَ غَيْرِ الْمَفْتُوحَةِ مِنْهَا مُطْلَقًا إِتْبَاعًا  
 لَضَمِّ هَاءِ نَحْوُ لَمْ يَرُدَّهُ وَلَمْ يَمْسُسْهُمَا وَلَمْ يَسْتَجِبْهُمَا . وَفَتْحٌ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ نَحْوُ لَمْ يَرُدَّهَا وَلَمْ  
 يَسْتَجِبْهَا . وَهِيَ لُغَةٌ جَمْهُورِ الْعَرَبِ

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصراً فيها كضم واو الجمع  
 المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع آل كما رايت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين  
 العلم الموصوف بابتن كما مر \* وهمزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعد فاصلاً  
 لسقوطها في اللفظ فلا يعتد باعتراضها بينهما لانها كلا شيء

وَكَأَنَّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَالِيهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ لَهُ السُّكُونُ كما ان  
 المتحرك الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ لَهُ الْحَرَكَةُ . فَيَكُونُ هَذَا سَاكِنًا فِي التَّقْدِيرِ  
 مَتَحَرِّكًا فِي الْلفظِ لِعُرُوضِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَنَحْوِهِ كما يكون الموقوف عليه متحركاً في  
 التَّقْدِيرِ سَاكِنًا فِي الْلفظِ لِعُرُوضِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قِطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أَخْبِرَا

وَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدُ فِي جُمْلَةٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يَرُدْ

اي ان الكلام يُستأنف مقطوعاً عما قبله منوباً فيه مبتدأً مُخْبِرٌ عنه بما يليه كما سترى . وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجُمْلَةِ التي لا يُرَادُ تَشْرِيكُهَا مع ما قبلها في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم تسأل الربيع القوآء فينطق برفع ما بعد الواو والفاء فيهما . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه النهي عن اكل السمك واباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق لان المراد اثبات النطق له لا الاستفهام عنه . وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الْإِسْتِنَافُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستئناف قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف \* ومن ثم يلزمه الرفع لانه قد صار مُجْرَدًا بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المُقَدَّرِ كما علمت في موضعه وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصَدْنَا نَجِدُ نَقْصِدُ

اي ان الاستئناف يُستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف واظهار المبتدأ . فتكون الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مُضْمَرٍ ولذلك تُقَطَّعُ عما قبلها كما يُقَطَّعُ الجواب عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنه قيل هل نجد اهل لقصد الناس اليها فقول نجد نقصد \* وذلك يكون في الجملة الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلاماً فانه على تقدير انه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلاماً . وهذا من المباحث

البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفَّا حَكَتَ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سِئِلُ عَنْهَا وَآيٌ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلُ  
وَنُونَ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرِّكَ مُشْبِعًا وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فَرِعًا

اي ان مَنْ وَايَّ الاستنهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحْكِي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سترى . غير ان مَنْ يُحْكِي بها في الوقف فقط وَايَّ يُحْكِي بها في الوقف والوصل \* ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكور بحركته مُشَبَّعَةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمَّا التحريك فلا استجلاب للحكاية لانها لا تنبأ أي من الساكن . وأمَّا الإشباع فالوقف على الساكن المتولد منه ' لانه لا يُوقَف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجل يقال مَنْ . او رايت رجلاً يُقال مَنْ . او مررت برجل يُقال مَنْ . وأمَّا أيُّ فتحري مجرى بقية الأسماء العربية وصلاً ووقفاً . فيقال في الوصل أيُّ يا فتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أيُّ بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليه \* واما ما سوى المفرد المذكور وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيُحْكِي بهما ما له من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان وأمرأتان وبنون وبنات يُقال مَنْه ومَنان ومَنتان ومَنون ومَنات . وكذلك آية وآبان وآبئان وآيون وآيات \* غير ان الغالب في نون مَنْه ان تُسَكَّن مع المثنى فيقال مَنتان . ورُبَّما سُكِّنَت مع المفرد ايضاً فيقال مَنَت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها \* واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وَايَّ في الحكاية والمخار انهما خبران عن محذوف او مبتدآن محذوف الخبر والتقدير مَنْ الذي ذكرته وَايَّ جاء ونحو ذلك \* والمبني منهما بقي اعرابه في المحل والمعرب تقدر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مر في باب تقدير الإعراب . وعلى

ذلك يجري كل محكي بالاجمال

«وَعَكْسَ أَيِّ لَفْظٍ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ»  
 «وَذَلِكَ إِذْ لَا عَطْفَ تَلْوَهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابِ قَمِينِ»  
 اي ان مَنْ اذا سئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكنًا مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان وهلم جرا \* واذا كرر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علمًا يُحْكِي في السؤال على لفظه فيقال مَنْ زيدًا لمن قال رايت زيدًا وفس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال \* غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو

الاول والعاطف يربطهما فلا يُحتاج معه الى الحكاية . وحينئذٍ يتعين الرفع بعدها على الاطلاق \* واما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يُحكى منه شيء لا على الصحيح فاذا قيل رأيت غلاماً زيداً نقول من غلام زيد بالرفع لا غير \* ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاتاً بتابع غير النعت باين مضافاً الى علمه وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم او نفسه او اخاك نقول من زيد الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكراً وخالداً نقول من زيد بن عمرو ومن بكراً وخالداً بالنصب فيهما \* فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وعلامة يُحكى العلم وحده في اختيار الاكثرين فيقال من زيدا وعلامة بنصب الاول ورفع الثاني \* ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سُمِّيَ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال \* أما الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرتان جواباً لمن قال له هاتان تمرتان \* وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مر استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسدً \* وأما الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلاماً على ابراهيم \* وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح اتبعني بلالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخليل بالركض المear

وكذلك الجملة المسمى بها ككتاباً ثمرًا وبرق نحره \* والمثل السائر نحو في الصيف ضيقت اللبن بكسر التاء . فانه يُضرب للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في

الاصل

## فصل

## في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعه للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف العجائية في ابنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها كما تقرر في علم الصرف \* وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا أُتْخَذُ

وَيَفِي تَعَجُّبٍ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَقِيَتِ الْعَامِلًا

اي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيد في الدار \* وفي خبر ليس وما ولا العاملةين عملها نحو أنت بربكم وما ربك بغافل عما تعملون . وقول الشاعر

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ مِمَّنْ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وَأَنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وتزداد في فاعل أفعال بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر \* وفي الحال

المنفية العامل كقول الشاعر

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْتَهَا

وهو قليل في الاستعمال

وَسُمِعَتْ نَحْوَ بَحْسِي دِرْهَمٌ وَنَحْوَ أَلْقَى بِيَدَيْهِ الْأَدَمُ

وَجَاءَ عَثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسي درهم وهو نادر . وفي المنعول به نحو ألقى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال .

وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير  
انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلِ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان  
عاملة فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخيره عن المفعول . او شبه  
فعل وهو المصدر والوصف سواء تأخراً عن المفعول نحو لزيد ضربت لعمرو و زيد لعمرو  
ضارب ام تقدماً عليه نحو عجب من ضربك لزيد و زيد ضارب لعمرو . وذلك لان  
شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما ينقوي به . ويقال لهذه  
اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّاتُ مِثْلَ الْعِلْمِ

اي ان اللام تُزاد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لا امتناع غيره او لوجوده .  
وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لا اتهمهم . وجواب لولا نحو ولولا دفع الله  
الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض . وجواب لوما كما في قول الشاعر  
لوما الا صاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في رضاك رجاء  
وتُزاد في جواب القسم نحو تالله لا أكيدن اصنامكم . وهي مع زيادتها تفيد الربط  
في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط \* ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم  
وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن  
قوتلوا لا ينصرونهم . وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُزاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب  
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من اله غير  
وهل من خالق غير الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقه  
الا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقم من احدٍ وهم جراً \* غير ان  
الاستفهام يختص بهل لانها مخصصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين

النحاة \* واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تخلص بالنفي وشبهه نحو ما  
جاء في من احده فهي لتأكيد العموم . والا فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاء في  
من رجل . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت  
ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك نُعدُّ في مثل هذا التركيب شبيهة بالزائدة لا زائدة  
في الحقيقة لفادتها معنى لا يُستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالنَّاءُ فِي رَبِّ وَنُثْمٌ لَا وَنُثْمٌ نَقَّيْتُ

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثله شيء لان المراد نفي المثل لا نفي  
مثل المثل والآن لزم ثبوت المثل وهو عكس المقصود \* والناء تُزاد بعد رَبِّ وَنُثْمٌ  
العاطفة ولا النافية وَنُثْمٌ التي يُشار بها الى المكان . فيقال رَبَّتْ رَجُلٌ كَرِيمٍ لِقَيْتِهِ وَجَاءَ  
زَيْدٌ نُمَّتْ عَمْرُوهُمُ وَهَلْمٌ جَرًّا \* وهي تُفتَحُ وَنُسْكُنُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي لَاتٍ فَلَا يَجُوزُ  
تسكينها لانها يلزم منه النقاء الساكنين \* وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة  
في المعنى وهو قول الاكثرين

وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَمَّا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"

اي وتُزاد ان الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكورا كقول  
الشاعر

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ الثَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكُنَّ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوفا كقول الآخر

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه \* وتُزاد ان الخفيفة المكسورة الهمزة

بعد ما النافية سواء كان متفيها فعلا كقوله

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرَ ابْنِ جُدَعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا

وقد تُزاد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادرا في الاستعمال

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبِّ وَكَيْ" إِنْ أَيْنَ أَيَّانَ مَتَى إِذَا وَأَيُّ



”غَيْرٌ وَبَعْدَ سَيِّئَةٍ لَيْتَ“ وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ اسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ  
 اي ان ما تَزَادُ بعد عن نحو عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ \* وبعْدَ رَبِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 رَبِّمَا ضَرْبُهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ  
 وبعْدَ كَيْ كَقَوْلِ الْآخِرِ  
 يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَافَهُمْ هَيْهَاتَ أَنِّي يَهْدِدُ الْأَسَدُ  
 وبعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَدْوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ نَحْوُ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ  
 الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَابْتِئْنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَهَلْ جَرًّا \* وبعْدَ غَيْرِ كَقَوْلِ  
 الشَّاعِرِ

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَقِيئِي هُمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي  
 وبعْدَ بَعْدَ كَقَوْلِهِ

وَلَهَا طَيْبٌ نَكْهَةٌ حَبِيبٌ هَبَّتْ بَعْدَ مَا هَجَعَتْ كَمَسْكَ فَنَبِيئِي

وبعْدَ سَيِّئَةٍ بِمَعْنَى مِثْلِ مَنْ قَوْلُهُ لَا سَيِّئًا فِي أَحَدٍ وَجُوهًا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَهِيَ  
 لَازِمَةٌ لَهَا \* وَبَعْدَ لَيْتَ مِنْ أَخْوَاتِ إِنْ فِي مَنْ ابْتِئْنَا عَمَلُهَا وَهُوَ الرَّاجِعُ عَلَى مَا مَرَّ هُنَاكَ \*  
 وَهِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا تَكْفُفُ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ \* وَاعْلَمْ أَنَّ  
 مَا الدَّخَالَةَ عَلَى كَيْ يَجُوزُ أَنْ تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِكَيْ أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةٌ وَهِيَ  
 الْأَكْثَرُ . وَإِنْ تَكُونُ مُصَدَّرِيَّةً وَكَيْ حَرْفٌ جَرٌّ فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ مَا \* وَالدَّخَالَةُ  
 عَلَى أَيِّ تَشْمَلُ الدَّخَالَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا نَحْوُ أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى .  
 وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا نَحْوُ أَيَّ الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فَانْ مَا بَعْدَهَا يَبْقَى عَلَى  
 حِكْمِهِ فِي الْوَجْهَيْنِ \* فَتَدْبُرُ

”كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

اي ان لا تَزَادُ بعد الواو في ما عَطِيفٌ عَلَى مَنْفِيٍّ لَفْظًا نَحْوُ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا  
 السَّيِّئَةُ . أَوْ مَعْنَى نَحْوِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ \* وَهِيَ تَزَادُ هُنَاكَ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ  
 تَقْرِيرًا كَمَا رَأَيْتَ . أَوْ رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . فَانَّهُ يَحْتَمَلُ  
 عِنْدَ سَقُوطِهَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَفْيَ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا فِي وَقْتِ الْمَجِيءِ . فَلَمَّا جِيءَ بِهَا ارْتَفَعَ  
 هَذَا الْإِحْتِمَالُ . فَتَأْمَلُ

وَمَا تَزِدُ صَحِيحًا بِهِ أَوْ أَكِيدُ بِالْبَلِّغِ وَكَفَّ أَحْصَرَ وَقَوَّ مَهْدٍ  
وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَتْمًا بِمَا اقْتَضَى مِهِمُّ الْعَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يُراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرَمَ بزيدٍ .  
فان فاعل الامر لا يكون الا ضميراً للمخاطب فلما أُعْدِلَ الى غيره زيدت عليه الباء  
ليصير على صورة بصح التلغظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم . او المبالغة كما  
في نحو لات حين مناص . او الكف كما في نحو حيثما نذهب أذهب . او الحصر كما في  
نحو إنما أنت منذر . او النقوية كما في نحو للرؤيا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما  
في نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم \* ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من  
قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيد لعارض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم  
كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إن التأكيدية لإفادة  
الحصر ونحو ذلك . فتدبر

## الخاتمة

### فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شِبْهِ لَهُ كَالْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلق بفعل او شبهه ليربط بعامله كما يتعلق حرف الجر .  
وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيد واقف لدى الامير . وظرف  
الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحل غداً \* واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد  
يتعلقان بما يؤول بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إله اي معبود . او بما يُشير الى  
معناه كقول الشاعر

اسدٌ عليّ وفي الحروب نعامةٌ ربداءٌ تجفلُ من صغير الصافرِ  
اي شجاعٌ عليّ وفي الحروب جبانٌ . وقس عليه الظرف \* وكل ذلك يميل فيهما ولذلك  
قيل انهما يكتفيان براءة الفعل

وَمَا تَعَلَّقًا بِهِ أُحْذِفُ حِينَ عَمَّ وَمَا يَخُصُّ أَذْكَرُ وَكُلُّهُ يَلْتَزِمُ  
وَذَلِكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصَلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ اقْتَصَرَ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجزاء اذا كان يدل على كون عام كالحصول والوجود ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وتعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار وان كان يدل على كون خاص كالقيام والقعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه \* وكل ذلك يكون في ما وقع نعماً او حالاً او خبراً او صلة . فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبني غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر . اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر \* ومع إرادة الوجود المقيّد بصفة اعجبني غلام واقف عند الخليفة ومررت بزيد جالساً امام داره وزيد نائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر \* وكذلك مع الجاز والمجرور نحو اعجبني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا \* غير ان المحذوف في هذه المواضع يجب تقديره في الصلة بالنقل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحملهما جميعاً . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور \* واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للامم الظاهر نحو اعنده علم الغيب وا في الله شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل او شبهه كقولهم للمسافر على الطائر اليمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَظَرْفُ ذِي الْعُمومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ  
وَهَكَذَا ذُو الْجَرِّ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يَقُلْ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر او لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه \* واما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له \* وهكذا الجاز والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

## فصل

في الجملة واحكامها

يُضْمَرُ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمُبْتَدَا وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا  
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَالْفِعْلِ يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسند اليه الفعل منحصرة فيهما .  
فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يُغني عن الخبر .  
وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه \* وهي تُنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو  
زيد قائم وفعلية في نحو قام زيد \* وذلك يُعتبر فيها بحسب الاصل فلا يُشكل بنحو  
قام ابوه زيد وزيدا ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وبهذا الاعتبار  
تعدُّ الاولى اسمية والثانية فعلية \* ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو ان  
زيدا قائم وهل قام زيد فانها لا تُتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغو لا يُعتمد به \*  
واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يُشترط فيها ما يُشترط فيه من الافادة كما في  
جملة الشرط والصلة ونحوهما فكل كلام جملة ولا يُعكس \* ويندرج تحت الاسمية  
نحو هيئات العقيق لان صدرها اسم فعل لا فعل بالحقيقة \* واما الصفة فانها مع  
اشتغالها على المُسند والمُسند اليه لا تُحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم  
الجمل . ولا يُعتبر ما فيها من المُسند اليه لانها تستوي معه في التكلم والخطاب  
والغيبة كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت قائم وهو قائم كما يقال انا رجل  
وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كأنها خالية من الضمير المُسند اليه فلا تستحق  
حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَرِيدٌ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى  
وَكَأَنَا عَبْدِي أَبْنُ لِي شَمَلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى  
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند المُخبر بها عن زيد في المثال \* ومنها كبرى  
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي أبنة لي . فان ما بعد الضمير

الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره  
قد وقع خبراً عن الضمير المذكور \* ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها  
ليست كبرى لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوَ زَيْدٍ مُقْبِلٌ      وَذَاتُ وَجْهِينِ كَعَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة  
واحدة نحو زيد مقبل وظننته يزو في . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها  
وعجزها مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . وتسمى الأولى

ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ      أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِإِعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ  
أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ      فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابٍ لَوْ

اي لا يكون محل من الاعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو  
الله نور السموات والارض . او في اثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات  
والارض بالحق تعالى عما يشركون \* وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو  
والله الذي ارسل الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائرة \* والمفسرة لما قبلها  
مجردة عن حرف التفسير نحو هل ادلكم على تجارة نبيكم من عذاب اليم تؤمنون  
بالله ورسوله . او مقترنة به نحو ما قلت لهم الا ما امرني ان اعبدوا الله ربي  
وربكم \* والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه  
لقسم لو تعلمون عظيم \* والواقعة جواباً للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم  
وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو ان نشأ نزل عليهم من  
السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعاً  
متصدعاً من خشية الله \* ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا  
لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم . وجواب لعمراً نحو فلما راوا  
با سنا قالوا آمناً بالله . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون  
اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكب زيد لم تكن من هذا  
القبيل \* وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر

في الحال كقول الشاعر

وفيهنَّ والأيامُ يَعْتُرْنَ بالفتى نوادبُ لا يَمَلَّنَسُهُ ونوايحُ

او في الاصل كقول الآخر

لَعَلَّكَ والموعودُ حَقُّ لِقَاؤُهُ بِدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بِدَا

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعَافٍ ولا عَزَلٍ

او منصوبه كقوله

وَبَدَّلْتَ والدهرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفَا دَبُورًا بالصَّبَا والشَّمَالِ

والقَسَمِ وجوابه كقوله

لعمري وما عمري عليَّ بهينٍ لقد نطقتُ بطلاً عليَّ الافارعُ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيهُ وغير ذلك مما لا فائدة في

استيفائه

وَتَأْخُذُ الْمَعْلَى وَهِيَ تُخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذَا تَذَكَّرَ

أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رَبِطٍ مَا جَزَمَ

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ

اي ان الجملة يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن

وكانوا أنفسهم بظلمون \* او مفعولاً به نحو قال اني عبد الله . ورايت المنافقين

يصدون عنك \* او حالاً نحو وجاء اهل المدينة يستبشرون . ولا تقرّبوا الصلوة وانتم

سكارى \* او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام عليّ يوم وُلِدْتُ ويوم

اموت \* او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم

السيرة واخفى . وان تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون \* او تابعة لمفرد نحو

من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقةً تطهروهم \* واما التابعة

لجملة فقد يكون لها محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو

اقتربت الساعة وانشق القمر . وبها يتم كل فريقي سبعا من الجمل \* واعلم ان الاصل

في الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب لان حقيها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها

فان اصاب محلاً منه فقد تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات \* وهي انما تعطى  
 المحل المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبير والحال وغيرها . ومن ثم استشككت جماعة  
 محل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط \* وأجيب  
 بان المفرد أعم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع  
 رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم  
 المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له ويذرم في طغيانهم يعمهون . فان  
 جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها . فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ      حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ  
 وَشِبْهًا كَذَلِكَ مَعَهُمَا جَرٌّ      فَأَحْفَظُ فَكُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان .  
 وبعد نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته \* وقد تكون كل واحدة منهما  
 غير محضة فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآية لم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك  
 رناه . فان المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة  
 الجنسي يقرب من النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار  
 تحتمل الجملة الواقعة بعد كل منهما ان تكون حالاً او صفة \* وعلى ذلك يجري  
 معهما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في  
 نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مرت برجل بين قومه او في  
 داره . ومحملاً في نحو تعجبتني الخيل عند العرب او في البادية واعجبتني رجل تميمي عند  
 الامير او عن يمينه \* وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق  
 الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبدالله اليازجي اللبناني اني قد جمعت ما في هذا  
 الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت .  
 ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهياً على الطالب فكنت أعد ناسخاً  
 لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإلا

فقد يغلط الناسخ ويصلح القارئ والله لا يضيع اجر المصلحين \* وكان الفراغ من تبييضه  
في شهر اذار سنة احدى وستين وثمانين مئة والالف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين  
ومئتين والالف للهجرة والحمد لله اولاً وآخراً \*

انتهى

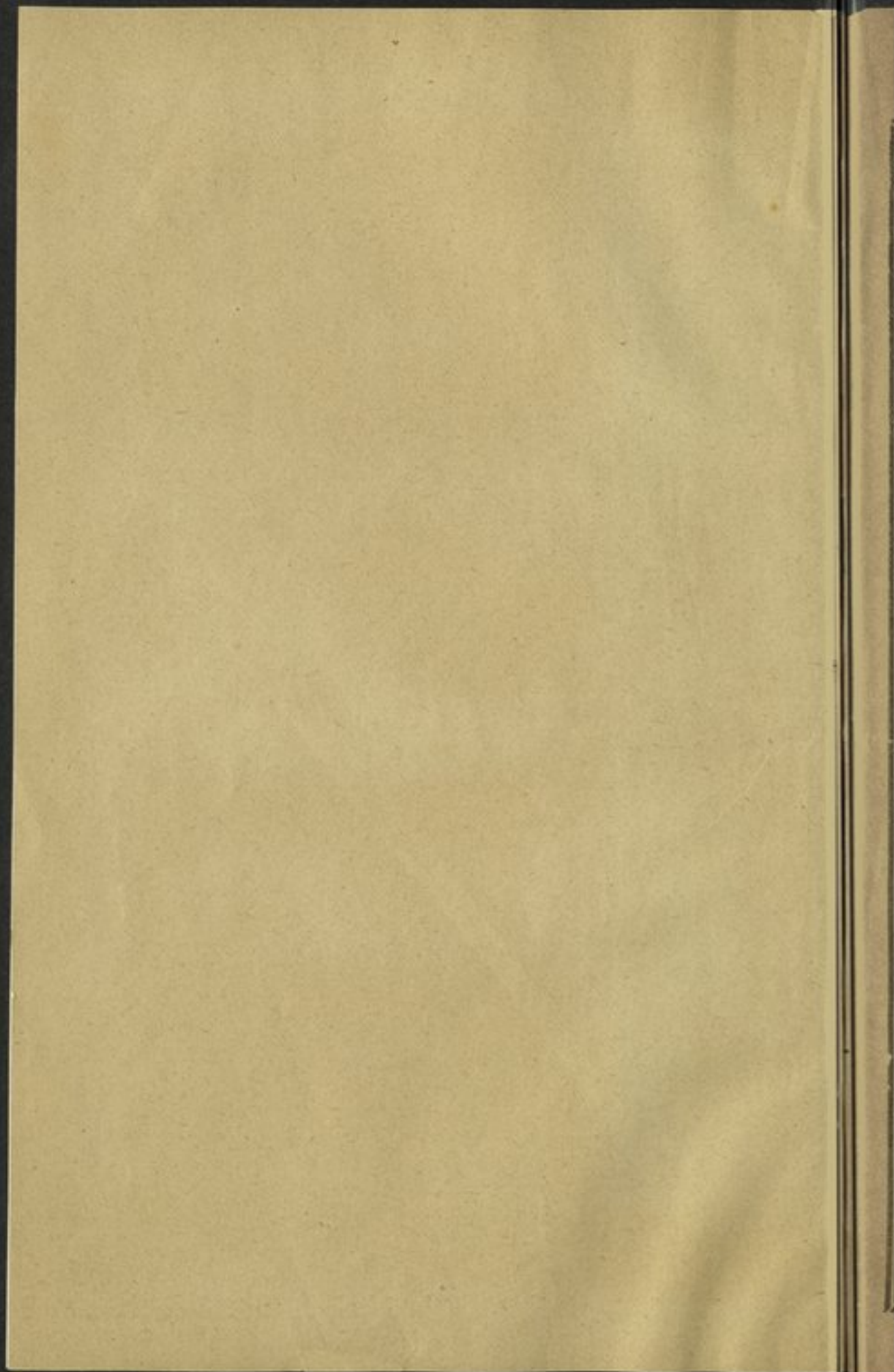
يقول مختصره الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه  
الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر  
والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويقرغ  
عليه مجال رحمة ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا \* واعلم اني اسقطت منه  
باب الجر بالمجاورة لهجرو في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهماله من  
اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من  
الملازمة \* وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين العلامتين "—" فهو من مواضع  
التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان  
منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا  
تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه \*

وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول

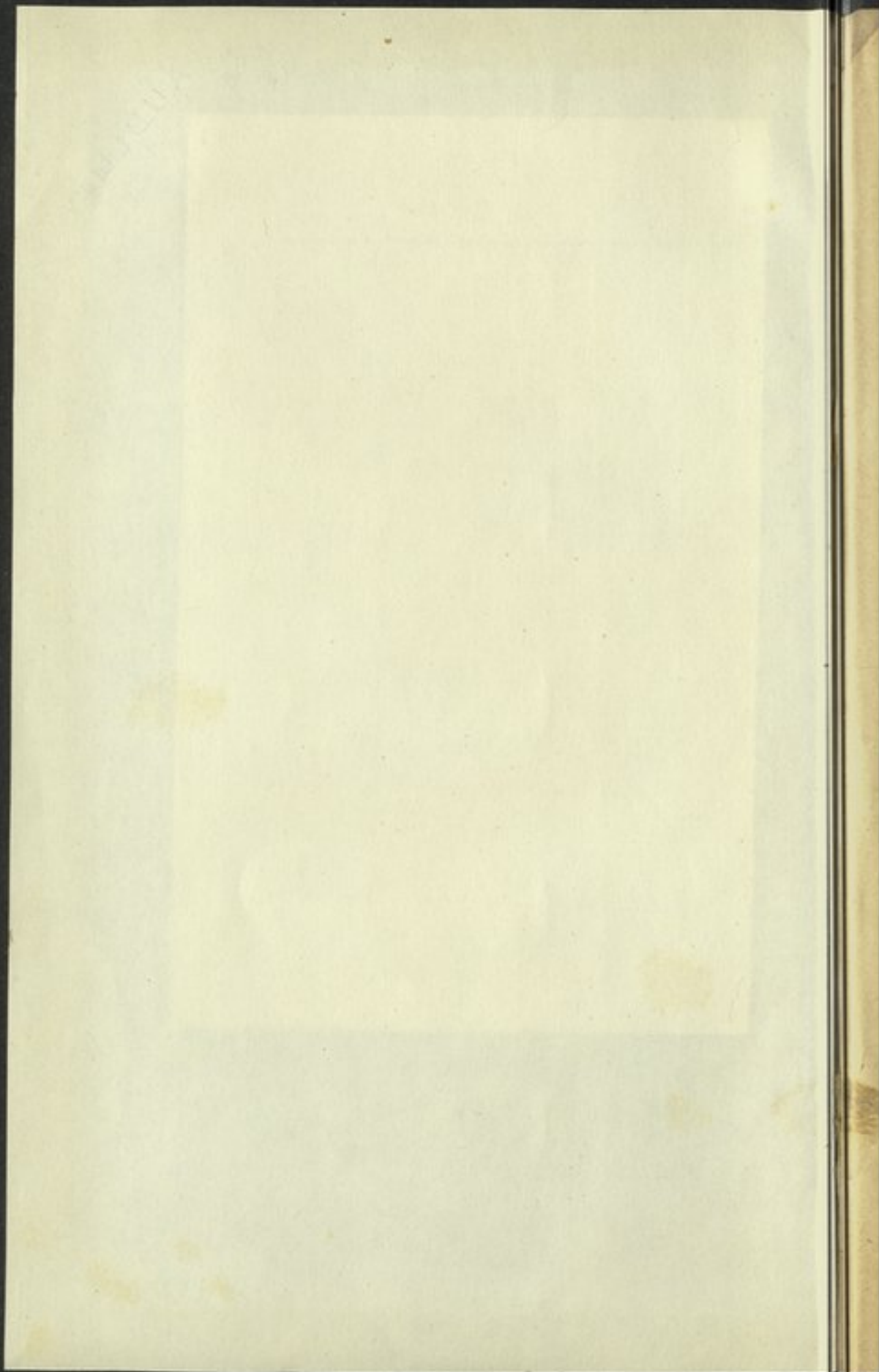
سنة اثنتين وثمانين وثمانين مئة والالف

والحمد لله رب العالمين





من سناء الملا





AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00482202

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

CA  
492.75  
Y35nA  
1904